جامعة زيان عاشور -الجلفة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر نهايـــة الحرب الباردة على التنظير في حقل الدراسات الأمنية

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

اعـــداد الطـــالبيـــن:

- عبد السلام محمد أيوب
- حميدات تقي الدين ثامر

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة زيان عاشور -الجلفة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر نهايـــة الحرب الباردة على التنظير في حقل الدراسات الأمنية

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

اعداد الطالبين:

- عبد السلام محمد أيوب
- حميدات تقي الدين ثامر

اشراف الدكتور:

حوسين بلخيرات

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة زيان عاشور -الجلفة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر نهايـــة الحرب الباردة على التنظير في حقل الدراسات الأمنية

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

اعداد الطالبين:

- عبد السلام محمد أيوب
- حميدات تقي الدين ثامر

اشراف الدكتور:

حوسين بلخيرات

أعضاء لجنة المناقشة

د.....رئيسا

د حوسين بلخيرات مشرفا ومقرر

د.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

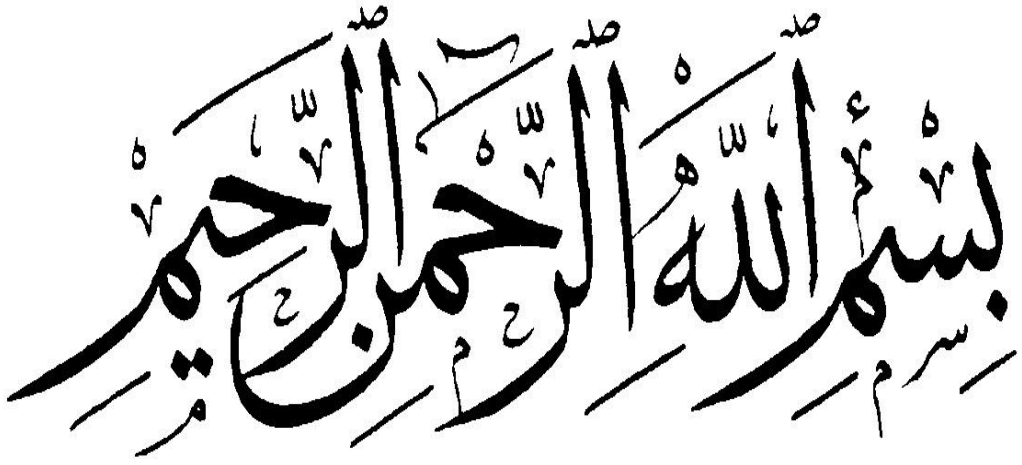

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير﴾

الأية 11 من سورة المجادلة

اهداء

الى روح أبي

عندما تشتد بي رياح الحزن أبحث عن بقعة أرض تحتويني.. بقعة من الأرض أنزف الحزن عليهاعندها أتذكرك.

عندما أجلس اتفقدك بين كتاب العمر.... وأقرأ سطور تاريخك العظيم ..

يأخذني الحنين اليك.... عندما أسير بينهم ..وفي زحامهم..... يملأني إحساس باليتم ...

أسافر بخيالي وأزورك في قبرك..... أتجول بين القبور .. وانا ارتدي وشاح الالم ..

عندما أصاب بالمرض وأشعر بالوهن يتملكني الألم.. أشهى حنانك كالحلم ..وتتضخم حاجتي اليك..

لم أعترض يوما لرحيلك انما هي الحاجه لحنانك.....

أبـــــــي

الى التي قال عنها رسول الله ﷺ : أمك ثم أمك .....ثم أمك

أمي الغالية هي شمعة تذوب لتنير دروب الآخرين هي زهرة تذبل لتفوح برائحة الياسمين هي العطاء الذي يفيض بلا حدود هي رمز يجسد الكفاح والخلود نعم أنها أمي الغالية.. فيا من علمتني أبجدية الحروف و يا من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف أخط لك كلمات مدادها حبر دمي كلمات ملؤها

شكر و عرفان كلمات تتردد على كل لسان. آه لو تعلمين كم أحبك ...

الى روح أخي و صديقي الغالي : دخيلي حسام الدين الذي كان نعم الأخ و الصديق....

الى روح الأخت الغالية : قضابي حليمة السعدية التي تركت فراغا رهيبا وكانت نعم الأخت.....

الى أخوتي ادامهم الله لي و جعل فيما بيننا مودة و رحمة الى يوم الدين

الى خطيبتي و زوجة المستقبل .....سندي في الحياة و نصف ديني أدامها الله لي

عبد السلام محمد ايوب

اهداء

.....إلى من كانوا يضيئون لي الطريق.....

.....ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم.....

.....لإرضائي والعيش في هناء.....

والديا العزيزين

.....أحبكم حبا لو مر على أرض قاحلة.....

.....لتفجرت منها ينابيع المحبة.....

.....إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره.....

.....أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه.....

.....فأظهر بسماحته تواضع العلماء.....

.....وبرحابته سماحة العارفين.....

...الى أستاذي المشرف الدكتور : حوسين بلخيرات...

....الى كل من أحبني و أحببته في الله....

...الى أحبائي و أصدقائي...

حميدات تقي الدين ثامر

مقدمـــــة

مقدمة

تعتبر الظاهرة الأمنية من الظواهر المركزية في الحياة الاجتماعية بشكل عام وفي مجال العلاقات الدولية بشكل خاص ، وبالرغم من عدم وجود إجماع على مفهوم الأمن في حد ذاته ، ارتباطا بالقاعدة الابستمولوجية التي ترى أن تعريف المفاهيم السالبة أسهل من تعريف المفاهيم الموجبة ، فان هناك إجماعا في حقل العلاقات الدولية على أهمية الأمن كموضوع مركزي ويلخص ذلك بشكل دقيق ما يراه "كارل دوتش" من حيث أن الأمن هو القيمة الأساسية التي تتطور في إطارها كل القيم الأخرى ، وهو يتميز بمجموعة من الخصائص تظهر منها بشكل بارز خاصية الدينامكية أي قابلية الظاهرة الأمنية للتكيف مع التطورات المختلفة التي يعرفها الواقع الدولي .

وارتباطا بهذا السياق تظهر نهاية الحرب الباردة باعتبارها إحدى ابرز النقاط المرجعية في التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية ، إذ ترتب عليها جملة من التحولات شملت مجموعة من المستويات والأبعاد والمجالات ، حيث عرفت هذه المرحلة من جهة تحولا على مستوى هيكلية النسق الدولي ، بالإضافة الى العوامل الرئيسية المؤثرة في العلاقات الدولية ، ويبرز منها بشكل خاص ازدياد أهمية العاملين الاقتصادي والقيمي ، بالإضافة إلى التحولات على مستوى الفواعل الدولية وتحديدا ما تعلق بتراجع الدولة القومية كفاعل مركزية مقارنة بتطور مكانة فواعل أخرى .

ان خاصية الديناميكة التي تتميز بها الظاهرة الأمنية قد ترتب عليها بالضرورة تكيف هذه الظاهرة من الناحية الانطولوجية مع الواقع الجديد للعلاقات الدولية الذي أفرزته مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وقد حفز ذلك بالضرورة جهود التنظير حول الظاهرة الأمنية حيث لم تعد من الجهة مكونات الاتجاه التقليدي للتنظير حول الأمن الدولي والذي كان سائدا حول في فترة الحرب الباردة ملائما لشرح الواقع الأمني الجديد ، ولا من حيث أن جهود التنظير حول الأمن الدولي قد ارتبطت بشكل مباشر بطبيعة وخصائص التحولات التي عرفته العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة .

وبهذا المعنى فان طبيعة هذه الدراسة هي اقرب ما يكون الدراسات النظرية الوصفية ، فلكونها نظرية فلان مضمونها الرئيسي يتمحور حول استعراض ما أنتج من

إسهامات نظرية حول موضوع الأمن الدولي تماشيا مع تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة ، أما من حيث كونها وصفية فلان محورها الرئيسي هو ممارسة الوظيفة الوصفية كإحدى الوظائف المنهجية الرئيسية ، وهذه الوظيفة ترتكز مثلما هو معلوم على مرتكزين أساسيين التصنيف والارتباط حيث تم تصنيف جملة التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، بالإضافة الى تحديد طبيعة الارتباط بين هذه التحولات وبين ما تم طرحه من إسهامات نظرية حول الظاهرة الأمنية .

❖ أهمية الموضوع مبرراته وأهدافه

أن أهداف الدراسات عادة ما تدور حول ثلاث عناصر أساسية ، أما الأول فهو كشف شيء جديد ، أما الثاني فهو تقديم تفسيرات جديدة لحقائق قديمة ، في حين يرتبط الثالث بتنظيم المادة المعروفة تنظيما جديدا مفيدا ، ولا ندعي في هذه الدراسة معالجة مشكلة بحثية جديدة ، كما لا ندعي في هذه الدراسة تقديم تفسيرات جديدة لتلك المشكلة البحثية ، ولكن ندعي تقديم تنظيم جديد لأثر نهاية الحرب الباردة على التنظير لموضوع الأمن الدولي ، من خلال التركيز على تحليل العلاقة المباشرة بين تحولات العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وبين مضمون الإسهامات النظرية حول موضوع الأمن الدولي من خلال العناصر التالية :

أ- تقييم الاتجاه التقليدي في التنظير حول الظاهرة الأمنية واستكشاف مدى ملائمته لتحولات العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة وذلك بالرغم من تباين الاسمهامات النظرية في ذلك الاتجاه في حد ذاتها.

ب- الضبط النظري لطبيعة التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة في صورة اتجاهات كبرى تصف الواقع الدولي خلال هذه المرحلة.

ج- فحص طبيعة الآثار التي خلفتها تحولات العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة على جهود التنظير حول الظاهرة الأمنية .

❖ المشكلة البحثية :

لم تكن نهاية الحرب الباردة مجرد تحول في البنية الهيكلية للنسق الدولي ولكنها عبرت عن دخول العلاقات الدولية في مرحلة تاريخية جديدة مختلفة في مضامنيها بالرغم من وجود خلاف في وجهات النظر حول مستوى القطيعة التي احدثته هذه المرحلة مع غيرها من المراحل التاريخية منذ تدشين العلاقات الدولية الحديثة بعد معاهدة وستفاليا ، ومع ذلك فان تمايز هذه المرحلة يظهر من خلال جملة من التحولات التي شملت ابعاد ومستويات ومجالات مختلفة ، وفي سياق ممتد لذلك فقد خلفت هذه التحولات جملة من الآثار على التنظير للعلاقات الدولية بصورة عامة وعلى جهود التنظير للأمن الدولي بشكل خاص ، وعلى الأساس فان المشكلة البحثية المعالجة في هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل المركزي التالي : **ما هو عمق العلاقة بين طبيعة تحولات العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ومضمون الإسهامات النظرية حول الظاهرة الأمنية ؟**

إن هذا التساؤل المركزي يتضمن مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1- ما هو مضمون الاتجاه التقليدي في الدراسات الأمنية والذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة ؟

2- ما هي ابرز التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ؟

3- كيف انعكست تحولات العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على التنظير لموضوع الأمن الدولي ؟ .

فرضيات الدراسة :

يتم توظيف منهجية تحليل المتغيرات كمنهجية رئيسية في هذه الدراسة ، وعلى هذا الأساس فان المتغير المستخدم في بناء الفرضية يعبر عن كل مكونات المتغيرات المركزية في الإسهامات النظرية التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة ، وعلى هذا الأساس فانه يتم اختبار الفرضية المركزية التالية :

هناك ارتباط مباشر بين طبيعة التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وبين مضمون الإسهامات النظرية المطروحة حول الظاهرة الأمنية.

الإطار المنهجي :

يوظف الباحثان منهجية تحليل المتغيرات كمنهجية رئيسية في معالجة الموضوع ومن المعروف إن هذه المنهجية تعطي قيمة للنظريات أكثر على حساب المنهج ، ولذا فان المنهج الرئيسي الموظف في هذه الدراسة هو المنهج المقارن والذي يستخدم للأغراض التالية :

1- إن استعراض مضمون تحولات العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة يتضمن بالضرورة مقارنة مضمون هذه المرحلة التاريخية المتميزة مع غيرها من المراحل

2- مقارنة طبيعة ومضمون الإسهامات النظرية التي كانت تشكلت ارتباطا بتحولات العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة مع تلك التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة والتي عبر عنها ما يسمى بالاتجاه التقليدي .

❖ الإطار النظري :

إن الدراسة في مضمونها الرئيس هي ذات طابع نظري بحت وعلى هذا الأساس فان الإطار النظري المستخدم في هذه الدراسة هو عبارة عن استعراض الإسهامات النظرية التي كانت سائدة في مرحلة الحرب الباردة والتي يعبر عنها ما يسمى بالاتجاه التقليدي ، وكذلك الإسهامات النظرية الجديدة التي عبرت عن التكيف النظري مع تحولا العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وبالنسبة الى الاتجاه التقليدي فانه يتضمن المنظور الواقعي الذي تبنى فكرة الأمن القومي ومركزية دور العامل العسكري في المعادلة الأمنية ونموذج فوضى النسق الذي شكل العمق التحليلي للنيو واقعية والتأثير المباشر له على الأمن وأيضا المقترب الليبيرالي وطرحه لفكرة السلام الديمقراطي والشكل التعاوني للعلاقات الدولية عبر ألية الاعتماد المتبادل وماجاء به التنظير المثالي المعياري حول ترسيخ الوضع الأمني عن طريق نموذج الحكومة العالمية و الأمن الجماعي الذي يحمل الصبغة التنظيمية المقننة، أما بالنسبة للاسهام النظري الجديد في العلاقات الدولية فقد تمثل في ارتباطه بتحولات البيئة الدولية وقد تمثل في بروز الأمن الاقليمي وكذا الامن الانساني و المجتمعي اضافة الى التركيز على أثر الهوية على البيئة الأمنية وهذا ماركز عليه المنظور البنائي

❖ الإطار المفاهيمي :

- **مفهوم الأمن:**

وهو الذي اقترحه باري بوزان بقوله: " في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرير من التهديد، إما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي"، فان الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العلمي "، وهو الأمر نفسه الذي أشار اليه " ارنولد والفرز " في تعريفه للأمن والذي يعتبر أقدم صياغة نالت نوعا من الإجماع بين الدارسين لاسيما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي والذاتي ومسألة القيم، حيث عرف ولفرز " الأمن من الناحية الموضوعية بقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، ويقصد بالمعنى الذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل الهجوم.

- **مفهوم الامن الانساني:**

يمكننا تعريف مفهوم الأمن الإنساني على أنه "أمن جوهره الفرد، إذ يُعنا بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول".

- **مفهوم الامن الاقليمي:**

مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن المترابطة الى درجة ان مشاكل امنها الوطني لا يمكن ان تحلل عقلانيا او تحل بطريقة منفصلة

- **مفهوم الامن المجتمعي:**

ويعرف "اول ابيفر" الامن المجتمعي على انه: قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية.

- **الهوية الامنية**: تتحدد بارتباط مجموعة من الدول التي تحمل نفس البعد المعرف للذات من أجل تحقيق هيكلة أمنية ونسيج مؤسساتي يعمل على تشكيل نظام للدفاع المشترك

❖ ادبيات الدراسة :

كتاب لجون بيليس تحت عنوان عولمة السياسة العالمية والذي تناول فيه الكاتب في جزءه المخصص للامن النظرة التقليدية لهذا المفهوم وفقا للمنظورات العقلانية المثالية الواقعية و الليبيرالية وقد فصل في الأطر النظري الضابطة له وذكر فيه النقلة النظرية التي مست المفهوم و تعدد الابعاد المؤطرة له .

- كتاب لباري بوزان و لين هانسن تحت عنوان the Evolution of security studiesالذي يوفر التاريخ الفكري لهذا الموضوع وتطوره من تركزه في الجانب الاستراتيجي و التنافس العسكري الى تنوعها الحالي والذي تجتمع فية الاوراق المالية و البيئية و المجتمعية و الاقتصادية

كتاب باول ويليامز بعنوان security studie والذي تناول فيه أغلب القضايا المركزية للدراسات الأمنية و أحاط بالجانب التنظيري لهذا الحقل منذ بداية دراسته والتحديات المعاصرة للامن العالمي و الهيكل الأمني المؤسساتي في هذه الفترة الزمنية

كتاب لبيتر هوف بعنوان international security studies theory and practiseوالذي أحاط فيه بمجمل الاطر النظرية التي تقوم بتحليل وتفسير الوضع الامني و دراسة القضايا الجديدة و المواضيع الهامة في الدراسات الامنية مع ذكر لحالات و دراسات واقعية

- تقسيم الدراسة

اعتمادا على المنهجية المتبعة وبغرض الإجابة عن الإشكالية قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول رئيسية الفصل الاول تناولنا فيه الاتجاهات النظرية التقليدية للدراسات الأمنية، أما في الفصل الثاني فقد خصصناه للتحولات في البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة و المتمثلة في بنية النسق من الناحية الهيكلية و القيمية و كذا في الفواعل و العوامل و في الفصل الثالث و الأخير قمنا بالربط حيث تم الاشارة الى انعكاسات تحولات مابعد الحرب الباردة على الاسهامات النظرية حول موضوع الأمن الدولي مما أنتج لنا أبعاد جديدة للأمن تجلت في الأمن الانساني و الاقليمي و كذا المجتمعي

الفصل الأول

الاتجاه التقليدي في الدراسات الأمنية

تمهيد

إن التضارب النظري حول الفهم الأمثل وليس الشامل لمدار العلاقات الدولية وما يحدث في النسق الدولي ككل أدى إلى تعدد الاتجاهات والتي تقول بأرجحيه الرؤية لمختلف المواضيع المركزية في السياسة الدولية والتي من ضمنها الظاهرة الأمنية المعرفة والمفسرة من زوايا عدة تجسدت وفق اختلاف وتمايز الافتراضات النظرية وكذا ما يفرضه الواقع الدولي من مستجدات .

وقد تعددت التصورات النظرية في شرح وتعريف وتحديد مفهوم الأمن وكلها ارتبطت أساسا بالمنطلقات الفكرية لهذه النظريات، فبالنسبة للتصور الواقعي فهو يحصر المسألة الأمنية في الجانب الدول في وهذا لتبنيه نزعة التمركز، ولا يقر إلا بتأثير القدرات العسكرية، ويرى أن الحفاظ على الأمن يتنافى وتجسيد الهيمنة المكرمة في القوة العسكرية.

في حين أن المنظور الليبرالي يمتلك تصور مخالف للواقعي حيث يقر بأن الأمن لا يتجسد إلا عبر القيم التعاونية والمصالح المشتركة المدعومة بمؤسسات ومنظمات يتم انشاءها لهذا الغرض ويمكن اعتبارها فاعل مستقل بذاته ، كما يقر بأن ترابط المصالح وانتشار الديمقراطية وتقليص التوجه الداعي الى عسكرة العلاقات الدولية يجعل من الأمن أمرا مصوغ .

أما التوجه المثالي فيركز على الأمن الجماعي الذي يتجسد وفق قواعد قانونية يلتزم بها أعضاء المجتمع الدولي ، ويراهن على إمكانية تشكيل حكومة عالمية من أجل القضاء على الفوضى التي يعرفها النظام الدولي وهذه نظرة معيارية لا يتوقع تحقيقها ولكن يبقى التفكير فيها قائم وقد تتوافق والتطور الإنساني في مرحلة ما من مراحل التاريخ.

المبحث الأول: التيار الواقعي

يتم تحليل المعطى الأمني لدى المدرسة الواقعية وفق مجموع المحددات التي تؤسس للفكر الواقعي وتعتبر قاعدة لتحليله لما يحدث في النسق والمتمثلة في [1]:

- الدولة هي الفاعل الوحودي في العلاقات الدولية فهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن ، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.
- النظام الدولي هو نظام فوضوي وليس هناك سلطة مركزية لها القدرة على ضبط الدول .
- تهدف الدول إلى تطوير ترسانتها العسكرية من أجل الدفاع عن نفسها وتوسع نفوذها ومجال سيطرتها ، او التاثير على الاخرين مما يجعل الحرب لا يمكن تفاديها .
- الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى ، والتوازن بينها هو الذي يحدد الإستقرار في النظام الدولي ، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول .
- تتميز بينة النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول ، فليس بإستطاعة الدول التأكد من نوايا حيراتها وهو ما يولد الريبة ويزيد من إحتمال قيام الحرب على الدوام .

المطلب الاول : الأمن القومي

لقد ساهم النظام الواستفالي في تكريس والتركيز على امن الدولة القومية التي اعتبارها الوحدة المرجعية لمجمل التفاعلات السياسية فمنذ اتفاقية واستفاليا التي عقدت عام 1648 فصاعدا، اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي ، وكانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطات أعلى منها للقيام على تنظيم علاقتها بعضها مع بعض وكان ذالك يعني النظر إلى الأمن على أنه الإلتزام الأول لحكومات الدول [2]

[1] - pauld –williams- security studies: an introdnciton published in the USA and canada-knowledege -2008 pp 17-20

[2]- جون بيليس، " الأمن الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة " في- عولمة السياسة العالمية - ،: (مركز الخليج للأبحاث) ص 414

ويمثل الواقعيون أكثر منظور يرى أن الأمن من صلاحيات الدولة فلا أمن سوى أمن الدولة من التهديدات والأخطار ويكون مرتبط بالقدرات العسكرية التي بدورها تمثل عامل القوة وهذا ما ذهب إليه ريمون آرون .

"دعم الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو ضعف منافيسها وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدود القصوى عن طريق الجميع بين القوة والأمن . من أجل فرض إرداتها على الدول الأخرى وعدم الخضوع لإرادة التفوق التي تمارسها الدول الأقوى منها [1].

كما يشدد الواقعيون على أن الدولة القومية هي الأساس كوحدة تحليل ويرون أن الدول تتضارب مصالحها إلى درجة تقودها إلى الحرب وإمكانات الدول تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الاخرين [2].

يرى الواقعيون في الأخطار العسكرية أهم تهديد في لأمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية ، وعليه فإن الدراسات الأمنية " والتز" يجب أن تركز على دراسة التهديد واستعمال ومراقبة القوة العسكرية [3] وابتعاد الأمن في نطاق دولاتي – عسكري من خلال استعمال الوسائل التقليدية كأضمن حل وأكثر ضمان للأمن وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مفهوم الأمن تقليديا على أنه :

" حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح [4]

وبالتالي فإن الأمن في مفهومه الضيق يستند على وجود عدو خارجيا والذي يمثل مصدر التهديد لوحدة التحليل الأمنية - الدولة - وأساس البقاء في وضع آمن هو القدرة على الحشد العسكري ومجابهة أي عدوان مسلح وبهذا فإن جوهر وأصل تهديد يحمل الصيغة

---

[1]- نفس المرجع السابق ص 415

[2]- جيمس دورتي ، روبرت بالتسفراف : النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ،(وليد عبد الحي)،كاظمة للنشر والتوزيع 1996: ص59

[3] - waLT- Stephen M-(1991)- "The Renaissance of security studies " International studies Quartorly / 35- P 212.

[4]- ثامر كامل الحزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتجية ادارة الازمات ، ط 2005 ص 319.

العسكرية وهذا ما تجلى في المفهوم الذي صاغه والتر ليبمان walter lipman " إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الانسانية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى [1] قادرة ، لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصار في حرب كهذه "

كما أن الأمن يرتبط بشكل ما بالمصلحة الوطنية والقومية ، فالدول وإن لم تمكن لها أهداف مصلحية ترغب في تحقيقها فإنها لا تتنازل عن حماية وجودها وكيانها وحفظ بقائها، (ن) المصلحة القومية تتطابق مع حفظ البقاء القومي وتشكلان معا هوية واحدة [2].

وهناك من ينهب إلى أبعد من ذلك حيث يربط الأمن من القومي مع جل المصالح التي تريد الدولة حقيقها سواء على المدى القريب أو البعيد ، بحيث أنه كلما تحققت المصالح القومية تكر الأمن القومي ويتضح هذا في تعريف بينبلوب هردانر ثنبرع :

" هو قدرة أمن على متابعة مصالحها الوطنية بنجاح مهما كانت السبل وفي أي مكان في العالم" [3] ، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى العلاقة التداخلية بين الأمن القومي المصلحة الوطنية ، بحيث أن كلا العنصرين دائم للأخر وكما تم الإيضاح سابقا بأن المصلحة وتحقيقها عامل مكر من للأمن ، فإن التواجد في وضع آمن يدفع بالدول إلى تحقيق أهدافها وهذا يبرز تساند العنصرين فقدا اعتبر كينيت إلتزآن ، " الأمن هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي ، لآنه بضمان بقائها - أي الدول - تبحث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار والمصلحة والقوة[4]

وبهذا فإن الرؤية الواقعية تركز على دولانية الفعل الأمني ، فالدول تلجأ إلى خيار الأمن الذاتي من أحل تعظيم مصالحها والحفاظ على بقائها وهذا عبر تعظيم قوتها العسكرية فالأمن لا يتحقق الا عبر القوة المختزلة في العامل العسكري .

---

[1]- جون بيايس ، مرجع سابق . ص 414

[2]-) د- آنور محمد فرج : النظرية الواقعية في العلاقات الدولية - دراسة نظرية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة - مركز كروستان للدراسات الإستراتجية ، السليمانية -2007 ص 232.

[3] -Thierry belzaq - op- cit - pp - 37- 38

[4] -- waltz (kenneth) ; Theory of internationnal politics, newyork mac- Graw- Hill- 1979 - p 126

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية

إن التطور الحاصل في التحليل الواقعي والذي تميز عن نموذج الكلاسيكي وولد لنا ما يعرف بالواقعية البنيوية التي تتبنى الفرد القائل بفوضوية بنية النظام الدولي في تحليلاتها، أدى إلى النظر للسياق الأمني بناءا على الحالة الفوضوية المرادفة لإمكانية نشوب الحرب وبهذا تبلور مفهوم المعضلة الامنية **Secrit Delmma**، وقد كان أول من أشار له جون هارتز حيث قال :

" إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى إزدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الأخرون على أنها تشكلا خطرا محتملاً.[1]

ويمكن القول هذا الاساس البنيوي حدة بسبب الميول المحافظة التي نفهمها لدى وضعي الخطط الدفاعية، حين يتحضرون للأسوأ ويركزون على قدرات خصومهم بدلا من اعتمادهم على نواياهم الحسنة وبينما يجب النظر إلى بنية النظام الدولي على أنها شرط مسبق أساسي للمعضلة الأمنية إلى أن حدة هذه الأخيرة ناجمة .

عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة بحد ذاتها، وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول إلى الأخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلا من أن يكونوا حلفاء .[2]

كما يؤكد هاربرت باترفايد على أن المعضلة الأمنية يمكن أن تقود الدول إلى الحرب حتى وإن لم يكونوا يقصدوا افتعالها أو أذية بعضهم حيث تقول " أعظم حرب في التاريخ قد لا تصنع بتدخل مجرمين يعتمدون إلحاق الضرر بالعالم ولكن قد تصنعها قوتان تعملان على تفادي أي مصدر للنزاع.[3]

وبهذا فإن المعضلة الأمنية ناتجة عن الشك و اللا ثقة بين الدول وهذا راجع لطبيعة النظام الدولي التي تفرض المنافسة وتؤصل الخوف المتبادل والاعتماد على الذات، يعتبر

---

[1]- جون بيليس، مرجع سابق ، ص418.

[2]- مارتن عرنقيش وتيري أوكالاهان : المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة، دبي ،2008، ص389.

[3] - shiping tang : the securtiy dilemma : A conce ptral Analysis : Futuan university , shanghlai china p 589- 590

لورد غراي بأن زيادة قوة الدولية محل ارتياب حتى وإن اتضح مغزاه الدفاعي لدى الخبراء العسكريين في قوله:

"إن التمييز بين الاستعدادات التي تتم بهدف خوض الحرب وبين الإجراءات الوقائية التي تتخذ أي اعتداء هو تمييز حقيقي وواضح ومحدد في أذهان أولئك الذين يقيمون ترسانات عسكرية، إلا أن هذا التمييز ليس واضحا أو مؤكدا في أذهان البعض الأخر ولهذا السبب فإنه في الوقت الذي تشعر فيه كل حكومة بالاستياء من راي بدعي بأن أي إجراءات تقوم بها هي اكثر من مجرد إجراءات للدفاع عن النفس، فإنها تعتبر في الوقت نفسه أن أي إجراءات تقوم بها حكومة أخرى ماهي إلا استعداد لشن هجوم.[1]

وقد تم الحسم النظري النيو واقعي باعتبار الأمن حالة صراعية ناتجة عن احساس الدول بالمعضلة الأمينة التي تظهر التفاعلات الدولية على اساس وجود طابع فوضوي للنظام الدولي و نسبية الأمن فلا يمكننا الجزم بتحققه من عدمه وكذا اعتبار حالة غير قادرة للتجزئة فإما الأمن أو اللا أمن ، وهذا ما تم إيضاحه من طرف جون هارتز الذي عدد النواحي المفسرة لمعضلة الأمن و المتمثلة في:

- المصدر الرئيسي للمعضلة الأمنية هو الفوضى المتأتية لعوز النظام العالمي لسلطة فوق قومية « higher umity » .
- السبب المعجل لتشكل المعضلة الأمنية هو الدول في حد ذاتها " الخوف و الريبة من نوايا بعضها في نظام فوضوي ".
- تعمل الدول على تفادي معضلة الأمن غير زيادة قوتها عبر مبدأ العون الذاتي مما يؤدي إلى حلقة من التنافس على القوة .
- تحاول الدول الخلاص من معضلة الأمن عبر تكديس القوة وهذا قد لا يحقق لها أمنها بل يتم تكريس سياسة الدفاع الذاتي ومما يؤدي لعواقب مأساوية .
- المعضلة الأمنية يمكن أن تسبب الحرب لكنها ليست سبب كل الحروب .
- ديناميكية المعضلة الأمنية تجسدها سياسة التعزيز الذاتي " الحلقة المفرغة"
- وللتعامل مع المعضلة الامنية وإرادتها نجد أن التيار النيواقعي قد انشق منه الهجومي و الدفاعي ويمكن الاختطاف فيما بينهم في جزئيتين أساسيتين :

[1]- جون بليس ، مرجع سابق ، ص 420.

- إمكانية تحديد السلوك الدولي على أنه هجومي أو دفاعي .
- تحديد المنحنى الذي تسلكه الدول في علاقاتها هل تتبنى الاسلوب الهجومي أم الدفاعي؟

1- الواقعية الدفاعية:

تفترض أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، وبأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقود وهي بهذا تقوم تنازل نظري بتقليصها للحوافز النسقية الدولية [1]

وتعتبر أن القيادة السياسيين لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة واستراتيجية هجومية الا في حالة الإحساس بالخطر وبالتالي في غياب الأخطار والخارجية الدول ليس لها دوافع ألية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة.[2]

ومن هنا نستنتج أن السلوك الدولي بالنسبة للواقعين الدفاعيين يذهب في طياته إلى البحث عن الأمن وليس إلى السيطرة على الاخرين، كما أنه يتفاعل ومنطق القوة التي يتم عبرها منع مالا ترغب الدول في حدوثه.

2- الواقعية الهجومية:

ظهرت كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المتمركز الاساسي لها في أن الدولة وفي إطار الفوضى الدولية تبحث فقط ن أمنها، حيث ترى عكس وذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة[3]

وبذلك فإن الطرح الواقعي الهجومي يقول عليها أن تكون حذرة في معاملاتها مع بعضها لأن النوايا لا يمكن أن نتوقعها ويتوجب عليها العمل على زيادة القوة باستمرار و تعظيم المكاسب و التوسع إن سمحت لها قوتها بذلك.

ويمكن القول بان المعضلة الأمنية ذات الاساس البنيوي لا تنشأ بين الدول التي تحمل رصيد نزاعي أو نقاط اختلاف جوهرية السياسية العالمية ولكن قد تنشأ بين مختلف الوحدات الدولية لأن معيار اللا ثقة مجسد ومتأصل في العلاقات الدولية فالمأزق الأمني مطب قد تقع

---

[1] -Gidem rose " neocalassical realismand theories therories of forerign policiy " world policitics , vol 51 ; p.p 146- 149 .

[2] - jean – jack rache . theorieies des realtion internatioannal – 5eme

[3]- عبد السلام يخلف، مختصرة التبويب النظري للعلاقات الدولية عند ستيفن وولت ،قسم العلوم السياسية – جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

فيه الدول وهذا راجع إلى المنطق المتبني من قبلها والمتمثل في زيادة القوة والبحث عنها باستمرار

3- توازن القوى وتحقيق الحالة الأمنية

فكرة توازن القوى من أقدم النظريات المعروفة في السياسية و العلاقات الدولية ، ويعزو معظم المحللين دائما إلى تحليل قضايا الحرب والسلام ، والتي سادت في الماضي بين الدول القومية ، إلى مكونات وعناصر هذه النظرية . وتاريخيا استعملت نظرية توازن القوى منذ نشأة الحضارة الهيلينية في أثينا كمبادئ لتوضيح وتوقع مجريات العلاقات وأحداثها مابين الدول.[1]

وهو في العلاقات الدولية الوضع والسياسية التي تعتمدها الأمة أو مجموعة من الأمم لحماية نفسها من دولة أو دول أخرى عبر مطابقة قوتها للطرف الآخرين من القوة ، حيث تقوم الدول بإقامة سياسية توازن القوى وفق طريقتين :

- مضاعفة قوتها عبر الانخراط في سباق نحو التسلح أو المنافسة من أجل الاستحواذ على مناطق النفوذ .

- الانخراط مع دول أخرى والشروع في إقامة سياسية الأحلاف [2]

يذهب هانز مورغانتو بإن توازن القوى يحقق الأمن من لأن التوزيع المتكافئ للقوة بين الوحدات الدولية يمنع من تفكيرها في سلوكها مسلك الحرب والعدوان ، فعدم وجود الوحدة الدولية في وضع متمايز عن نظيراتها من القوة يكبح طموحها في الهيمنة وبذلك يأتي الاستقرار .

ويعرف الدكتور إسماعيل مقلد توازن القوى بقوله " ينشأ في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها ، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها ، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع

[1] - شبكة صنياء للمؤتمرات والدراسات ، سياسة توازن القوى بين روسو ومورغانتو، المتاح في الموقع الالكتروني ، بتاريخ 04/04/2017(dia-net-/6378) .

[2] - Encyclopedia Britaninica ; Balance of power , available in – of power. dake of access 04/04/2017 .

في محاور أو ائتلاف قوى مضادة ، وهذه إحدى طرق تكوين الدولي وليست الطريقة الوحيدة ، وهي طريقة تكوين توازنات مابعد الحروب الدولية

أما بالنسبة لأنماط توازن القوى المجسدة للأمن فهي[1].

- توازن القوى المبالغ فيه : يكون عبر حشد القوات والتي تكون أكبر من حجم التهديد الحقيقي .
- توازن القوى غير متكافئ : يكون عبر حشد القوات والتي تكون أقل من التهديد الحقيقي .
- توازن القوى غير الحقيقي : عدم القدرة للوصول للحشد ولكنه يكون متوهما.
- توازن القوى الحقيقي: يكون عبر تقدير القوة لحجم التهديد مع القدرة على الحشد.

يكمن ضبط التصور الواقعي بكل أسسه حول الأمن بالمرجعية الدولية التي يتكرس من خلالها مفهوم الأمن القومي :فإن الوحدات الدولية- الدول وفقط -تراعي أمنها ومصلحتها القوميين في نطاق النظام الدولي الذي يتم بالفوضوية مما يجعل الدول تقع في مأزق آمني سببه الريبة والشك المنبثقان في الأساس من تفاوت في القدرات العسكرية لدى الدول وهذا ما يطلق عليه الواقعيون " المعضلة الأمنية " ويعتبر المنظور الواقعي بأن حالة الأمن لا تتجسد إلا عبر ميزان القوى بحيث أن تساوي القدرات العسكرية لدى الدول يجعلها لا تفكر في النزاع تبعا لقاعدة تساوي الضرر وتكافؤ فرص الحرب.

[1]- أسس توازن القوى، www.moqatel.com/open share / behoth / siasia 21 / tawlonkiw / seco3 .

المبحث الثاني: التيار الليبرالي

ترتكز النظرية الليبرالية في تحليلها للعلاقات الدولية على إمكانية التعاون وهذا عبر بناء نسيج مؤسساتي وادراجه في النظام الدولي وبالتالي يمكن اعتباره كفاعل، كما انها تعتقد بتحقيق فكرة السلام الديمقراطي فكلما تدمقرط العالم اصبح أكثر أمنا.

ومفهوم الأمن لدى نظرية الليبرالية أقل تبسيطا وأكثر تركيبا منه لدى النظرية الواقعة فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يعتاده إلى ابعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية .[1]

ومن أهم المبادئ و الأسس التي يتركز عليها المنظور الليبرالي ما يلي :[2]

- يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات.
- باتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم المشتركة بين الدول، يمكن تقليص حدة النزاعات بينها .
- نشر القيم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري ، وهو ما من شأنه أنه يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.
- نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة، وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق قومي ، هذا التداخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي.

المطلب الأول: السلام الديمقراطي

السلام الديمقراطي نتاج تفاعلات النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية مع القانون الدولي واهم أبعادها، فالنظرية الليبرالية نظرية سلمية تعتمد على حل الصراعات سلميا وتعتمد على الحجة والإقناع وعدم اللجوء إلى العنف والإرهاب والقوة فالدول الليبرالية هي الدول يحكمها التمثيل الديمقراطي ، وحقوق الاقتصاد والتسويق الخاص والملكية الخاصة،

[1]- مصطفى علوي ،مفهوم الامن في مرحلة مابعد الحرب الباردة: قضايا الأمن في أسيا مركز الدراسات الأسيوية ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،مصر 2004 ص : 5

[2]- جويدة حمزاوي ،التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط ،ماجستير .منشورة : جامعة الحاج لخضر باتنة 2011 ، ص 23..

والحصانة الدستورية والحقوق السياسية وهذه المعايير أبعد ما تكون عن فكرة شن حرب أو دخول حرب مع دول أخرى هو ما يطلق عليه السلام الليبرالي أو (السلام الديمقراطي)[1].

وقد أكد كان في كتابة " السلام الدائم" على فكرة أن الدول الديمقراطية لا تنزع للحروب ، فالنزعة الديمقراطية تجعل من الخلافات محل تسوية وهنا يسود الإطار السلمي التعاوني بين الدول مما يجعل الوحدات الدولية وفق هذه النظرية تراجع حساباتها مع تركيبها السياسية من أجل أن تكون متولدة من غالبية توافقية مجتمعية وكل ذلك لدفع المعطي الأمني نحو المنحى التعاوني وتقليص النزاعات . والسلام الليبرالي أو الديمقراطي تحكمه معايير أهمها :

1- القيم الأخلاقية للديمقراطية : الاحترام المتبادل واحترام حقوق الاخرين يؤديان إلى الانتشار هذه الثقافة إلى الميل والجنح لحل الخلافات بصور سلمية بدون عنف.

2- مشاركة المواطنين في اتخاذ وصناعة القرارات المتعلقة بالحروب: مواطنو الدول الديمقراطية يشاركون في صنع القرارات المتعلقة في الحروب والشعوب غالبا ما تحتاج للسلام [2]

تحتاج نظرية السلام الديمقراطي على أن الدول الليبرالية لاتحارب بعضها وهذه النقطة الأساسية التي نص عليها مقال كتبه "ميشال دويل" في جريدة (daye 1983) philosophy and public affairs-

يؤكد دويل على أنه هناك ممارسات تختلف من قبل الدولة الليبرالية مع أو نحو المجتمعات الليبرالية وغيرها الغير ذلك ، فعبر المجتمعات الليبرالية تم خلق مؤسساتية تعاونية لذا فدستوريا الدول الليبيرالية لاتنخرط في مع بعضها وقد إعتمد في تحليله على دراسة دافيد سينقر برنامج الحرب (cow) [3] .

لذلك نجد أن نهج السلام الديمقراطي أسس أفكاره من حقيقة أن التوصيف الواقعي للسياسة الدولية ظل قاصرا، لأنه يتعامل من جهة مع الفوضى بشكل مطلق مهملا بعض

[1]-لينة زيدان : ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟، الحوار المتمدن ، العدد 6 في :
www.ahewar.org/debat/show-art.asp?aid=98771.

[2]- معتصم صديق عبد الله، معطيات العلاقات الدولية : السلام الديمقراطي (السلام الليبرالي) مصر المدينة في :
gypt.pypte.org / ?p ;58023www.civie

[3]- paul - d – williams p = 36

صور التعاون الدولي ، كما يقوم من جهة أخرى التفاعلات الدولية بشكل خطي ، أي دون الأخذ بعين الاعتبار تلك التمايزات الموجودة فعلا بين وحدات النظام الدولي سواء على مستوى الدوافع أو على مستوى السلوكات[1].

ويمكن القول بأن نظرية السلام الديمقراطي ترى في انتشار الديمقراطية عامل محفز للاستقرار ويرجع ذلك :

- العناصر الثلاث التي قدمها "كانط" والمفسرة للميل إلى السلام والتي تستمع بها الدول الديمقراطية وهي :

- / الالتزام الايدلوجي لحقوق الانسان.

- / الترابط العابر للحدود الوطنية.

- / التمثيل الديمقراطي الجمهوري.

- الديمقراطية آلية لتسوية النزاعات فكلما يحدث داخل الدول صراع حول السلطة يمكن مطابقته مع ما يحدث النظام الدولي، وبالتالي فإن الديمقراطية تهدف إلى الحد من التنازع وتوجيه الوحدات القومية والداخلية نحو التوافق.

- تفرض الديمقراطية نظام الرقابة الشعبية الذي يقف ضد المغامرة العسكرية وذلك لطبيعة الشعوب التي تنزع نحو السلم.

- يحقق النظام الديمقراطي بنية داخلية مستقرة ورفاهية للمجتمعات وذلك لتساوي الفرص والعدالة الاجتماعية مما يقلل من التحفز لخوض الحروب.

المطلب الثاني : دور المؤسسات قي تحقيق التعاون (مؤسساتية)

يرى كل من "كوهين" و"مارتن" آن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف ، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل اجراءات المعاملة بالمثل [2]

فالمؤسسات تمكن الدول من التواصل وتبادل المعلومات مما يؤدي إلى بناء الثقة وعدم الوقوع في الشك والقرارات المبينة على أسس غير مدروسة والمتسببة في ظهور حالة اللا

[3]- خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة دراسة في خطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، ماجستير– جامعة الحاج لخضر باتنة 2008 ص 94 .

[2]- جون بليس وبون سميث ، مرجع سابق ، ص 427 .

أمن ، ومنه فإن تقارب الدول عن طريق المؤسسات العابرة للحدود الوطنية يؤدي إلى تحقيق الأمن .

سوق "تشمبيل" مواقف تدعيمية لنمط المؤسساتية ، إذا يؤكد أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب كان يفعل إنشاء ، المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، والمجموعة الاقتصادية والأوروبية ، وأكثر من ذلك فهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الديمقراطية ، كما يضيف أن السلام لن يكون كاملا قبل إتمام اتحاد العالم ويبدوا ان تحقيق هذا الهدف بنظر "تشمبيل" يقتضي انشاء فدرالية بالمفهوم العصري عبر اتمام الاتحاد النقدي والاقتصادي ، والذهاب الى ابعد مما أحرزته منظمات مثل OECD عن طريق رسم حدود للسيادات الوطنية ، وذلك بواسطة اقرار الاقتراع بالأغلبية والتشريع الديمقراطي المباشر.[1]

ويذهب روبرت كوهين إلى القول أن "لدى المؤسسات الدولية المقدرة المحتملة لتسهيل التعاون ، وبدون التعاون الدولي ، أعتقد أن مستقبل جنسنا سيكون كئيبا حقا ، -على أن التعاون ليس حميدا دائما ـ لكن بدون التعاون ننهى الطريق تماما .

كذلك بدون مؤسسات، سيكون هناك قليل من التعاون وبدون معرفة بكيفية عمل المؤسسات ـ وما الذي يجعلها تعمل مجددا ـ من المحتمل أن تكون هناك أقل أسوأ من المؤسسات مقارنة بالانتشار الواسع للمعرفة.[2]

ويقوم المنظور الليبيرالي على أساس تشكيل تحالف موسع أغلب الفاعلين في النظام الدولي المواجهة أي فاعل لآخر : ويقصد بالفاعلين هنا الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وحتى الأفراد والجماعات ، فالمؤسسات الدولية ، مثل : وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي ، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الانانية للدول عن طريق تشجيعها على تراث المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.[3]

---

[1] ـ آند ري مورافسيك ، الاتحادية والسلام – متطور اليبرالي ـ ينوي ترجمة داول زقاغ – موقع سياسة مؤخرتي http//www. Politics-ar.com/arlincden : Htpp/premalim/ct

[2] دكتور جوانيتا إلياس ودكتور بيتر ستيش ،أساسيات علم السياسة،ترجمة أ د محي الذين حميدي ،الطبعة الأولى 2016 دار الفرقة ص 136.

[3] -تاكايواكي ياماورا ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية / ترجمة عادل زقاع في :

على ضوء ما سبق فإن الليبرالية المؤسساتية ترتكز على فكرة أن المؤسسات تؤدي دورا محوريا " في السياسة الدولية دون إغفال الطرح الدولاتي الواقعي ، فالدولة تبقى مرجعية ولكن دورها تراجع لصالح هذه المؤسسات وعلى الرغم للممارسة سياسات الدول كما أنها جاءت لأغراض وأهداف خادمة لدول معينة ـ حلف الناتو ـ فإن الليبراليين المؤسساتيين يقرون بالمنحى التعاوني الذي يفرضه الإطار المؤسساتي والموسوم بطابعه الاقتصادي والربح الجماعي والتوزيع العادل للأعباء وبهذا فإن المؤسسات لها القدرة على فرض القيود على السلوك الأمني

المبحث الثاني : التيار المثالي

ـ ظهر المنظور المثالي بعد الحرب العالمية الأولى ، وبالتحديد مع إنشاء عصبة الأمم ، ومبادى "وودر ويلسن" الأربعة عشر من خلال إعلانه لعام 1916 ، وتشترك في عدة أطروحات مع الفكر الليبيرالي خاصة في قضية المجتمع المدني العالمي ومن أبرز مفكريها "راوؤل دندوران"[1].

تتصور المثالية نظام دوليا منظما ، مبينا على أسس وقواعد القانون الدولي تسوره العدالة ، المساواة ، السلم والأمن [2] والأساس الذي تتركز عليه يمثل في " كيف أن يتصرف السياسيون في المجتمع الدولي" وليس في : " كيف يتصرف السياسيون فعلا" ، لذا فهي تهتم بدراسة وتحليل الظواهر الدولية وليس كما هي موجودة فعلا ، وإنما مثلما يجب أن تكون عليه .

ويلخص ل.كلود مبادئ المثالية في مقاله بعنوان : ' الصراع بين المبدأ والبراغماتية في العلاقات الدولية في ثلاث وهي[3]:

أولا: مبدأ عدم الاعتداء، والذي يقتضي ضرورة توفير الأمن لجميع الدول قوية أو ضعيفة، باعتبار أنه يقوم على ضمانات الأمن الجماعي

---

http // www.geocities.com / adel zeggah/IR.html .

[1] - Jean jacques - opat – pp 102/ 103

[2]- عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والذكريات التكوينية الجزائر ، دار الحلدونية للنشر والتوزيع 2007 ، ص 166 .

[3]- L- calude -« The tension bet ween principlednad paragntim in international relations . » review of interntional

والسلام الدائم والشامل للنظام الدولي ككل.

ثانيا: " مبدأ عدم التدخل، والذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للنظام العالمي ومن المبادئ الهامة المفسرة قانونيا وأخلاقيا السلوك الدولة.

ثالثا: مبدأ المساواة وهو سلاح في يد الدول الصغرى المواجهة الدول القوية والغنية التي تعتبر نفسها فوق القانون

المطلب الاول: الحكومة العالمية

إن أنصار نظرية الحكومة العالمية يعتمدون على الفرضية التي مفادها أن الحكومة العالمية هي نظام لسيادة الدول وفي نظر "سيوم بروان" وغيره فإن الحكومة العالمية كفيلة بالقضاء على فوضى النظام الدولي ، تحقيق التعاون الدولي نبذ الحروب القضاء على الفقر، واحترام حقوق الإنسان .[1] ففيها تذوب كل الفوارق والاختلافات الأيدولوجية ،السياسية ،العسكرية ،المستويات الاقتصادية والثقافية بين مختلف وحدات النظام الدولي ضعيفة كانت أم قوية ،متخلفة أم متقدمة فالمثاليون بذلك يخالفون الواقعين الكلاسيكيون ،ويرفضون كل ما يتعلق باستعمال القوة السياسية ،توازن القوى ،الدبلوماسية السرية ،سباق التسلح حروب العنف ،اختراقات القانون الدولي ،معاهدات السلام المشروطة [2]

معتمدين في ذلك على انسجام المصالح أي أنه هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة ،فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية فإنه يعمل لمصلحة الجماعة ،وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته

الأمن الجماعي :

استخدم مفهوم الأمن الجماعي على المستوى الدولي منذ انشاء عصبة الأمم في العام 1921، وهو يقوم على فكرة محورية قوامها عدم السماح بالإخلال بالوضع القائم بطريقة غير مشروعة ،من خلال تكوين قوي دولية متفوقة تتمكن من إحباط العدوان أو ردعه. ويقوم هذا الترتيب المني على مجموعة من الافتراضات أبرزها لزومية تبلور اتفاقية دولي ،

[1]- seyon brown . international relation in changing global system - west view press , 1992 – pp 5-6

[2] - jvrg martin gabriel - world views and theories of international realtions . GB - macmillans press LTD . 1994 p 75.

لتحديد الطرف المعتدي في حال نشوب صراع مسلح ،حتى يتسنى تصفية العدوان قبل أن يتسع نطاقه ويصبح من المعتذر احتواؤه الغاء آثاره الدولية . وأن يجمع كل الدول هدف واحد هو مقاومة العدوان أيا كان مصدره ،حيث تغدو تلك المقاومة واجبا محتما على كل الدول بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى ،وأن تتمتع كل الدولة بذات القدر من الحرية والمرونة . لتساؤل في التدابير الدولية الجماعية التي تنفذ في مواجهة المحتسب [1] ويعرف "ماكماهون" الأمن الجماعي بأنه :

" محاولة جماعة دولية " التحالف مع بعضها البعض للحفاظ على السلام على غرار ما حاولنا عمله في حلف الشمال الأطلسي " [2]

ولقد جاء في الموسوعة السياسية " عبد الوهاب الكيالي " على أن الأمن الجماعي هو :

" نظام تعمل به الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية على أساس أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول [3]

ومن ثمة فإن الأمن الجماعي هو نظام غايته تحقيق الأمن واقرار السلام ووسيلته الإجراءات الجماعية ، ولذلك يسمى في بعض الأحيان " الدفاع المشترك " أو " الضمان الجماعي " وحينما ينشأ هذا النظام في إطار التنظيم الإقليمي فإنه يكون موجه ضد الدول غير الأعضاء ،ولكنه إذا نشأ في إطار التنظيم العالمي – كما نادى به المتطور المثالي – فإنه يكون موجها ضد أية دولة معتدية حتى لو كانت عضو في هذا التنظيم ،ومن المفترض في حالة التنظيم الإقليمي أنه لا يوجد استخدام للقوة بين الدول الأعضاء على أن تحل وتسوء كافة المنازعات فيما بينها فالطرف الودية السلمية.[4]

ويشمل مفهوم الأمن الجماعي على المبادئ التالية : [5]

- أن الأمن في حد ذاته هدف ومطلب دولي وعالمي .

---

[1]- عبد الجليل زيد الحرهون قراءة معاصرة المفهوم الأمن الجماعي في :
www.ingdz.het t ? php . show thred / vb : 58659

[2]- عامر مصباح ، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، 2010 ، ص 37

[3]- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الحزء الأول بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1981 ،ص 330

[4]- د. ناصر سيد أمين ، مفهوم الأمن الجماعي، أكتوبر 2011 ، ص 55

[5]- د. محمد محمدي السعيد ، مفهوم الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية، www.policemc.gov .bh

- وجوب تحجيم الأزمات الدولية ومنع تفاقمها .
- ارتباط الأمن الجماعي بأجهزة " دولية " قانونية منفذة له وقادرة على تحقيقه من حيث منحها سلطة فرض الاجراءات الضرورية للمحافظة عليه.
- التخلص من مصادر الخطر الدائم في المجتمع الدولي .
- اجراء تغيير حذري في إطار العلاقات الدولية بتضمن اقامة علاقات بين أعضاء المجتمع الدولي على أساس الاحترام الكامل لسيادة الدولية وسلامة اراضيها واستقلالها السياسي ويذهب " نورمان أنجل " إلى القول بأن مفهوم الأمن الجماعي يتركز على جملة من الافتراضات تتمثل في أنه :
- شكل من أشكال إدارة القوة في العلاقات الدولية،بحيث يأخذ موقع الوسط بين نظام توازن القوى الذي يقدس مبدأ السيادة ونظام الحكومة العالمية الطي يتجاهلها وبقول بأن الأمن حالة غير قابلة للتجزئة .
- يعالج موضوع الأمن عبر وحدة مرجعية تتمثل في المجتمع الدولي ككل .
- يعتبر الأمن قيمة تعاونية وليس صراعية .
- الأمن الجماعي أقرب إلى مفهوم السلامة منه إلى مفهوم السلام أي يتجنب الحرب التي تعتبر حالة شاذة ووسيلة غير عقلانية لتسوية الخلافات.

ويمكن القول أن الأمن الجماعي ارتبط بالمدرسة القانونية فهو عبارة عن نظام يدعو إلى تصنيف العلاقات الدولية وتسوية النزاعات عبر الطرق السلمية واستعمال القوة في اطارها المشروع كرد العدوان والدفاع الشرعي كما أن المدرسة المثالية وان أنه لابد من انشاء منظمة دولية تعمل على احداث التقارب الشعوب والثقافات المختلفة وتحريم الحرب عبر تشكيل تحالف جماعي للدول الديمقراطية ضد الأنظمة التي تهدد الأمن والسلم الدولتين[1].

[1] - secode burchill , anad anthors , theories of international reltions , balgrve acdameic , 2005 p 89

خلاصة الفصل الأول:

لقد اختزلت النظريات التقليدية أو ما يعرف بالعقلانية مفهوم الأمن وعالجته في مستواه الضيق ،فالمنظور الواقعي الكلاسيكي ركز في بناءه الأمني على علاقات القوة والمصلحة والتهديد الذي يكون مصدره العامل العسكري ومنبعه خارج الحدود الوطنية ما شكل لنا الأمن القومي الذي يعني بأمن الدولة من الأخطار الخارجية ذات الطابع الحربي.

كما قدمت الواقعية الجديدة نموذجها التحليلي المتمركز والمؤسس على البنية الفوضوية للنسق الدولي مما يجعل الدول في صراع دائم على القوة التي تعتبر الضامن الوحيد للبقاء في وضع آمن ،وقد استقر المنظور الواقعي برمته على اعتبار نظام توازن القوة كمحقق للحالة الأمنية المستقرة ومجنب لتصادم الدول وفقا لتكافؤ اعتبارات القوة .

ثم جاءت الليبرالية بمعطى الاعتماد المتبادل وذهبت على إعطاء الصبغة التعاونية للعلاقات الدولية عبر المؤسسات التي تمثل همزه الوصل والاتصال بين المصالح المختلفة للدول مما يكرس من الطابع التعاوني بينها وركزت أيضا على دور العامل الديمقراطي في تعزيز السلام وحوار المجتمعات النابذة بطبيعتها للحروب .

أما المنظور المثالي الحامل للمعيارية في تصوره فقد أسس إلى الفكر التوافقي العالمي وإقامة نموذج الحكومة العالمية والأمن الجماعي الذي تضمنه بدورها هذه الحكومة.

الفصل الثاني

تحولات العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

تمهيد

لقد شهد عالم ما بعد الحرب الباردة في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي بداية حقيقية لثورة جديدة في المفاهيم ودلالاتها وخصوصا على صعيد النظرية السياسية الدولية أسوة بالتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية وإدارتها بين الدول في إطار نظام دولي جديد هو الأخر، وكان لضخامة الحدث وما ترتب عليه من تغيير جوهري في شكل بنية النسق الدولي القائم وآليات عمله ومعاملات توزيع القوة والقدرة ضمنه، وفي شكل العلاقات الدولية القائمة ومضمونها، وادارة تفاعلاتها سلما وحربا في آن واحد، الأثر الواضح في ردة الفعل العالمية الرامية الى اعادة مراجعة لكل من مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية بشتى أنواعها التي تواجه النظام الدولي، إضافة الى التحولات الكبرى في بنية النسق الدولي الذي ترتب عنها ظهور فواعل جديدة في العلاقات الدولية من خلال تراجع الجانب العسكري أمام بروز نمط التفاعل الاقتصادي و ظهور تهديدات أمنية جديدة مختلفة عن التهديدات التقليدية التي تتمايز بغموض معالمها، غير عسكرية، عابرة للحدود ومجهولة المصدر ولا يمكن التنبؤ بظهورها مثل : الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية

في ظل هذه التحولات ظهرت عدة عوامل مؤثرة تحمل في طياتها مضامين جديدة باعتبار فترة ما بعد الحرب الباردة أسفرت في خضامها عن تهديدات أمنية جديدة.

المبحث الأول: تحولات بنية النسق الدولي

عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة عدة تحولات جذرية في العديد من المسائل والجوانب المتعلقة بالعلاقات الدولية، والتي مست خصوصا كل من المستويين الهيكلي والقيمي للنسق الدولي، كل هذه المعطيات جاءت نتيجة لإملاءات فرضها الواقع الدولي، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية كقوى كبرى في ظل الثنائية القطبية، وسقوط جدار برلين بدأت معالم بروز نظام دولي جديد.

المطلب الأول: التحولات الهيكلية لبنية النسق الدولي

يقصد بهيكل النسق الدولي مجموع الوحدات السياسية التي تتفاعل غيها بينها بصورة منتظمة ومتكررة ما يجعلها تعمل كأجزاء متكاملة، ويتباين حجم التفاعلات والدور الذي يلعبه الفواعل في بيئة ونسق معين.[1]

حيث أن تغيير في أي من الوحدات المكنة للنظام الدولي يتأسس عليه تغير في الهيكل العام له، اضافة الى أن تغير نمط القوة بين الفواعل يغير من نمط التفاعل وكيفية المشاركة في صناعة القرار الدولي واقتسام سلطاته واختصاصاته والتنظيمات والآليات المعمول بها.[2]

فلقد كان لنهاية الحرب الباردة الأثر البارز على التحول الذي طرأ على الواقع الدولي خاصة فيما تعلق بهيكل النظام الدولي والذي كان لسقوط الاتحاد السوفياتي القوى الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية النقطة الفاصلة

في سياق التحولات الجذرية التي مست النسق الدولي والتي شملت:

- بروز الأحادية القطبية.
- التحولات الاقتصادية.
- ظهور دول جديدة على المسرح الدولي.

1- بروز الأحادية القطبية: إن بروز الأحادية القطبية مرتبط بمفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية الذي يعتبر عن مكانة دولة قادرة بفضل تفوقها بإنشاء قواعد رئيسية للتحكم في النظام الدولي، فالدولة المهيمنة هي الدولة التي تشغل مكانة سائدة أي تسيطر على مراقبة المواد

[1]- عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص 463.
[2] - سمير باهي، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية- دراسة للنموذج الليبي- مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010 /2011، ص 23.

الأولية ولها القدرة على الوصول الى مصادر رؤوس الأموال والأسواق التي تملك ميزة تنافسية عالمية في مجال انتاج الأموال بقيمة مضافة عالية، وهي تعمل على التحكم في الاقتصاد الدولي بتفوقها في احتمال تكاليف انشاء الأنظمة الدولية او تغييرها بأخرى موالية لمصالحها، وكذلك الأمر بالنسبة لإقامة و الغاء الأنظمة التجارية والمالية، كما ان الهيمنة لدولة ماهي عبارة عن قيادتها لدول أخرى في النظام الدولي[1].

فالنسق الدولي لما بعد الحرب الباردة يعكس بصورة جلية الهيمنة الأمريكية على المسرح الدولي حيث تعتبر القوة بمختلف ابعادها- العنصر المحرك لكل التفاعلات الدولية وهذا ما يؤكده " شارلزكروثامر " الذي يرى أن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب جل العالم القطب الواحد، فان مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه اي تحدي وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها الحلفاء الغربيون.. وأن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية لا يتعدى قيمها لتنفيذ التوجيهات الأمريكية [2].

ان فترات القوى التي لا نظير لها يمكن أن تنتج استقرارا أما اذا شعرت القوى الصاعدة التي تثمن صعودها بالقوة الاقتصادية بالغيظ عن السياسات التي تفرضها الدولة المهيمنة، فأنها قد تتحداها وتشكل تحالفات للتغلب على قوتها [3].

2-التحولات الاقتصادية: كان لنهاية الحرب الباردة تأثيرات عديدة على جميع وحدات النظام الدولي مست حتى الجوانب الاقتصادي العالمي من خلال اعادة هيكلتهم متأثرا بتحولات البيئة الدولية العميقة على الضوء الحركية الاقتصادية التي أدت الى زيادة وتيرة العولمة الأمر الذي استدعى بروز ما يسمى بظاهرة الاعتماد المتبادل بالموازاة مع بداية اقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة وذلك للحد من كل تلك التأثيرات.[4]

أ- **العولمة** : لا تعتبر العولمة نتيجة مباشرة لنهاية الحلاب الباردة، بل ان هذه الأخيرة شكلت منعرجا في اعادة بناء القاهرة- العولمة- وامتد ذلك لعدة مجالات، فهناك عولمة اقتصادية،

---

[1]- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط ، ط2 ، الجزائر، دالا ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 68-69.

[2] - سمير باهي، مرجع سابق، ص 24.

[3]- جوزيف بن ناي(الابن)، مفارقة القوى الأمريكية، (محمد توفيق البجيرمي)، ط1، الرياض: المملكة العربية السعودية:مكتبة العبيكات، 2003، ص 59 .

[4]- عليلي موني ، السياسة الأمريكية في منطقة شمال افريقيا بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر،2002/2001، ص 11

وعولمة سياسية وعولمة ثقافية، وعولمة إعلامية، والعولمة لاقتصادية ترتبط بعمليات الإنتاج والتوزيع ولاستهلاك والقوانين التي تخضع لها هذه العمليات وتتمثل أيضا في الأسواق الحرة والشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود ومنها الاجتماعي والثقافي المتمثل في التجانس الثقافي وإنتاج الأنظمة الاجتماعية وبخاصة نظام التدرج الاجتماعي ونظام الأسرة، والجوانب التكنولوجية او التقنية المتمثلة في التقانة وخاصة الصناعية والحربية والكمبيوتر ووسائل الاتصال التي تستخدم تقنيات الأقمار الصناعية كما ان أكثر ما يتبادر الى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية[1] .

لقد كانت أثار العولمة شاملة للغاية وغير متبلورة ومتغيرة الشكل وفوضوية لدرجة أن مجرد التفكير في تحديد منطقتها او اتجاهاتها(كما هو الحال مع أي نظام اخر)، أصبح مصدرا للاحتياط، حيث كشف الأكاديميون أننا نتعرض للعولمة طوال تاريخينا كجنس بشري وأن الخصائص الجديدة المنسوبة الى العولمة كانت في واقع الأمر موجودة بالفعل منذ فترة [2].

ب- **التكتلات الاقتصادية** : يشير العديد من الباحثين أن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أعطت لمفهوم القوة أبعادا أخرى، شغل العامل الاقتصادي معظم جوانبه على اعتبار أن "فشل النظم الماركسية واقعيا، وفشل الأطروحات الكينزية هما مؤشران على أن الدول أصبحت لا تمثل الا ميكانزيما واحد من ميكانيزمات النظام الدولي، بعد أن كان الميكانزيم الوحيد، اضافة الى أن الاتجاه العام يدل على تجاوزها تدريجيا باتجاه مركزية عالمية تمر بأولى مراحلها وهي التكتل الاقتصادي الاقليمي"[3] .

فنهاية الحرب الباردة قللت من دور العامل العسكري لصالح القوة الاقتصادية فضلا عن الاعتماد المتزايد بالأمن الاقتصادي بدل الأمن العسكري بصورة نسبية وخاصة في ظل تزايد حركية العولمة كما سلف الذكر، فأضحى الاتجاه العام للعلاقات الدولية منصبا نحو التركيزعلى اقامة التكتلات الاقتصادية الأمر الذي أثر على أنماط التفاعلات الدولية في هذه

[1] - رضا عبد الواجد أمين، الاعلام والعولمة، ط1، القاهرة: مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 77.

[2]- اريك كازدين ،اصري زيمان ، ما بعد العولمة، (أميرة احمد امبابي)، ط1، القاهرة: مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2016، ص 28.

[3] - ابراهيم تيقمومين، "المغرب العلابي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي الامريكي نموذجا"، ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر، 2005،ص 17.

الفترة حيث أن هذه " التكتلات الاقتصادية تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الاقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاكلة، وفي نفس الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو فعل من أفعال المقاومة ضد العولمة، او كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف الموائمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع اليه العولمة"[1] .

فالتكامل لا يختلف شأنا مع العولمة، حيث لم يتفق على تعريف واضح ومحدد له، ويأتي هذا الاختلاف تبعا لرؤية كل باحث له.

3-ظهور دول جديدة على المسرح الدولي : لقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي الى ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في أوروبا الشرقية والتي تحتاج الى اعادة هيكلة، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي ، مما أدى الى اتجاه الدول الأوروبية الى بناء ذاتها واسترجاع نفوذها الدولي في المناطق التي كانت تشكل محورا أساسيا للسياسات الأوروبية في فترة ما قبل الحلاب العالمية الثانية[2] ، والتي بدأت في اعادة اعتمادها بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تسعى دول الاتحاد الأوروبي الى تأكيد وجودها على الصعيد العالمي- اقتصاديا وسياسيا- وخاصة في ظل تزايد روابط الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية والإقليمية، وكذلك في ظل تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية بدرجة كبيرة، أخذت دول الاتحاد الأوروبي تبحث لنفسها في الساحة الدولية ومن خلال أدوات سياسية واقتصادية وأمنية عن ارتباطات لتدعيم النفوذ أو لتحقيق مكاسب سياسية تهدف من خلالها الى تفعيل مركزها الدولي الصاعد[3].

المطلب الثاني : التحولات القيمية للنظام الدولي

بعد انهيار الكتلة الشيوعية وتسارع وتيرة التفاعلات الدولية من زيادة أهمية العامل الاقتصادي، وتطور مجالات العولمة، وكذا هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجمل مجريات السياسة الدولية حيث انعكست كل هذه المعطيات على منظومة القيم الدولية ، فساد

[1] - وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، الجزائر، مؤسسة الشرق للإعلام والنشر، 1994، ص 174.
[2] - عقيلة عباس، الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والافاق، ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009/2008، ص 4.
[3] - عبد العظيم الجنزوري ، الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، القاهرة: مصر: دار المعارف ، 1998،ص 9.

الحديث أكثر عن الديمقراطية في مقابل تراجع الفكر الشيوعي وسادت نظريات كثيرة تحاول تفسير الواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة أهمها نظرية نهاية التاريخ (فوكو ياما) ونظرية صدام الحضارات (صمويل هنتنغتن)

1- بروز قضايا جديدة على مستوى النظام الدولي: تراجعت العديد من القضايا بعد نهاية الحرب الباردة، مثل صراع الشرق والغرب وسباق التسلح النووي والحرب الباردة، واتجه العالم الى تقليص ترسانته النووية بدلا من زيادتها، وهذا ما تجسد في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1995.

لقد برزت في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي العديد من القضايا العالمية والتي تهم جميع الدول، ومن أهمها قضايا حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة، حيث أصبحت هذه القضايا تستحوذ على اهتمام دولي غير مسبوق عقب انتهاء الحرب الباردة[1] .

2-انهيار الايديولوجيا وبروز التمايزات القائمة على الهوية والثقافة :

كانت الايديولوجيا على مدى أكثر من نصف قرن عاملا محركا أساسيا في تفاعلات النظام الدولي ، وهي مبنية على فكرة أن الخلاف مع الأخر ينبثق من الاختلاف معه في تقييم الأمور العامة، فلا يهم المنشأ أو الدين أو العرق أو الهوية ، بقدر ما يهم التوافق في الاتجاهات والآراء والأفكار، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي برزت التمايزات القائمة على الهوية والثقافة والدين، من خلال تعدد النزعات العرقية، مثل التي تحدث في شرق اوروبا وافريقيا وأوساط اسيا[2]. وفي ذات السياق برزت على الساحة الفكرية الدولية نظريتين الأولى نظرية صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون والثانية نظرية نهاية التاريخ لفوكو ياما فأما "صامويل هنتغتون" ومن خلال نظريته (صدام الحضارات) ، افترض ان النزاع بين الحضارات سيكون سمة رئيسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث يقول " أفترض أن المصدر الأساسي للنزاع في العالم الجديد لن يكون بالأساس ايديولوجيا او اقتصاديا، الفجوة الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للنزاع سيكونان ثقافيان، ستبقى الدول-الأمم الفاعلين الأكثر قوة في الشؤون العالمية لكن النزاعات الرئيسية في السياسات العالمية ستحدث بين

[1] - سمير باهي، تأشير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية- النموذج الليبي- مرجع سابق، ص 31.
[2] - مرجع سابق، نفس الصفحة.

أمم وجماعات تنتمي لحضارات مختلفة سيسود صدام الحضارات السياسية العالمية، وستكون خطوط التماس بين الحضارات خطوط معارك المستقبل ".[1]

بناءا على ما سبق، يؤكد "صامويل هنتنغتون" بأن معيار القوة الدولية تتحد وفقا للأبعاد الثقافية والحضارية، حيث يقول في هذا السياق: "من المفيد جدا الان ، أن نصنف الدول لا على أساس نظمها السياسية و الاقتصادية ولا على أساس التنمية الاقتصادية لكن على أساس الثقافة والحضارة " ، ودعم رأيه من خلال تقديمه لمثال عن الحرب في البوسنة بأنها كانت حربا بين الحضارات كون أطرافها كانوا من حضارات مختلفة ومرتبطين بأديان مختلفة[2].

أما "فرنسيس فوكو ياما" فقد اعتبر في نظريته " نهاية التاريخ" مرحلة ما بعد الحرب الباردة أخر الحلقات في المعارك التي تخوضها الليبرالية والتي توجت حسبه بانتصار تاريخي لهذه الايديولوجيا، فعمليا اتجهت العديد من الدول الى التحول الى الديمقراطية وكذا تفعيل الية المشاركة السياسية وتنظيم الاستفتاءات فيما يخص بعض الدول في تقرير مصيرها خاصة على الدول التي انفصلت على الاتحاد السوفياتي سابقا ، وحتى تضمن الايديولوجية الليبرالية تماسكها وبالتالي استمرارها فهي ملزمة - بحسب وجهة نظر فوكو ياما- أن توجه اهتمامها نحو الخطر المحتمل القادم من الجنوب وتحديدا الاسلام حتى وان يكن يشكل تهديدا كبيرا للحضارة الغربية:" صحيح أن الاسلام يشكل ايديولوجية منسقة ومتماسكة شأنه شأن الليبرالية والشيوعية و أن له معاييره الأخلاقية الخاصة به ونظريته المتصلة بالعدالة السياسية والاجتماعية كذلك فان للإسلام جاذبية يمكن أن تكون عالمية، وقد تمكن الاسلام من الانتصار على الديمقراطية الليبرالية في أنحاء كثيرة من العالم وشكل كذلك خطرا على الممارسات الليبرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها الى السلطة الاساسية بصورة مباشرة.[3]

فالحضارة الغربية لا تضمن تماسكا الا بوجود نقيض لها بحسب اعتقاد

[1] - صامويل هنتنغتون،، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، (طلعت الشايب) ، ط2 ، بغداد: العراق : سطور النشر ، 1999، ص 253.

[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] - فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، (حسن أحمد أمين) ، ط1.القاهرة: مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993، ص 52

" فرانسوا بيرقات " الذي يعتقد أن " الحضارة هي مسألة نسبية لا يمكن تعريفها أو تمييزها الا بوجود الاخر، أي على مبدأ التعريف بالنقيض، فان سقط النقيض سقطت معه .[1] وهو الأمر الذي دفع الغرب لجعل الاسلام يحل محل الشيوعية، ولقد تأكدت هذه الفرضية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تم بناء تحالف دولي لما أصبح يسمى بظاهرة الارهاب، والتي ترجمت في التداخلات العسكرية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول الاسلامية كونها أضحت تمثل تهديدا واضحا للغرب من خلال سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وكونها تمثل أحد أهم مصادر الارهاب بحسب- الولايات المتحدة الأمريكية- من خلال الإطاحة بنظام طالبان 2001 وكذا الاطاحة بنظام صدام حسين في 2003، وتصنيفها لدول أخرى في دائرة الدول المارقة التي تسعى لاجتثاث أنظمتها مثل : كوبا، كوريا الشمالية، سوريا ، ايران، السودان، اضافة الى ليبيا.[2]

المبحث الثاني: تحولات في الفواعل الدولية

لقد اثر المشهد الدولي بعد نهاية الحرب الباردة على العديد من مقومات الشق الدولي وترسيخ معالم جديدة فيه، بما في ذلك تنوع الفواعل في العلاقات الدولية بقدر تعددها، حيث لم تعد الدولة الوحدة السياسية الوحيدة للتفاعل والتي تشغل الوظيفة الأمنية الامر الذي مس بعلاقة التأثير والتأثر وكيفية لعب الأدوار في المشرح الدولي.

المطلب الأول: الدولة

ان دراسة الدولة كفاعل في العلاقات الدولية يعني دراسة مكونات القوة القومية، وكيفية توظيفها بشكل عقلاني لخدمة وحماية المصالح العليا للدولة التي تؤدي بدورها الى زيادة قوتها وهيبتها في النظام الدولي، الشيء الذي يمنحها القدرة على مقاومة ضغوطات ومطالب البيئة الدولية من جهة، وممارسة التأثير على غيرها في النظام الدولي من جهة أخرى[(3)]

[1] - سمير باهي ، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية- النموذج الليبي- مرجع سابق ، ص 34.
[2] - سمير باهي، مرجع سابق، ص 34.
[3] - عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، عنابة: الجزائر. دار العلوم للنشر والتوزيع. 2007. ص53.

لقد أصبحت الدولة وسيلة لتحقيق وحدة الشعب والأمة، وهي التي تمثله وتسمع صوته في المجتمع الدولي وهي الفاعل والكيان الأساسي في العلاقات الدولية وهي التي ساهمت ولازالت تساهم في تنظيم المجتمع الدولي، وفي إرساء القواعد القانونية والسلوكية وإقامة المؤسسات التي تحكم التفاعلات بين جميع وحداته، بل يمكن ان نعتبر الدولة وهي ام كل الفواعل في النظام الدولي لعدة أسباب هي:

- ان الدولة هي التي أنشأت الفواعل الأخرى، وهي التي حددت لهم الأدوار والوظائف التي يؤدونها وهي التي تعمل على حمايتهم والدفاع عنهم، أي هي المسؤولة على استمراريتهم أو انطفائهم من مسرح العمليات السياسة في المجتمع الدولي.
- ان الدولة بعكس الفواعل الأخرى تتميز بتعدد الوظائف التي تقوم بها، والأدوار التي تؤديها وتنوع النشاطات التي تمارسها سواء كان سياسي - اقتصادي – عسكري - ثقافي- على المستوى الوطني أو الدولي. [1]

تراجعت الدولة كوحدة أساسية في المجتمع الدولي، ويمكن ارجاع هذا التراجع الى حركات الشتات التي شهدها العالم في اعقاب نهاية الحرب الباردة، وبفعل التطورات وحركاتها تعقدت التفاعلات مما أدى لظهور ما يعرف بالشبكات، والتي هي عبارة عن فواعل تتجاوز القوة المادية والحدود الإقليمية للدولة، كما تتميز بتعددية وظائفها وليونتها وقابليتها للتكيف، كما لهذه الشبكات القدرة على التدخل في العديد من المجالات في نفس الوقت والانتقال من مجال الى آخر، ويمكن تغير اشكالها من المستوى المحلي الى الإقليمي وحتى العالمي، من بينها الشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية، والتي أصبحت تحدد الواقع القائم في العالم، وهي الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية [2]

لعل ابرز مظاهر هذا التراجع ان دور الدول كقوى فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي لم يعد دورا مركزيا كما كان عليه الحال في النماذج التاريخية التي عرفها العالم النماذج التاريخية التي عرفها العالم من قبل فقد أدت الكثرة العددية للدول الى القضاء على مركزية القرار السياسي كأساس لتوجيه العلاقات الدولية والتي تعني انتشار السلطة السياسة العالمية وتوزيعها بين مراكز متعددة مما يعني ان قدرة أي فاعل من الفاعلين الدوليين على تغيير

[1] - عمار بن سلطان، المرجع السابق. ص50.
[2] - ليندة عكروم. المرجع السابق. ص65.

النظام الدولي أو تحديد مسار العلاقات الدولية أصبحت قدرة محدودة ومقيدة للغاية، وحتى ولو كان هذا الفاعل الدولي هو احدى القوتين العظيمتين في فترة الحرب الباردة [1]

أخيرا واثباتا كما اسلفنا ذكره فان تغير الظروف والزمن قد فرض تغيرات وتطورات مست في جوهرها مكانة الدولة في المجتمع الدولي وتفاعلات حيث ظهرت الى جوارها اطراف متعددة تسهم في صياغة واقع العلاقات الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسيات وقوتها من الناحية السياسية والاقتصادية، حتى ان اغلبها اصبح له قوة تفوق قوة الدول بعشرات المرات وكذلك تزايد نفوذ وهيمنة المنظمات الدولية المختلفة بما فيها مراكز الفكر ومؤسسات صنع السياسات العامة، هذه الظواهر كلها كان لها اثر كبير على دور الدولة وهيمنتها باعتبارها الأداة الأولى التي تصوغ العلاقات الدولية وتنسج خيوطها، حيث بدأت هذه الأطراف تسحب من خيوط هذا النسيج خيطا تلوى الاخر حتى وصل الى مراحل مخيفة. [2]

المطلب الثاني : الفرد

لقد أدت نهاية الحرب الباردة الى حدوث تغيرات هيكلية في السياسات و العلاقات الدولية، برزت معها عدة تحولات في المفاهيم ، مثل القوة و الصراع و التي تعتبر محرك العلاقات بين الدول التي أبانت الحاجة الى اتساع النظرة التحليلية التي لا طالما ارتبطت بالدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية ، نظرا لبروز فواعل جديدة من غير الدول لها دور و تأثير في المسرح الدولي ، من أهمها الفرد كفاعل دولي الذي يمثل ظاهرة جديدة قيد التشكيل ، و يكمن جوهرها في امكانية الفرد في التأثير على المستوى الدولة الواحدة ، أو على المستوى الاقليمي ،الدولي ، نتيجة لامتلاك هذا الفرد لعدة امتيازات و قدرات مالية أو اقتصادية أو اعلامية تجعل منه مؤثرا في الأحداث في نطاق واسع و شامل في حقل العلاقات الدولية.

كل هذه الافرازات التي أتت بنظام دولي جديد جاء بعدة قيم و اتجاهات ، خاصة بتزايد قدرة تأثير الأفراد على عملية صنع القرار من خلال الجمع بين العديد من موارد

[1] - عبد الله عاشوري، فواعل السياسة العامة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة، ماجستير، قسم العلوم السياسية: جامعة الحاج لخضر- باتنة- 2014/2013، ص41.

[2] - سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ، ط5، القاهرة: مصر ، شركة العاتك لصناعة الكتاب، 2010، ص89.

التأثير السياسية في نفس الوقت ، كالمال و الاعلام و الأفكار و المعلومات ، و من ثم القدرة على فرض الخيارات على السلطة السياسية داخليا و كذلك خارجي، الأمر الذي دفع بالبعض الى دعم فرضية تراجع دور الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية .

إن تلك الرؤية التي كانت ترى في الفرد عنصرا عارضا في العلاقات الدولية باعتبار أن العلاقات الدولية هي المجال الحصري و الخاص للدول ، حيث أن الفرد غالبا ما ينظر إليه كشخصية قانونية فقط ضمن نطاق القوانين الداخلية للدول ، مما يجعل الاعتراف له بالحقوق و الواجبات إذا تم فهو من خلال تلك الرابطة التي تربطه بالدولة .

إن النموذج الويستفالي الذي إنبنت من خلاله العلاقات بين الدول الأوروبية بعد سنوات من الحروب الدينية الطاحنة و التي كان من تداعياته الأساسية التأكيد على مبدأ السيادة الخارجية للدول من خلال احتكار الدولة الحصري للعنف المادي من خلال استخدامه من جهة لتأمين سكانها و تسوير قرارها السياسي السيد أو ما يعرف باستخدام الدولة للحرب كوسيلة من وسائل انفاذ سياستها الخارجية ضمن مبدأ قانوني هو الاعتراف بالمساواة القانونية بين الدول و من جهة ثانية من خلال السيادة الداخلية التي تجعل العنف المادي محصورا بها حيث أن تهدئة و تأمين الأقاليم الخاضعة لإرادتها و سلطتها السياسية و القانونية ، حيث أن الدولة تستفرد بالسلطة السيادية pouvoirs régaliens و التي تتمثل في حقها الحصري ضمن المجالات التالية :

- حق الدولة في ضمان أمنها الخارجي و ممارسة حقها في انفاذ سياستها ضمن نطاق دولي وفقا للقواعد الدبلوماسية و الإجراءات الدفاعية .
- تحقيق الأمن الداخلي من خلال فرض النظام العام و إجراءات الضبط من خلال قوات الأمن و الشرطة وفقا للقانون .
- تحديد ماهية القانون و ذلك ضمن اختصاصات دستورية تنظم الهرمية القانونية و تنضيد المؤسسات الكفيلة بتطبيقه و ترسيخ مبدأ العدالة.
- تأكيد السيادة النقدية من خلال الحق الحصري للدولة في إصدار العملة .

- ترسيخ السيادة المالية حيث أن وظيفة إعداد قانون للمالية يتم من خلاله شرعنة الجباية الضريبية و تنظيمها على أساس يجعل التسيير المالي للدولة يتسم بصفة العقلانية من حيث المبدأ [1].

إن نظام الثنائية القطبية قد سمح للمجتمع الدولي منذ الوهلة الأولى لنشوئه بتكريس مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول ، و قد تجلى في ميثاق الأمم المتحدة المتبلور بعد الحرب العالمية الثانية ، ففي الفقرة السابعة للمادة الثانية من الميثاق دعوة صريحة لاحترام سيادة الدول من خلال التذكير بان ميثاق الأمم المتحدة لا يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما[2] .

هذا لا يمنع من وجود حالات تجعل المنظمة تتدخل سواء عندما تأخذ المسألة طابعا دوليا من جهة أو تعلق الأمر بأغراض المنظمة مثل :

- تحقيق السلم
- تقرير المصير
- حماية حقوق الإنسان

كما أن الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة يقيد استخدام القوة في العلاقات الدولية مما يعتبر تقييدا لحق الدولة في اعلان الحرب و ذلك بواسطة تحريم استخدام العنف العسكري في العلاقات الدولية إلا في حالات استثنائية و تحبيذ حل النزاعات الدولية من خلال الوسائل السلمية.[2]

لقد شكل انهيار الاتحاد السوفياتي و انتصار النموذج الليبرالي الرأسمالي ثورة ليس في النظام الدولي من خلال تبوأ الولايات المتحدة الصدارة و ترسيخ هيمنتها المطلقة على العلاقات الدولية ضمن منطق القطبية الأحادية التي فرضته قوتها الاقتصادية الرائدة مدعومة بقوة عسكرية مهولة ، حيث جعلت من النموذج الغربي المهلل للقيمة الفردانية على حساب الجماعة و الدولة ، كإطار و براديغم كوسموبوليتي cosmopolite على الجميع الرضوخ له مما جعل القانون الدولي يرضخ لفكرة أن الفرد شخص من أشخاص القانون الدولي بشكل ما

[1]- Jean-claude Mallet (modérateur) .l'état et les monopoles régaliens : défense, diplomatie, justice, police ,fiscalité. cycle de conférence du conseil d'état français (2013-2015).6e conférence. mercredi 9 juillet 2014

[2] - ادريس بوكرا ،مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990 ، ص 99.

تأثرا بالتيارات الليبرالية و نظرتها للواقع الدولي ، حيث أن هذا الفرد أصبح موضوعا مستقلا للقانون الدولي من خلال الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان بما أنه موضوع جوهري في العلاقات بين الدول بعد نهاية الحرب الباردة [1]، و متطلبات توفير الحد المقبول من الضمانات القانونية لحمايته، هذا الفرد الذي أصبح بإمكانه رفع قضايا دولية ضد دولة رأى أنها خرقت القواعد القانونية الخاصة بحماية حقوق الإنسان و ذلك بالتعدي على الحقوق القانونية التي اكتسبها سواء في الاتفاقيات الدولية الحامية أم القانون الداخلي[2] .

إن العولمة كسيرورة، لها بعدها الكوني و التي تهدف من خلال القيم التي تنشرها أن تعلي من قيمة الفرد ، حيث أن الوظائف السيادية للدولة اهترأت بسبب مقتضيات الليبرالية الجديدة التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية من خلال خبراء كل من البنك الدولي و الصندوق النقد الدولي ، التي أيدته الخزينة الأمريكية و الذي تكرست بما سمي اصطلاحا اجماع واشنطن و الذي تتجلى خطوطه الرئيسية في :

1. سياسة الانضباط المالي ومراعات المصاريف
2. إعادة توجيه الأنفاق العام من الدعم العشوائي إلى الاستثمار في البنية التحتية
3. الإصلاح الضريبي بمعنى توسعة القاعدة الضريبية بشكل معتدل
4. منح الأسواق حرية تحديد الاسعار بحيث تكون أعلى من نسبة التضخم
5. تحرير قطاع التجارة مع التركيز على مبدأ القضاء على القيود الكمية كمنح التراخيص والامتيازات
6. تحرير تدفق الاستثمارات الأجنبية
7. خصخصة مؤسسات الدولة
8. تحرير وإلغاء اللوائح والقوانين التي تعوق دخول الأسواق أو تقيد المنافسة
9. سعر صرف العملة يكون مناسباً ويعكس القوة الاقتصادية

[1] - Andrew Moravcsik . Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics. International Organization 51, 4, Autumn 1997, pp. 516–520.

[2] cecilia Bailliet. What is to become of the human rights international order in an age of neo-medievalism? In :non state-actors ,soft laws and protective regimes. Cambridge . New York. 2012 . p101.

10 . مراعاة قوانين وحقوق تملك الأراضي.[1]

لقد أضحت السلطات السيادية للدولة محل شك ، فلقد اهترأت شرعيتها الدولية في الحفاظ على قرارها السيادي في مجالات الضبط المالي للميزانية و أصبحت سياساتها الجبائية و التحصيل الجمركي محل نظر من الهيئات الدولية كما أن حقوق الإنسان أصبحت تستوجب من الدولة الرد على استفسارات الهيئات الدولية الموكلة حول أي تقصير من مؤسساتها ، بل تعدى الأمر لظهور مبدأ التدخل الإنساني كمبدأ خارق لسيادة الدول ، يسمح للمجتمع الدولي بالتدخل في شؤون الدول الداخلية ، إذا كان هناك تهديد لحقوق الإنسان الجوهرية خاصة فمن هذا المنطلق لا يمكن تبرير تجاوز الحق في الحياة و الاعتداء على السلامة الجسدية للفرد ، بمانع عدم التدخل في الشؤون الداخلية طبقا لمبدأ السيادة[2] .

إن الفرد أصبح موضوع من موضوعات القانون الدولي مما يجعله في صلب العلاقات الدولية فيما يخص مجال حقوق الإنسان ، هاته الأهمية تكمن ليس فقط بحق الفرد المكفول له بعد موافقة الدولة بتتبع خرق الدولة لحقوقه الأساسية ضمن الهيئات الدولية المختصة بحقوق الإنسان سواء كانت على صورة لجنة أو محكمة أو مجلس و هذا ما يجعل السلطة القضائية الحصرية للدولة محل تساؤل ضمن فلسفة العدالة الدولية بعد الحرب الباردة [3].

إن التطورات الحاصلة في الفلسفة الأمنية بعد تهاوي الاتحاد السوفياتي و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كونية أحادية لها خاصية الهيمنة hégémon بما أصطلح عليه تسمية نظام القطبية الأحادية، و وفاقا مع القيم الليبرالية التي تحملها الإيديولوجية المهيمنة، أصبح الاهتمام بالفرد أساسا تنبني عليه المنظومة الأمنية، كما تتصورها الدوائر النافذة في السياسة الدولية ، حيث تحول الأمن كمفهوم من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف ضمن منظور أمني شامل من ناحية جوهره، لا يقبل التجزئة، و لا يقتصر فقط على الجوانب العسكرية، السياسية و الإجرامية للمفهوم، بل يتعداه إلى الجوانب القيمية و الاقتصادية و الصحية و الاجتماعية، متجاوزا مفهومه المقتصر على حماية الأفراد من التهديدات التي

[1]- John Williamson. A short history of Washington consensus .in: narcis Serra & joseph Stiglitz the Washington consensus reconsidered: towards a new global governance .oxford press. New York. 2008. pp16-17.

[2]- Phillipe Marchesin. Introduction aux relation internationales .karthala .paris . 2008. P 40.

[3]- عصام الدين محمد حسن .التقارير الحكومية وتقارير الظل : مصر ..و الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان .مركز القاهرة لحقوق الإنسان .القاهرة . 2008. ص 22-25.

تكون مصحوبة أو لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات والأسباب إلى جانب النتائج والقضاء عليها، فمواجهة التهديد تكون بمواجهة منابعه والعمل على تحييدها، متضمنا مفهوما للأمن الإنساني شامل للتحرر من الحاجة الاقتصادية والاستعباد والعنف السياسي والتحديات الأخرى سواء كانت تلك التحديات الاجتماعية والفكرية والثقافية والتنمية المستدامة ضمن نطاق احترام القانون وتكريس العدالة الاجتماعية وفقا لرشادة الحكم كمنظور مبتدع في سياق تحولات المفاهيم الخاصة بالدراسات الأمنية .

إن التطور الحاصل في الشؤون الدولية المالية، شجع وفقا للمنظور النيوليبرالي المهيمن على العلاقات الدولية من جانبها السياسي و الاقتصادي بروز مجموعة من رجال الأعمال الذين لهم ثروات تناهز ثروات دول بأكملها و لهم تأثير كبير على الساحة الدولية من خلال القوة المالية التي يتمتعون بها و التي تجعل منهم فواعل في العلاقات الدولية ، فنحن اليوم نشهد بشكل متزايد مرافقة رجال الأعمال للملوك و الرؤساء و رؤساء الحكومات و الوزراء، ضمن الزيارات الرسمية التي تنظمها الدول، مما يجعل دورهم يتزايد في مجال صياغة العلاقات الدولية خاصة من جانبها الاقتصادي، سواء بشكل غير مباشر ضمن منظمات أرباب العمل أو بشكل مباشر من خلال تأثير قراراتهم الشخصية في المشهد الدولي، كما أن احتكار بعض هؤلاء للساحة الإعلامية و ما ينتج عن ذلك من قدرة على صياغة الرأي العام الوطني والدولي ضمن استراتيجيات المؤسسات الإعلامية الكبرى كمجموعة روبرت مردوخ مثلا، نيوز كوربوريشن قبل إعادة هيكلتها، بعد فضيحة التجسس التي حصلت في بريطانيا[1].

إن التطور التكنولوجي الهائل، تزامن مع فقدان الدولة السيطرة المطلقة التي كانت لها، على معلوماتها السرية، فمن خلال تسريبات "ويكيليكس" التي يديرها جوليان أسانج أو من خلال تسريبات "إدوارد سنودن"، يظهر مدى تهلهل السيطرة المعلوماتية للدولة حيث لم تعد قادرة على الحفاظ على أسرارها الدبلوماسية و العسكرية كما كانت من قبل، و أن التهديدات لم تعد تأتيها فقط من الدول و الجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود و من الفواعل الدولية تحت الدولاتية كحركات التحرر و الحركات الانفصالية و الإرهاب الدولي،

[1]- Purvis, S. ‘Managing Murdoch’: How the regulator that became a problem then became a solution. Journal of Applied Journalism & Media Studies, 1(2).2012 . pp. 143- 155.

كما أصبح ظاهرا بعد نهاية الحرب الباردة و لكن تجاوزها لتهديدات من أفراد عاديين يمكنه من تخطي الحواجز الأمنية للفضاءات الافتراضية، كما أن التهديدات الأمنية العينية أصبحت أكثر خطورة مع الاستصغار التكنولوجي miniaturisation حيث أضحى وجود أدوات و مواد ضارة لها تأثير سواء مكاني و زماني هائل أو لها تأثير إعلامي يمس من هبة الدولة و يشكك في قدرتها على ضبط الأمور سواء كانت أسلحة تقليدية متطورة أو أسلحة كيميائية أو بيولوجية قد يمكن تصنيعها ضمن إطار إجرامي ضيق، و قد تشكل خطرا كبيرا على السلامة الجسدية للمواطنين، مما يجعل أهمية الفرد تزداد باعتباره فاعلا في العلاقات الدولية، ضمن منظور يعتبر أن الأصل في العلاقات الدولية هو الفرد [1].

يضاف إليه البعد الخطير للهجرات غير الشرعية و التي أصبحت كثيرا من الدول الفاشلة أو الفقيرة غير قادرة على مواجهتها، فيصبح البعد الديمغرافي للأمن متقابلا مع البعد الإنساني له ضمن رؤية فردانية، تهتم بالفرد كقيمة عليا تتجاوز الدول و الشعوب والجماعات، حيث أن الهجرة غير الشرعية، و مسألة إدماج المهاجرين أصبحت مسائل مهمة لها أولوية قصوى للأمن الداخلي، حيث أن الهجرة الدولية لم يعد ينظر إليها كخطر داهم للتجانس الاجتماعي و للنظام العام، ضمن تجليات جرائم الأحداث و العنف العنصري، حيث أنه أصبح هناك عدم فصل منهجي للمقاربة الأمنية المعاصرة التي يطغى عليها هاجس الفاعلية بين الجريمة المحلية و العابرة للحدود، و الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية و قضايا الضبط الاجتماعي و التماسك بين شرائح المجتمع، بما أن هناك تواصل نفعي بين تدفقات العابرة للحدود للأشخاص و طرق التهريب الدولية و مسالك الحركات الإرهابية، وبين منطق التخلص من تبعات ذلك كما تراها الاستراتيجيات الأمنية الآنية، يصبح فيها مجالات الأمن الخارجي و الأمن الداخلي متواشجة .[2]

[1] Mark Andrejevic ,WikiLeaks, Surveillance, and Transparency . International Journal of Communication 8 (2014), pp. 2619–2630.

[2] Bernard Jouve et Yann Roche. Des flux et territoires : vers un mondes sans états ?. PUQ .Québec . 2006.p 36 .

المطلب الثالث: المنظمات الدولية

لقد أدى تطور وتنوع وظائف ونشاط الدولة القومية على المسرح الدولي الى خلق شبكة كبيرة من الاتصالات والتفاعلات السياسية والتجارية والثقافية مع غيرها من الدول، وهي تفاعلات تتميز بالتنسيق والتعاون عندما تتقاطع مع المصالح بين الدول، وبالتنافس والنزاع تصل الى مستوى الحرب عندما تتناقض وتتعارض مصالحها القومية. [1]

أدت هذه التفاعلات المتنوعة المتداخلة والمعقدة بشقيها التعاوني والصراع بالدول الى التفكير في تأسيس آليات جديدة مساعدة ومكملة لها، تسند اليها وظيفة تنظيم هذه التفاعلات في شكل معاهدات واتفاقات واحلاف، ولهذه الضرورة والوظيفية انشات الدول المنظمات التي تجمع في اطارها الدول المستقلة ذات السيادة لكي تساهم في تحمل مسؤولياتها اتجاه تنمية المجتمع الإنساني وتقوم بوظائف متعددة، خدمة للبشرية وحماية لها، كوظائف الامن الجماعي، والسلم الدولي، وحماية المهاجرين واللاجئين، والمساهمة في التعليم والتنمية الإنسانية [2] ، تشكل هذه المنظمات الدولية من الدول وكذلك تستمد أهميتها ووظيفتها من الدول الأعضاء فيها، كما تستمد الدول أيضا شرعية وجودها كمؤسسة مستقلة في النظام الدولي ومن انتسابها لهذه المنظمات وبهذه العلاقة المتبادلة فان المنظمات الدولية وجدت لتكريس سيادة الدولة في النظام الدولي ولخدمة مصالحها في العلاقات الدولية، كما تتراجع وظيفة هذه المنظمات في النظام الدولي بتراجع وظيفة الدول بحد ذاتها، فلقد أصبحت المنظمات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لها، تقوم بوظيفة تنظيم التعاون بين الدول في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتؤدي أغراض امنية ودفاعية لإحلال الامن والسلام العالميين، وهي الاطار المناسب الذي تطرح فيه الوساطة كل النزاعات والخلافات بين الدول على غرار هيئة الأمم المتحدة التي يتضمن ميثاقها على عدة عناصر تشكل في مجموعها نظاما متكاملا لإدارة الازمات الدولية متجسدة في مجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي يتعين على الدول احترامها والسير عليها وفي مقدمتها التعهد بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فعلا، كأسلوب كل المشكلات والمنازعات الدولية وما يترتب على ذلك من ضرورة اللجوء الى الوسائل السلمية وحدها

[1] - عمار بن سلطان، المرجع السابق. ص56.
[2] - عبد الله عاشوري، المرجع السابق. ص38.

لحل هذه المشكلات أو النزاعات [1] ، فعلينا ان نتصور تلك الكارثة التي كانت ستصيب العالم والبشرية فيما لو انفجر صراع ذو طبيعة صفرية، وبين ثوتين نوويتين كالصراع الذي ميز العلاقات السوفياتية – الامريكية اثناء فترة الحرب الباردة، فلا شك في ان وجود منظمة الأمم المتحدة والدور الدبلوماسي الذي مثلته لأجراء حوارات ومناقشات ومفاوضات رسمية بين ممثلي اطراف الصراع، كان لها لأفضل في تهدئة هذا الصراع والتحكم في مساره وفي كثافة تفاعلاته، وتحويله الى طبيعة غير صفرية على اكثر من صعيد [2]

كل هذا بات يوحي لنا أهمية المنظمات الدولية في العلاقات الدولية ودور المحول الكهربائي الذي تقوم به في تخفيض التوترات الدولية، وهي كذلك بمثابة منبر للحوار والتشاور بين الدول بشأن القضايا ذات الصلة بالتعاون والامن والسلم في العالم [3]

وتقوم المنظمات الدولية بدور الوسيط والطرف الثالث لحل وتسوية المنازعات بين الدول، وتقوم الخبرة الفنية والتقنية لمحتاجيها والمساعدات الاقتصادية والمالية والعلمية للدول الفقيرة، وهي التي تتدخل لحماية البيئة من الكوارث الطبيعية، وحماية حقوق الافراد والجماعات من تعسف السلطة في دولهم، وتعمل أيضا على تطوير منظومة دولية في الاقتصاد والقانون والثقافة لتنظيم العلاقات الدولية والإنسانية على قاعدة العدل والمساواة في الحقوق والواجبات[4] .

في ظل التطورات والتغيرات التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة فانه يستوجب على هاته المنظمات ان تكيف أهدافها وآلية عمليها مع تلك التغيرات الحاصلة، أي إعادة هيكلة المنظمات الدولية وفقا لمبادئ الديمقراطية الشيء الذي يسمح بدمقرطة العلاقات الدولية، حيث ان هذا الاجراء الديمقراطي، سوف يساعد من الناحية العملية على استقلالية المنظمات الدولية ويخلصها من هيمنة ونفوذ الدول الكبرى، ويحولها من أداة تستعملها وتتغطى بها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، الى منظمات ذات شرعية دولية وإنسانية تسعى الى القضاء على الاختلالات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب والأمم، وبالتالي الانتقال بها من منظمات محافظة على الوضع القائم وعلى علاقات القوة،

[1] - حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، الكويت، عالم المعرفة، 1995، ص119.
[2] - عمار بن سلطان، المرجع السابق. ص62.
[3] - عمر بن سلطان، المرجع نفسه. ص57.
[4] - ليندة عكروم، المرجع السابق. ص83.

الى منظمات تسعى إقامة علاقات متوازنة في جميع ابعادها القانونية، السياسية، الاقتصادية، الأمنية والإنسانية، الامر الذي يمكن هذه المنظمات الدولية ان تلعب دورها في معالجة وتصحيح التجاوزات السياسية بين الدول والأمم على أسس قانونية وحضارية وإنسانية. [1]

وفي الأخير يمكننا القول أن المنظمات الدولية بمختلف أنواعها واختصاصاتها، ومهما قيل عنها مستقلة او تابعة، فإنها تعتبر من الفواعل الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، وهي لا تقل أهمية في الأدوار التي تقوم بها عن تلك التي تؤديها الدول، وتؤكد المسيرة النضالية للمنظمات الدولية بشان تحقيق الأهداف ومؤشرة كان لها الأثر البارز في تطوير وتنظيم ومأسسة العلاقات على السلم والامن العالمي، بالرغم من تلك الضغوطات والتأثيرات التي كانت تمارس عليها من طرف القوى الكبرى في النظام الدولي.

المبحث الثالث: التحولات في العوامل المؤشرة في العلاقات الدولية

تعتمد العلاقات الدولية في سياستها على علاقة التأثير والتأثر بعدة عوامل سواء كانت تقليدية أو حديثة، لكن كان لنهاية الحرب الباردة الأثر الواضح لافراز العديد من التحولات اسفرت عن تراجع تأثير العوامل التقليدية بما فيها العامل العسكري مقارنة بالماضي، ورغم ان المختصين في القضايا العسكرية والأمنية لازالوا يشيدون بأهمية هذا العامل في التأثير على العلاقات الدولية إلا أنه بدأ يقل تدريجيا نتيجة بروز عوامل مؤثرة جديدة ابرزها التطور العلمي والتكنولوجي إضافة الى العامل الاقتصادي.

المطلب الأول: العامل العسكري

يأخذ العامل العسكري بشكل عام دور حماية وتعزيز القيم والمصالح الخاصة للدولة وجميع حلفائها واقعيا وفي أي مكان في العالم، وقد يستوجب هذا الدور في بعض الأحيان خوض الحروب إلا انه في اغلب الأحوال قد يشتمل على منع وقوع الحروب [2] وهو عامل يعتمد على جميع ما تملكه الدولة من عناصر القوات المسلحة (برية – بحرية – جوية –

[1] - عمار بن سلطان، المرجع السابق. ص60.

[2] - سوسن العساف، استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، افريل 2008، ص170.

وغيرها) بما في ذلك من ضباط وجنود ومن يلحق بهم لخدمتهم، والمهمات من أسلحة وذخائر والتي يمكن للدولة ان تستخدمها لقهر إرادة دولة أخرى [1] فعندما يكون حجم جيش دولة ما كبيرا ويتميز باستخدامه لأسلحة، وآليات عسكرية قوية، عندها يعد عاملا مهما ومؤشرا في العلاقات الدولية، فجيش الدولة يحدد قوتها العسكرية، وقدرتها في التأثير على القوات الاستراتيجية الدولية، والإقليمية وخصوصا في حالات الحروب.

ويرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة الاقتصادية فالدولة الغنية ذات الاقتصاد القوي التي تتوفر فيها الإمكانات المادية والبشرية تستطيع ان تتفوق على غيرها بامتلاك السلاح وتطويره فلولا القاعدة الاقتصادية والصناعية المتينة القوية لما استطاعت هذه الدول ان تطور وتصنع أسلحة حديثة وعالية التقنية مثل: الصواريخ والقنابل النووية وغيرها من الأسلحة، فالاقتصاد هو الدعامة الحقيقية للقوة العسكرية.

كذلك فإن القوة العسكرية يجب أن تحظى بدعم سياسي لتأخذ الشرعية المناسبة لها وتحتل الموقع المقنع لأبناء شعبها، لان القوة العسكرية قد تستنظف كثيرا من الجهود والنفقات التي قد تؤثر سلبا على مجتمعاتها لذلك يجب أن تحظى بالدعم والرضى والتأييد على المستوى الرسمي والشعبي للدولة [2]. ويلاحظ من الناحية النظرية أن أي قوة عظمى، تنفرد كونها القوة التي لا تجد من ينافسها أو يكون ندا لها أو يساويها في النظام، تنزع الى إعادة ترتيب وضع الخارطة وإعادة تكوين النظام الدولي بما ينسجم ومصالحها الخاصة، وعلى وفق معادلة الانسجام بين متطلبات الانتشار وإمكانية تحقيق ذلك وإدامته بما يتوافو من قدرات [3]

ومما سبق ذكره يمكننا التأكيد على ان العامل العسكري هو النهج الذي تتبعه وتعتمد عليه الدولة في تعبئة قدراتها العسكرية وتوجيهها في خدمة الاستراتيجية العسكرية للدولة[4]

أما اليوم فتلاحظ أن أساس القوة التي تعتمد على القوة العسكرية والغزو أخذ في الابتعاد عن منحاه هذاء فمن المفارقات ان الأسلحة النووية كانت من بين أسباب هذا الابتعاد، إضافة الى عدم القدرة على الحسم العسكري، فكما نعلم من تاريخ الحرب الباردة،

[1] - عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2، الجزائر ، 2007. ص360.
[2] - هابل عبد المولى طشطوش، "مقدمة في العلاقات الدولية"، اليرموك، الأردن، 2010، ص 30-31.
[3] - سوسن العساف، استراتيجية الرديع العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، مرجع سابق، س172.
[4] - سوسن العساف، استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الامريكية الحديثة والاستقرار الدولي، نفس المرجع. ص166.

فقد ثبت أن الأسلحة النووية مدمرة وفتاكة بشكل رهيب الى درجة انها صارت جامدة، ومكلفة اكثر من اللازم بحيث لا يمكن استخدامها نظريا، إلا في الحالات القصوى.

وأخيرا فالنسبة الى معظم القوى الكبرى اليوم، فإن استخدام القوة العسكرية أصبح يعرض أهدافها للخطر، وحتى الدول غير الديمقراطية، التي تشعر بقيود شخصية أخلاقية أقل على استخدام القوة، مضطرة الى النظر في آثارها على أهدافها الاقتصادية.

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي

يعتبر العامل الاقتصادي من ابرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة لما له من تأثير مباشر على حياة الافراد والمؤسسات وكذلك الدول، فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي، بالإضافة الى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لدول تكون بحاجة لها ما يضفي عليها قابلية في ادامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء[1]

ان للدعائم الاقتصادية للدول الحديثة أهمية فائقة في السلام وفي الحرب، ذلك انها تحدد أوضاع المعيشة والرفاه للسكان وتزودهم بالوسائل اللازمة لتطوير سياسة خارجية ناجحة، كما انها أساس من صناعات التسليح ويعتمد عليها كثيرا اثناء الحرب[2]

إن العامل الاقتصادي كان ولا يزال السبب الرئيسي والمثر البارز في العلاقات الدولية، فالكثير من الدول تستخدمه في التعامل مع الدول الأخرى وكذلك من خلاله تقوم بتحقيق أهدافها، وذلك من خلال تهديد دول أخرى بقطع المساعدات الاقتصادية عنها المتمثلة في المنح والقروض المالية، وكذلك بفرض العقوبات الاقتصادية عليها مما يضطر الكثير من الدول الرضوخ لشروط تلك الدول القوية والتي تمتلك اقتصاد قوي، وإن كانت هذه الشروط مجحفة بحقها وبحق شعوبها، وعليه لقد رفض الكثيرون التمييز بين التفوق التجاري والتفوق السياسي حيث يكون ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري، فالأوضاع الاقتصادية المقام الأول في اتجاهات السياسة الخارجية للدول، ويؤكد الباحثون على انه

[1] - هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، مرجع سابق. ص18.
[2] - جزيف فرانكل، العلاقات الدولية، (غازي عبد الرحمان القصيبي)، ط2، جدة المملكة العربية السعودية، تهامة، 1984. ص103.

هناك ارتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول وبين الظاهرة الاقتصادية، فالحرب هي آثار حتمية للظاهرة الاقتصادية من حيث:

أ- حروب القحط: ففي الجماعات البدائية تبدو حالة القحط الناجم عن تخلف الموارد الطبيعية عن تمكين الجماعة من الاستمرار في الحياة وهكذا تبدو هذه الحالة وكأنها الوضع المحتم للحرب من أجل الاستيلاء على موارد الآخرين.

ب- حروب الوفرة: اما في الجماعات الصناعية فالدافع للصراع كان السعي في الحصول على المزيد من الموارد الأولية من اجل المزيد من الإنتاج.

ج- حروب الأسواق والتسويق: هي تلك الحروب التي تلجأ اليها الدول من اجل الحصول على الحق في ان تتاجر بكل حرية في منطقة معينة. [1]

ليس من قبيل المصادفة ان نجد اقوى دول العالم في حقل العلاقات الدولية هي أقواها على المستوى الاقتصادي مثل الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا والصين وفرنسا واليابان، وخلاصة ما يمكن أن نقوله في هذا الصدر هو ان القوة الاقتصادية صارت فعلا اهم مما كانت عليه في الماضي، بسبب الزيادة النسبية في تكاليف القوة، وبسبب التواجد الكبير للأهداف الاقتصادية، فان جميع الدول تعتمد على حد ما على قوى سوق خارجة عن سيطرتها المباشرة لأنه من الواضح ان السوق هي اقوى العناصر بدرجات مختلفة، وإذا كانت الدول الصغيرة راغبة في دفع ثمن اختيار البقاء خارج السوق، فإنها تستطيع ان تؤثر من خلال تقليل قدرة الدول عليها، وعليه فإن القوة الاقتصادية تنعكس على قدرة الدولة في التأثير على اتجاهات وسياسات الدولة الأخرى [2]

المطلب الثالث: العامل العلمي والتكنولوجي

يعيش العالم اليوم ثورة في المجالات العلمية المختلفة وهذه الثورة كيف لا يكون لها وزن في حقل العلاقات الدولية، بل هي عامل مهم وحيوي ومؤثر فيه، فالتسابق في ميدان التكنولوجيا يجعل الدول تأتي بشيء جديد في مختلف المجالات، فهنا نحن نشهد ثورة المعلومات وعالم الحواسيب والانترنيت فالمعلومة أينما كانت ومهما كان مصدرها أصبحت

[1] - www.bahzani.net 09/01/2011. 05/05/2017. 13:20

[2] - جوزيف بن ناي (الابن)، مفارقة القوة الامريكية، مرجع سابق، ص37.

متاحة أمام الجميع للاطلاع عليها وبالتالي اجراء ما يلزم عليها سواء من قبل الافراد والمؤسسات أو الدول[1] . وليس دور التقدم التكنولوجي في دمم القدرة الاتفاقية وبالتالي القوة الاقتصادية للدولة، فيكفي ان نلقى نظرة خاصة على نوعية الأساليب التكنولوجية المستخدمة في عمليات الإنتاج داخل الدول المتقدمة لكي نتبين هذه الحقيقة الهامة فالتكنولوجيا اكفأ وسائل استغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة وذلك بدلا من الركون الى نماذج الاستغلال التقليدية التي لا توفر الاستفادة القصوى من تلك الموارد، ومن ناحية أخرى، فقد انطلق الإنتاج بفضل هذا التطور التكنولوجي الى آفاق جديدة لم يكن من المتصور انه سيصل اليها.[2]

فالعامل العلمي والتكنولوجي شمل كافة المرافق الحياتية من جوانب اجتماعية واقتصادية وعسكرية وغيرها، مما دفع الدول التسابق في الوصول الى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية، ومن امثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية الولايات المتحدة الامريكية واليابان وبريطانيا وفرنسا وغيرها وهذا ما جعل لها مكانة خاصة ومميزة في الميزان الدولي. [3]

وفي الأخير، يمكننا القول ان العامل العلمي والتكنولوجي ساهم كثيرا في تعميق العلاقات الدولية، فنتيجة هذا التقدم والتطور كان لوجود الكثير من الوسائل المتقدمة التي استخدمت في العملية الإنتاجية، وهذا مما أدى الى تطور الدولة وزيادة قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وكذلك نتيجة التقدم أصبحت الدول تستغل الموارد الموجودة فيها بشكل انسب وأحسن بالإضافة الى التقدم في المجالين العسكري والاقتصادي، كان هناك التطور الحاصل في المجالات الأخرى من تطوير أجهزة الاتصال والكمبيوتر الذي دخل الآن في كل شيء.

[1] - هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، المرجع السابق. ص32.
[2] - زكريا ازم وعبد الفتاح ولد حجاج، العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، شهادة الاجازة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول سطات، المغرب 2014/2013. ص60.
[3] - نفس المرجع. ص61.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد فرضت نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية في حقل العلاقات الدولية نتج عنها واقعا مغايرا تماما لما كان عليه الحال اثنائها، ورغم وصفها بالباردة الا أن الآثار المترتبة عنها و نتائجها كانت جد ساخنة ووخيمة و الدليل على ذلك التحولات التي مست بنية النسق الدولي من خلال سقوط الثنائية القطبية و بروز الهيمنة الأمريكية كقطب أحادي مسيطر على النظام الدولي و تميزها بالتطور شامل المجالات خاصة في الجانب التكنولوجي – الاقتصادي و المالي، اضافة الى كل هذا بروز فواعل متعددة بقدر تنوعها ذات تأثير و فعالية كبيرة تباينت بين منظمات دولية و شركات متعددة الجنسيات و استعادة التركيز على الفرد كفاعل في المسرح الدولي، كان ظهورها على حساب تقلص دور الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، اضافة الى التحول الذي طرأ في موضوع الأمن، فالتحول كان من الدراسات الأمنية الاستراتيجية المتعلقة بالجانب العسكري، الى الدراسات الأمنية متعددة الأبعاد.

الفصل الثالث

تحولات العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

تمهيد

عرفت الساحة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة عدة تحولات في العلاقات الدولية سواء كان ذلك في العوامل المؤثرة (تراجع العامل العسكري على حساب بروز عوامل مؤثرة أخرى تباينت بين كل من العاملين الاقتصادي والتكنولوجي)، كذلك تقلص دور الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وإعادة التركيز على الفرد كفاعل وظاهرة جديدة قيد التشكيل، إضافة الى التحولات الهيكلية والقيمية التي مست بنية النسق الدولي كان لها الدور والاثر البارز في تطور مفهوم الامن وانعكست على الاسهامات النظرية حول موضوع الامن الدولي وبناء أجندات كل من الامن الإنساني والإقليمي وكذا على دور متغير الهوية في الدراسات الأمنية.

المبحث الأول: اثر التحولات في العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية على تطور مفهوم الامن

يعد التحول في مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة نتيجة حتمية و منطقية نظرا لما آل اليه التغير في المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى الى اعادة مراجعة كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، خاصة فيما يخص التحول الذي طرأ على طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية، اضافة الى بروز عوامل مؤثرة (العامل الاقتصادي / العامل العلمي و التكنولوجي) على حساب تراجع عوامل أخرى، اذ لم يصبح العامل العسكري هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، فالدولة أصبحت تواجه بأنماط عديدة من مصادر التهديد و التي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، نتيجة لبروز دور عوامل مؤثرة اتاحت المجال لتعدد مظاهر التهديد و تنوعها، نذكر منها على سبيل المثال : تجارة المخدرات العابرة للحدود، الجريمة المنظمة، الارهاب الدولي، حروب الجيل الخامس التي تعصف بالقيم المجتمعية للدولة المستهدفة و التي ارتبطت فعاليتها بالتطور الهائل للعامل العلمي و التكنولوجي و القرصنة و شبكات الانترنيت.

المطلب الأول: ارتباط مفهوم الأمن بالعامل العسكري

لقد ركزت الدراسات الأمنية في بداياتها ، تركيزا ملحا على المسائل المحيطة بالمجال العسكري عموما ، خاصة تلك المرتبطة باستخدام القوة المسلحة في السياسة الدولية ، و من المؤكد أن التركيز في مجال البحث العلمي ليس من الصعب استساغته ، على خلفية التطور التكنولوجي المصاحب لنشوء القطبية الثنائية ، كنظام دولي جديد ، بدأت تظهر تناقضاته الإيديولوجية الفكرية و الاقتصادية ـ من خلال ظهور كتلتين دوليتين متناقضتين ، أدى امتلاك كل دولة مهيمنة كمية هائلة من السلاح النووي ، تستطيع القضاء على البشرية جمعاء معلنة بداية العصر النووي ضمن نظام القطبية الثنائية. [1]

لقد أدى ظهور الأسلحة النووية إلى الاهتمام أكثر بالتنظير ضمن دائرة الدراسات السياسية و انفراد الدراسات الأمنية بالتركيز على موضوع الأسلحة النووية و دورها في فهم

[1] - Burry Buzan &Lene Hansen. Evolution of internatioanl security studies .Cambridge . New york . 2009 . p 69.

مبدأ السلم و الحرب في المرحلة المعاصرة لهذا التطور التكنولوجي ، لقد شكلت خاصية ندرة البيانات التجريبية حول سلوك الدول إزاء السلاح النووي و كيفيات استعماله و تداعيات استخدامه و مآلات البشرية في حال انجرفت الدول لاستخدامه ، سواء عن قصد أو عن غير قصد ، سواء كفعل أو كرد فعل ، مما جعل هاته الدراسات تكتسي أهمية بالغة ، و يغلب عليها الطابع الحدسي التخميني و العقلي الافتراضي ، لتعويض غياب السوابق التاريخية .[1]

لقد ظهرت قضايا الأمن القومي في هاته المرحلة الحاسمة التي كان السلاح النووي و استخداماته يؤرق القيادات السياسية و العسكرية للبلدان الكبرى ، هاته المرحلة التي تعتبر العصر الذهبي للدراسات الأمنية ، ستستمر على مدى أكثر من عقدين من الزمن .

لقد وفرت المعضلات الاستراتيجية الناجمة عن ظهور الأسلحة النووية تساؤلات ملحة كانت النقطة الأساسية لتركيز البحث العلمي في هذا المجال .حيث كان مفهوم الحرب كما هو محدد في المصطلحات كلاوسفيتزية باعتباره "استمرار السياسة بوسائل أخرى " أساسا مرشدا للدراسات الاستراتيجية ، فكيف يمكن استخدام هذه الأسلحة الجديدة على أنها فعالة علما أن استخدامها يؤدي إلى احتمال مؤكد لحدوث تبادل نووي مدمر كنتيجة نهائية.[2]

وكما ذكرنا أعلاه، فان هذا كله لا يوحي بأن القوة العسكرية لم يعد لها دور تؤديه في السياسة الدولية اليوم. فمن جهة اليوم لم يتم تحويل الجزء الأكبر من العالم بفعل ثورة تدفق المعلومات. ذلك أن كثيرا من الدول لا تقيد حركتها قوى ديمقراطية أو مجتمعية، ولا تأبه المجموعات الارهابية بالقيود العادية التي تحد من حركة المجتمعات الليبرالية الحرة.

ومن جهة أخرى تنتشر الحروب الأهلية في كثير من أجزاء العالم حيث تركت الامبراطوريات المنهارة مساحات فارغة من القوة. و علاوة على ذلك، فان صعود قوى كبرى جديدة ظل طيلة عصور التاريخ مصحوبا بحالات من القلق، وكان يعجل أحيانا بنشوء أزمات عسكرية.[3]

---

[1]- Ibid. p 74 .

[2] - Arnaud Blin et Gérard Chalinand .Dictionnaire de stratégie. Perrin .Paris.1998.p267

[3]- جوزيف بن ناي(الابن)، مفارقة القوى الأمريكية، (محمد توفيق البجيرمي)، ط1، الرياض: المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكات، 2003، ص 35 .

وفي الأخير، كان و لا يزال للعامل العسكري جدوى على المستوى الأمني في العلاقات الدولية ، شرط استخدامه و تطبيقه بشكل صحيح لدعم الفوز بصراع الارادات، لذلك فان القوة العسكرية مازالت مفيدة نوعا ما.

و لسوف يتطور الحجم النسبي للقوات البرية و الجوية و البحرية تماشيا مع النموذج الجديد للحرب، لكن الحاجة الأكثر الحاحا الى التغيير هي تغيير هيكلية تنظيم القوات. ويجب أن يعكس التنظيم الاستراتيجي للوسائل العسكرية الطريقة التي تستخدم بها القوة استراتيجيا.

ولقد انتقل التركيز من تنظيم القوات المسلحة للدفاع على التراب الوطني للدولة الى استخدامها لتأمين شعبها و أمنها القومي، و خوض العمليات بعيدا عن حدود الدولة الاقليمية.[1]

ان استخدام القوة العسكرية على مستوى دون استراتيجي لتحقيق أهداف و مصالح أمنية، ابانت الحاجة الى ادراك أدوات و عوامل التأثير الأخرى (الاقتصادية و العلمية و التكنولوجية / الدبلوماسية / السياسية و حتى الانسانية) و هكذا فنجد أنها جزء من سياق العملية، فهي تعرف ساحة المواجهة. يتعين على القيادة العسكرية على هذه المستويات دون – الاستراتيجية أن يدرجوا أعمالهم بقوة في السياق الذي يشمل العوامل الاقتصادية والعلمية و التكنولوجية لتحقيق أهدافها، فبدون هذا السياق الأوسع لن تستطيع القيادة العسكرية على أي مستوى من المستويات تحقيق أهدافهم الأمنية، ولن يتيحوا بالتالي الوصول الى النتيجة السياسية المرجوة، و هي الغرض الأشمل للمسعى جميعا. و بعبارة أخرى، لن تكون للقوة العسكرية جدوى في تحقيق المصالح و الأهداف الأمنية.[2]

[1]- الجنرال روبرت سميث، جدوى القوى: فن الحرب في العالم المعاصر،(مازن جندلي)، ط1 ،بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون،2008،ص457.

[2]- نفس المرجع، ص 462.

المطلب الثاني: أثر العامل الاقتصادي على الدراسات الأمنية

إن التطرق للشؤون والمسائل الاقتصادية في مجالها الأمني ،يختلف باختلاف المقاربات النظرية السائدة ،فالقضايا والمسائل الاقتصادية في مجالها الأمني حسب التقليديين تتعلق بمدى إمكانيات الدولة المالية والاقتصادية فحسبهم القدرة المالية والاقتصادية هي من تترك الدول يدخلون في سباق للتسلح النووي، فالبعد الاقتصادي للأمن يرتبط بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول.فحسب التقليديين فان مجال الأمن الوطني والقومي هو الاستراتيجية العليا الداخلية والتي تعنى باستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق الأهداف السياسية، فالنمو الاقتصادي والتنمية هو اللبنة الأساسية التي من خلالها تتحقق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الاستراتيجية، "فالأمن الوطني أو القومي يتحقق أساسا حسب البعد الاقتصادي للأمن بتحقيق الحاجيات الأساسية للفرد (الإنسان)" NEEDS HUMAN BASIC. إلا أن باري بوزان كواقعي بنيوي يعتقد بأن الأمن في بعده الاقتصادي له علاقة كبيرة بقدرة الدول على الوصول للسوق الخارجية هذا على المستوى العالمي أما على المستوى الإقليمي فيعني شدة التنافس بين دول الإقليم للوصول إلى شراكات أو صفقات مع جهات أخرى أو قوى خارجية لها وزن اقتصادي .أما النقديون فيعتقدون أن البعد الاقتصادي للأمن يتمحور أساسا حول القضاء على الفقر على الأقل تحجيمه من خلال ضمان الرخاء والرفاهية للأفراد وذلك بعدم تقييده وتوفير كامل الحرية في سلوكياته "فالفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ،حيث يقودنا الفقر إلى الثورة والتطرف 3الداخلي . "كما تأثر النقديون بالافتراضات النيوقرامشية القائمة على أساس البنية الاقتصادية أي أن عملية الاعتماد المتبادل بين دول العالم جعلت العالم ينقسم إلى دول مركز ودول محيط، يعتمد كلاهما على الآخر لكن هذا التقسيم أحيانا يعرف اضطرابات تمس البنية الاقتصادية مما يخلق هوة بين الأغنياء والفقراء، فالنقديون يرون بأن ندرة الموارد الاقتصادية أو المالية الناتجة عن تلك الاضطرابات تؤثر في أفراد المجتمعات مما قد ينتج عنه لا أمن اقتصادي.[1]

[1]- قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الاوروبي من منظور أقطابه – التحديات و الرهانات -، مذكرة ماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011/2010،ص24،25.

ولقد حدث ترابط بين المشاكل الاقتصادية والعسكرية، لأن زيادة الاعتماد العالمي المتبادل اقتصاديا جعل من بعض القضايا الاقتصادية، مثل انقطاع أو وقف إنتاج السلع الأساسية، مصدر تهديد للأمن الوطني والدولي، فعلى سبيل المثال قامت مجموعة من نحو 20 نيجيريا عام 2006 باحتجاز رهائن من منصة نفطية تابعة لشركة شل في خليج غينيا، مما اضطر الشركة إلى وقف إنتاجها في دلتا النيجر، وكانت النتيجة ارتفاع أسعار النفط بصورة كبيرة.[1]

على الرغم من مرور 60 سنة من سياسات التنمية الرسمية ، فضلا عن الالتزام الدولي من قبل حوالي 189 دولة في الأمم المتحدة الذي تم من خلاله الاتفاق على المضي قدما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، إلا أن الوضعية الدولية ما زالت مقلقة و حوالي مليار شخص في أنحاء المعمورة ما يزالون يعيشون الفقر المدقع ، و أن حوالي نصف سكان العالم الذين تجاوزوا الستة مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر بما أن دخلهم اليومي لا يتجاوز الدولارين ، و حيث أن الفقر يعتبر سببا للوفاة متجاوزا عدد ضحايا الحروب .

إن انعدام الأمن البشري و الذي يتطلب جهدا إنسانيا معتبرا من أجل مكافحة الفقر و التخلص من آثاره و تبعاته الخطير على الأمن الإنساني ، يأتي على خلفية تفاقم الإنفاق العسكري العالمي الذي تجاوز مثلا في سنة 2006 الألف مليار دولار ، الرقم الذي يشكل يتجاوز مقدار نفقات المعونة الدولية بمقدار 15 مرة على الأقل ، أضف إلى ذلك رواج في تجارة الأسلحة سواء تلك التي تخص الدول أو التي تخص الأفراد ، سواء كانت تجارة مقننة كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية أو تلك المرتبطة بشبكات كبيرة من التهريب و البيع غير المرخص للأسلحة الصغيرة و الخفيفة ، التي أصبح تشكل هاجسا امنيا كبيرا للدول **small arms and light weapons** ، و التي تخلف معظم الوفيات العنيفة و تسبب في التشويهات الجسدية التي قد تصل إلى الإعاقة.[2]

[1]- شادي عبد الوهاب، التفجير من الداخل: الملامح الأساسية لـ <<دوامة العنف>> في حروب الجيل الخامس، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 2014، ص13.

[2]- Caroline Thomas.poverty.in paul williams .security studies : introduction.Ibid.p 245.

إن جو انعدام الأمن الذي أصبح روتينيا ، يأتي في سياق العولمة و انحياز السياسات الاقتصادية الوطنية لواقع الكوكبة النقدية و خضوعها للتدابير المالية التي تروج لها الهيئات المالية الدولية المتأثر الإيديولوجية النيوليبرالية ، حيث أن إجماع واشنطن كان خارطة للطريق لكثير من السياسات الوطنية التي مضت في طريق الإصلاح الاقتصادي من منظار نيو ليبرالي محض ، هذا ما نتج عنه ليس فقط تفشي للفقر بل تعداه إلى ظاهرة تعميق جارف لعدم المساواة ، فواقع أن 1 % من ساكنة الكرة الأرضية يمتلكون من الثروات ما يملكه 57 % أفقر سكان الأرض ، يجعلنا أمام تساؤل حول جدية الإجراءات الاقتصادية و السياسية المتخذة خاصة في سياق الفقر الذي تشهده كثير من دول العالم و آثار الركود الاقتصادية مازالت ماثلة .

و مع الأسف فإن هاته الاتجاهات الماثلة في تفاقم الاستقطاب و التمايز بين الدول و داخل القطر الواحد ، بين مناطق العالم و على الصعيد الكوني ، تثير أسئلة أساسية بشأن مدى ملائمة كل من الاقتصاد الوطني و العالمي و البنى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، السياسات و القيم ، رغم وعي الدول بأهمية سياسات اقتصادية منوطة بتوفير سبل العيش الكريم و المحافظة على الوظائف و مكافحة البطالة كأسس ليس فقط اقتصادية و لكن لأجل الأمن القومي [1].

و لهذا حاول المجتمع الدولي بخطوات قد تبدو رائدة تقديم مشروع محترم سمي الأهداف الإنمائية للألفية يهدف إلى مجموعة من الأهداف هي :

1 – القضاء على الفقر المدقع والجوع

2 - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

3 - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

4 - تقليل وفيات الأطفال

5 - تحسين الصحة النفاسية بالنسبة للمرأة التي قد ولدت

6 - مكافحة الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى

7- كفالة الاستدامة البيئية

[1] - Jonathan Kirshner . economics and security .in security studies :reader.Ibid.p 285.

8 - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية [1]

ورغم الآمال التي كانت معلقة على جهد عالمي من أجل تحسين الظروف المعيشية للناس ضمن مشروع الألفية و التباشير التي كانت تقدمها الهيئات الدولية المالية من خلال الخبرات و التوصيات التي كانت تقدمها للدول الفقيرة من أجل استنهاض اقتصاداتها إلا أن إجماع واشنطن فشل فشلا ذريعا في تحقيق الآمال المنوطة بالاقتصاد العالمي من أجل عالم أفضل للجميع حيث أن مستويات التنمية لم تتحقق كما هو مطلوب و رغم الإجراءات القاسية التي تبنتها هاته الدول خاصة على الطبقات الهشة ، إلا أن الفروقات بين الفقراء و الأغنياء لم تتقلص بل زادت الهوة بينهم إلى درجات كبيرة ، مع تفاقم للديون الذي يزيد من أعباء الخزينة العمومية و يرهن أي خطوة إلى الأمام[2] ، كما أن تحرير الاقتصاد لم تستفد منه إلا الشركات الريعية حيث تفاقمت الرشوة و الفساد المالي من دون نتائج عينية على الاقتصاد و تحولت اقتصادات هاته الدول إلى اقتصادات ريعية ذات توجه نحو الخصخصة أكثر منها إلى الاقتصاد الليبرالي لعدم توافر الشروط الموضوعية لذلك ، مع انخفاض للدخل الفردي و انهيار للقدرة الشرائية للمواطن و حرمانه من الخدمات العامة التي كان يتمتع بها كالتربية و الصحة .

كما لم تشهد اقتصادات هاته الدول ، تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما كان مأمولا ، و لم يكن هدف الكثير منها الاستثمار الحقيقي في القطاعات الجذابة أكثر من انتهاز الفرص للكسب السريع من خلال الاستيلاء على مؤسسات و مصانع بأثمان بخسة لا يترافق البتة مع عملية تهيئة لها و تطويرها ، كما ترافق مع فقدان هاته الدول لبعض الشركات التي كانت تحرك اقتصاداتها بشكل أو بآخر ، مما جعل هاته الدول تعيش مرحلة من التقهقر في كثير من الأحيان إن لم تكن تعيش مرحلة تبعية اقتصادية .

و كما نعلم فكل هذا ترافق مع تطور النزاعات المسلحة من تلك التي تجري بين الدول إلى تلك التي تجري داخل الدولة الواحدة من خلال عجز الدولة المركزية من توفير

[1]- Caroline Thomas.poverty.in paul williams .security studies : introduction.Ibid.p 246.
[2]- 1 Peter hough .food security .in :International Security Studies .theory and practice.Routledge .New York . 2015. p244.

التوزيع العادل للثروة و اشراك الجميع في البناء الاقتصادي للوطن ، مما أصبح تهديدا أمنيا كبيرا نشهده خاصة في القارة الأفريقية و في أمريكا اللاتينية و بعض المناطق من آسيا.[1]

المطلب الثالث: دور العامل التكنولوجي في انتعاش الدراسات الأمنية

إن استخدام الوسائل التكنولوجية اليوم أصبح أمرا ضروريا ، فاستخدام الكمبيوتر المحمول أصبح أمرا مألوفا ، يستخدم لإجراء البحوث و كتابة المقالات و التقارير، و أجهزة الاتصالات المتنقلة تستعمل بصورة يومية في إجراء المكالمات اليومية و إرسال الرسائل الإلكترونية ، و الكاميرات التي كان لا يستخدمها إلا صفوة المجتمع ممن لهم هواية التصوير أصبحت في متناول الجميع مثلها مثل المسجل الصوتي و المرئي ، كل هاته الأجهزة أصبحت وظائف ضمن جهاز مصغر ، محتوي على كل هاته التطبيقات ، مما يجعل هاته الأجهزة منوطة بأن تحتوي على ثروة من المعلومات الخاصة بشخص المستعمل .

إن الاستعمال الاتكالي من المستخدم لهاته الأجهزة ، يجعل هاجس فقدان المعلومات أو المواد التي تحويها الملفات الرقمية التي يخزنها جهازه هاجسا معقولا يتطلب التصدي لمخاطر ضياعها او انتهاك حرمة المعلومات الشخصية من أي طرف كان ، حيث يمكن بشكل مختصر التأكيد على وجود على أقل ثلاثة أنواع من المخاطر التي يجب على المستخدم لهاته الأجهزة أن يعرفها:

1 – الخسارة المادية: و تكمن أساسا في الضرر المادي اللاحق بالأجهزة المادية المستخدمة كتعطل القرص الصلب للحاسوب أو تحطم الهاتف أو تضييع بطاقة البيانات الخاصة بالكاميرا التي بحوزة الشخص كأمثلة بسيطة عن ذلك .

2 – الضياع الافتراضي : قد يكون من خلال ضياع معلومات خاصة في جهاز الكمبيوتر أو من خلال تشويشها أو تلويثها بمعلومات أخرى ، أو من خلال الاستيلاء على بيانات سرية أو خاصة أو من خلال التمكن من هتك سرية معلومات خاصة يود المستخدم الحفاظ على طابعها الخاص [2].

[1] - Peter hough .food security .in :International Security Studies .theory and practice.Ibid.p239.

[2] - Georges Asch et coll. Acquisition des données : du capteur à l'ordinateur. 3e édition. Dunod.paris.2011.p517.

3 - التعطل المؤقت : و ذلك حينما يصبح استغلال التطبيقات متعذرا على المستخدم ، سواء أكان هذا التعطل عام إذا كانت خدمات الاتصال متوقفة عن العمل لسبب تقني مثلا أو كان التعطل شخصي إذا كان الاتصال متوقف لعدم التقيد ببنود العقد الذي يربط المستخدم و الجهة المقدمة للخدمة كعدم دفعه لاشتراكه الشهري ، حيث يصبح متعذرا ارسال الإيمايلات ، أو يكون الهاتف خارج نطاق التغطية .

إن الاتصالات أصبحت عنصرا مهما في عمل الكثير من المستخدمين لهاته الأجهزة ، مما أصبح التخلي عنها غير ممكن ، إن الاتصال عبر البريد الالكتروني أو من خلال الرسائل النصية أو من خلال الدردشة الإلكترونية الفورية أو الهاتف ، أو أي وسيلة أخرى قد يصاحبه غالبا تلك الرغبة في المحافظة على سرية التفاصيل المتناولة أثناء المكالمة التي تجرى و بعدها .

إن اجراء الاتصالات من خلال استغلال المستخدم للخدمة المقترحة عليه من المتعامل الخلوي ، إن كشف المعلومات الخاصة بالمستخدم و إن كانت تخضع لضوابط معينة إلا أنها توفر مع هذا معلومات عن موقع المستخدم و عن قائمة الأشخاص الذين اتصل به و قد يتجاوز افشاء المعلومات اليوم الجانب الأمني المحض ليصبح الجانب الاقتصادي ذو أولوية قصوى ، خاصة في مجال استخدام الحاسوب و الشبكة العنكبوتية ، من خلال محاولات شركات الخاصة بالتسويق ، الحصول على القدر الأكبر من البيانات على الزبائن المحتملين و على الخصائص التي تميزهم من أجل بلورة استراتيجيات تسويقية فورية ، هدفها استهداف الزبائن المحتملين ، دون الاكتراث كثيرا من القيود القانونية الحامية للخصوصية و الحميمية ، خاصة و أن التطبيقات و البرمجيات لهذا الغرض أصبحت أكثر فاعلية و أقل تكلفة و أقل إثارة للانتباه ، مما يدخلها في خانة الوسائل المستخدمة للاعتداء على الخصوصية ، لا يُلتزم من خلالها بالقواعد الأخلاقية الضرورية[1] .

إن استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال استطاعت أن تمنح البشرية نفسا جديدا أدى بالبعض بنعت هذه المرحلة بالثورة المعلوماتية ، التي كانت تبشر بتدفق خيالي للمعلومات ضمن شبكة كونية ، يضمن حرية الاستعمال وتغفيل المستخدم anonymat من

[1]-Joseph Migga Kizza .a guide to computer network security. Springer.london.2009.pp 46-50.

خلال استخدام اسم مستعار أو من خلال تقفيل المعلومات الخاصة به ، و رغم ذلك فنحن نشهد أن الفضاء الافتراضي يتطور بشكل كبير ضمن سيرورة مركبة ، لا يمكن التنبؤ بدقة بمآلاتها المستقبلية ، ذلك لتعدد الفواعل المؤثرة في تطوير هاته الأرضية ذات البعد الكوكبي ، وتضارب مصالح المستخدمين من الاستخدام العادي إلى ذلك الأكاديمي و من الترفيهي إلى ذلك الإخباري ، من ذلك الحميمي بين الأصدقاء إلى ذلك الأمني الذي يخص السلامة الإقليمية للدول .

إن الاستخدام المشاع للمعارف ضمن شبكة الأنترنت وفقا لمبدأ الحرية الشخصية و الحق في المعرفة و الحق في المعلومة ، من خلال الإيمان بما يسمى التبادل المشاع بين الشخاص للمعلومات و الملفات خارج دائرة الحظر الذي تشكله الضوابط التجارية ، التي تحميها باقة من قوانين الملكية الفكرية و حماية الملكية الخاصة و التي تحاول وضع ضوابط و معوقات للاستخدام الذي تعتبره فوضويا الأنترنت ، يجعل من تطور الأنترنت محفوفا بمخاطر الفوضى و انتهاكات الحقوق الشخصية من جهة و قد يصبح مرتعا لتدابير مراقبة و ضبط خاصة و حكومية ، وطنية و دولية ، قد تهدد المبدأ الأساسي للأنترنت و هو الإبحار المغفل و الحر للمستخدم .[1]

إن اختراق الحواسيب و التلصص على الهواتف النقالة ، تعد أحد الأشكال سواء لاستيفاء معلومات بطرق غير قانونية ، أو اكتساب حقوق مالية بطرق غير شرعية ، أو للممارسة الرقابة على كل من تعتبره السلطات العمومية هدفا لأجهزتها الأمنية إذا لم تقيد عملها القوانين الصارمة الخاصة بحرية و سرية الاتصال التي يكفلها الدستور ، سواء كان ذلك الهدف معارضا سياسيا أو صحافيا أو أي مشتبه فيه ، فالتكنولوجيا بقدر ما سهلت الاتصالات و سهلت طرق جمع المعلومات و ايصالها إلى أي مكان في زمان قياسي ، يصعب التحكم في مصادره بالطرق التقليدية ، بقدر ما أصبح من اليسير ، تحديد الشخص المتصل به و رصد فحوى المخابرة التليفونية ، كما أن اعتراض الرسائل النصية يتم بشكل سلس ، بما أنها رسائل صغيرة سهلة التخزين ، و لا تحتاج غلى استخدام السلطات الأمنية

[1]- Valérie Peugeot ,Les Communs, une brèche politique à l'heure du numérique. . In Maryse Carmes et Jean-Max Noyer (dir.) LES DÉBATS DU NUMÉRIQUE . Presses des Mines. Paris.2013.p79.

أجهزة اعتراض وتخزين عالية الكلفة ، قد تفيدهم في ترصد تحركاته و تكون أدلة ضد من تزعم أنه مناوئون للدولة[1] .

مما جعل استخدام تطبيقات تشفير المكالمات ، قد تؤدي إلى عرقلة رصد فحوى المكالمات ، في حدها الأدنى دون أن تحجب هوية المشاركين بها ، و لا توقيتها ، أو المواقع التي صدرت منها ، حيث أن كل من الهاتف و شريحة الاشتراك تحوي على أرقام متسلسلة فريدة تسجل لدى شركات الهاتف مع كل مكالمة يتم اجراءها ، فيجعل من المتعذر حجب المعلومات عن شركات الهواتف ، مادام بإمكانها مقارنة الأرقام المتسلسلة للهواتف مع شرائح الاشتراك .

و نلاحظ أيضا أن المشكلة الأساسية في علاقة التكنولوجية و الأمن مرهون بوجود توازن بين حرية استخدام الوسائط التكنولوجية و الحفاظ على الحرية الشخصية و سرية المكالمات و حماية خصوصية الملفات الالكترونية ذات الاستخدام الخاص ، و بين مقتضيات الأمن التي تتطلب الاستثمار في التطور التكنولوجي و استخدامه استخداما بفضي إلى توفير الأمن للسكان ، ضمن مقاربات لا تخضع دوما للقانون من الناحية الواقعية ، مما يفتح المجال للتعسف في استخدام السلطة ، خاصة إذا كان مصدرها غير شرعي أو غير ديمقراطي .

إن الإحساس بعدم الأمان أمام الجريمة ، المرتبط بشكل ما بمجموعة من العوامل منها العامل التربوي و السياسات التوزيعية الفاشلة ، و تفشي البطالة و النقص الفادح في العمالة المؤهلة من جهة ، كما ان الخطاب الإيديولوجي النيوليبرالي و الذي يتيح في الدول المتخلفة بازدهار طبقة ريعية طفيلية ، تقتات من الفساد و الرشوة المستشرية في الجسد الاجتماعي و رغم التطمينات التي تقدمها الاحصائيات في كثير من الدول ، التي فحواها التحكم بشكل أو بآخر في هاته الظاهرة ، إلا أن الاحساس بالأمن عند السكان يبدو في تضاؤل بشكل عام حتى في دول متقدمة و مستقرة كالدول الإسكندنافية و كندا على سبيل المثال .

و أمام مجتمعات تطلب درجة عالية من الأمان ، تكون المعالجة التقنية للموضوع المسلك الأساسي و ذلك بالاحتياج المتزايد للمعلومات من أجل محاولة تقييم و تسيير المخاطر و الأضرار المحتملة على الأمن القومي ، خاصة في ظل التنظير حول ما يسمى

[1] -Lawrence Lessig .code :version 2.0 .Basic Books .New York.2006.pp 39-40.

مجتمعات المخاطر ، تلك النظرة الجديدة للمجتمع التي تؤكد أن التطور التكنولوجي الهائل و إن حمل في طياته منافع كبيرة على أفراده إلا أنه يضمر مخاطر جديدة على المجتمع تحمل تبعاتها ، فكان من الأجدى ، بالنسبة للمقاربة التقنية ، جمع الكم المتاح من المعلومات الضرورية من أجل حساب و تحليل و تسيير المخاطر الممكنة ، على أمل خفضها و لما لا تحييدها النهائي[1] .

إن التناسب بين الوسائل المتوفرة للمراقبة وبين دورها في حماية المواطنين هو المعيار الأساسي لمدى مقبولية الفعل من الناحية القانونية ، خاصة و أن استعمال هاته الوسائل ضمن إطار شخصي و خاص ، قد يرتبط بشكل أو بآخر مع المنظومة الحكومية للمراقبة ، يعتبر معضلة أمام دولة ديمقراطية ، لأن ذلك قد يصبح مساسا بالحرية الشخصية للآخرين و هذا ما يستدعي إجراءات قانونية محددة في كل بلد أساسها المراقبة القبلية و البعدية للمنظومة من طرف السلطة التشريعية و وجود هيئات أخرى سواء تنفيذية أو قضائية لها حق الإشراف ، تعضدها التوصيات المقدمة من طرف الهيئات الحقوقية، هذا يجعلنا أمام رهان يخص مقدمي الخدمات من الشركات سواء الصانعة أو تلك المكلفة بتثبيت الأجهزة التي من المفروض أنها كلها أذن واعية لما هو مطلوب في حده الأدنى على الأقل سواء في مجال تنفيذ التزاماتها أو مجال الاستشارة و الخبرة المطلوبة خاصة فيما يتعلق بالاستعمال الخاص و الشخصي لهاته الأجهزة ، أمام جدلية صعبة الحل بين من جهة خوصصة الأمن التي أفضت إلى سوق مزدهر يخضع لمنطق الربحية و من جهة ثانية بين المقتضيات الأخلاقية ، مما يتطلب وضع تقنينات صارمة تخص بشكل أساسي أمن الخواص sécurité privée .

إن التدابير الأمنية المعاصرة ،كاستعمال كاميرات المراقبة المتطورة مثلا تضع الحكومات الديموقراطية و التي لمواطنيها رأي في الشأن العام ، أمام إشكالية أساسية ، و هي هل يتطلب وضع الوسائل الأمنية بكل تلاوينها دون استشارة المواطنين و الذي من المفروض أن يتم استشارتهم و اعلامهم بتفاصيل التدابير المقترحة قبل المباشرة في إقرارها ، إن الرضا الشخصي للمواطن كمفهوم مركزي في مجتمع تعاقدي ينبثق من فردانية واعية

[1] . Jean-Yves Dufour .Intelligent Video Surveillance Systems. ISTE &John Wiley.london.2013.p104

و قادرة على التمييز و تقدير مصلحتها سواء الشخصية أو في إطار المصلحة العامة ، أصبح متعذرا استشارته أمام الإلحاح التقني المتخفي وراء معيار الخبرة و الهاجس الأمني الذي يعتبر أن تحقيق الأمن أولوية مهنية لا يمكن التغاضي عنها ، إن التراضي أصبح مرادفا للقبول الاجتماعي بالمعنى السلبي للكلمة أي عدم وجود اعتراض جدي ، قد يشكل تهديدا للنظام العام وهذا يتطلب فهما للتقنيات الحديثة المستعملة كالمراقبة بالفيديو [1].

إن المعطيات البيو مترية التي يمكن استقصاءها من خلال كاميرات المراقبة الموزعة عبر الطرق الاستراتيجية للمدن بل قد تتعداه إلى تغطية وافية لكل طرق و ممرات المدينة ، قد لا تزعج المارين المتعودين ، و لكن لا نعلم بالتدقيق رأي هؤلاء إن علموا فعلا بحجم المعطيات التي يمكنها جمعه عنهم ، و قد تزيد اهمية التساؤل أمام ظاهرة غرز الشرائح الإلكترونية في جسد الإنسان تلبية لوظائف متعددة ، أساسها الضبط و مراقبة تصرفات الإنسان ، سواء بداعي الفاعلية الاقتصادية أو الهواجس الأمنية .

إن احترام الغاية من وراء استغلال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، هو الحد الأدنى من المتعارف عليه و الذي يعتبر كمخرج للتوتر الفكري و الإجرائي الذي يرافق استخدام هاته الأجهزة ، حيث وضوح الغاية المنشودة من الاستعمال ، يمنع بشكل ما تحويرات الاستعمال التي قد تحصل من خلال الإجراءات المرافقة للاستخدام و وقوع التعسف في استخدام المعطيات الشخصية تحت طائلة القانون ، حيث يصبح معيار التوافق مع الغايات الصريحة التي تنشدها السيرورة هي المعيار من خلال الاستثمار في كل المعطيات و لو كان البعض من الاستعمالات خافيا على المعني.

إن المعطيات البيومترية و الشرائح الإلكترونية ، قد تكون مصدرا هاما للمعلومات ، قد تبرر استخدامه الفاعلية ، ولكنها مصدر لقلق و الانزعاج ، حيث أن هاته المصادر من المعلومات يمكن استثمارها من خلال أجهزة متطورة ، كمصدر غني بالمعلومات قد يسيء استخدامه بما أن الخبراء يتحدثون على إمكانية الحصول على معلومات حميمية و أخرى صحية بل حتى على الحالة النفسية ، من خلال تحليل البصمات أو حدقة العين ،و هذا ما يجعل الأمر يحتاج إلى تروي .

[1] -Lacène Beddiaf. Vidéosurveillance : principes et technologies .Dunod.paris.pp 51-56.

إن خاصية عدم التكشف التي تتمتع بها أجهزة فيديو المراقبة ، و تغطيتها للمجال عن بعد ، يجعل رصد و تتبع الفرد في متناول الأجهزة الأمنية ، و هذا لا يشكل عائقا نفسيا مادام الرصد يحدث في مكان عمومي ، يخضع لمقتضيات المصلحة العامة ، و يسير وفقا لمبدأ النظام العام ، لكن تمدد الرقابة للمناطق الخاصة بداعي حماية الأفراد لممتلكاتهم ، يجعل من الأولوية الأمنية تقضي على أي مجال للحميمية و حماية حياته الخاصة و احترامها [1].

إن أجهزة المراقبة الأمنية و الشرائح الالكترونية سواء تلك التي في الوثائق البيومترية أو داخل جسد الإنسان ، تصبح إشكالية أساسية ، و أجهزة قمعية جد فعالة إذا كان استعمالها غير مقيد بآليات رقابة ذاتية و حكومية و مدنية ، تصبح سلسلة محكمة للرصد و التتبع ، قد تطال الفرد ، تقيد حريته بالمطلق ، ضمن إجراءات قمعية تقوم بها خاصة الأنظمة الدكتاتورية ، و تجعل العمل السياسي النقابي مستحيلا ، مما يستوجب التفكير الجدي في هذه المسألة .

كل هذا التطور في التكنولوجيا و الثروة الهائلة في المعلومات جعل العامل التكنولوجي يلعب دورا فعالا في انتعاش الدراسات الأمنية ، حيث أننا أصبحنا نعيش جيلاً رابعاً وخامساً من الحروب، لم تعد فيه الطائرة والدبابة تحتكر دور البطولة في معارك و حروب هذا العصر، حتى أن أرض المعركة نفسه تغير كثيراً نتيجة لعدة املاءات أسفرت ما يعرف بحروب الوكالة، لا تكون فيها المواجهة مباشرة ورغم ذلك قد يتساقط العشرات والمئات من القتلى والمصابين الأبرياء بأقل تكلفة، اضافة الى استخدام وسائل الإعلام في إدارة التفاعلات الاستراتيجية بين الدول و صناعة رأي عام مناهض للسلطة الحاكمة في الدولة المستهدفة من خلال ممارسة أقصى درجات التوجيه على التناول الإعلامي للمشكلات الموجودة داخل تلك الدولة وذلك يستهدف إضعاف قدرة الدولة على التحكم في هذه المشكلات بالشكل الذي يؤثر على القضية الأصلية المتعلقة بضبط العلاقة بين المجتمع والدولة، و كذا السعي إلى تدمير الدول من الداخل من خلال استغلال التناقضات الموجودة

[1]- Françoise Massit-Folléa . La régulation de l’internet : fictions et frictions. . In Maryse Carmes et Jean-Max Noyer (dir.) LES DÉBATS DU NUMÉRIQUE . Presses des Mines. Paris.2013 .pp17-31

داخلها وإحداث خلل بنيوي في العلاقة بين المجتمع والدولة بالشكل الذي يفرز دوامة عنف مستديمة، أحدث ما أنتجه الفكر الاستراتيجي في ممارسة السلوك العدواني بين الدول[1] وهو ما يعرف اليوم بحروب الجيل الخامس الذي كان لتطور العامل التكنولوجي الدور البارز في انمائه و كذا في انتعاش الدراسات الأمنية.

المبحث الثاني: أثر التحولات في الفواعل في العلاقات الدولية على بناء أجندة الأمن الانساني

شهدت العلاقات الدولية تداخلا و تشابكا في المفاهيم الجديدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظرا للتحولات التي عرفتها الساحة الدولية، خاصة فيما تعلق بالتحولات على مستوى الفواعل الدولية، فقد ظهرت عدة فواعل جديدة الى جانب الدولة مثل: المنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني اسفرت عن ضرورة اعادة التركيز على أهمية الفرد كمرجعية و كموضوع للدراسات الأمنية نتيجة لوجود مخاطر جديدة تترصد بالأفراد و يمكن أن تطالهم قبل دولهم بحد ذاتها، الأمر الذي استدعى انبثاق مفاهيم حديثة تجسد متطلبات هذه المرحلة تتمثل فيما يعرف اليوم بالأمن الانساني الذي ينصرف معناه الى صون الكرامة البشرية و كرامة الانسان، و كذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، تمكنه من ممارسة حقوقه و أداء واجباته و تنمية قدراته و تطوير المعطيات التي يوفرها له محيطه ، ليكون ذلك في سبيل تطور و ازدهار الحياة البشرية ككل والحفاظ على الامن الانساني.

المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني وعلاقته بمفاهيم أخرى

ظهر مفهوم الأمن الانساني في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وينصب هذا الأمن على الانسان الفرد و ليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، اذ قد تكون الدولة آمنة في وقت

[1]- حوسين بلخيرات، محمد السادس و الجيل الخامس:عن الاستراتجية المغربية تجاه الجزائر،2016/12/17، تاريخ الاطلاع: 2017/05/29، 16:30، http://www.noonpost.org/content/15683

يتناقض فيه أمن مواطنيها، بل انه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها، من ثم يجب عدم الفصل بينهما.[1]

ويمكننا تعريف مفهوم الأمن الإنساني على أنه "أمن جوهره الفرد، إذ يُعنا بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول".[2]

إن التحديات الجديدة بأبعادها الشمولية شكلت تهديدا للإنسانية و الأمن الإنساني الذي أصبح الركيزة الأساسية للأمن العالمي، فالأمن الإنساني لم يعد محصورا في المفهوم العسكري و الذي ظل مدة طويلة يفسر تفسيرا ضيقا و مقتصرا على الجانب الدفاعي للدولة، و تجاوز مفهوم الأمن الاعتبارات الترابية الإقليمية و العسكرية ليصبح شموليا و متعدد الأبعاد و أكثر قربا من الحياة الاجتماعية.[3]

وتتعدد صور و تعاريف الأمن الانساني حسب المفكرين و آرائهم فنجد :

- **للوريد اكسوورد LLOYD AXWORD :**

عرّف الأمن الإنساني في جوان 1996م على أنه" : حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية".[4]

---

[1]-عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص74.

[2]- خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، شبكة إمارات نيوز - قسم الدراسات -،ص01.

[3]- إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، بيروت ، لبنان ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 2008، ص40.

[4] - lloyd AXWORD, «La sécurité humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation ». Politique Etrangère, N° 2,1999, pp333-342.

- **يوكيو تاكاسي YUKIEE TAKASI :**

يرى أن للأمن الإنساني جانبين "الحرية إزاء الخوف، والحرية إزاء الحاجة" .هنالك من يرى أنَّ الأمن هو الحرية من الخوف ،بالتالي الأمن الإنساني مفهوم يتعلق بالتحرير من الخوف، و ناتج عن قاعدة اتخاذ أفعال تهدف للمحافظة على حياة وكرامة الإنسان في النزاعات، من خلال التحولات في طبيعة النزاعات لما بعد الحرب الباردة، أما بالنسبة لليابان فإن مفهوم الأمن الإنساني هو "ضمان حياة الفرد في كرامة" لذا فمن المهم الذهاب لأبعد من مجرد التفكير في حمايته في حالات النزاعات و الحروب فقط.[1]

- **بول هينبيكر PAUL HINPIKER :**

الذي يعرف الأمن الانساني على أنه : " أمن يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافياً لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءاً مكملاً لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه يكمل ولا يحل محل مفهوم الأمن القومي، يضاف لذلك أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية".[2]

رغم تعدد تعاريف الأمن الانساني و عدم القدرة على ضبط تعريف واحد و شامل الا أنه عموما للأمن الإنساني دائما مكونان رئيسان هما: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، ولكن المفهوم يميل الآن الى ناحية المكون الأول، لذا فقد آن الأوان للتحول من المفهوم الضيق للأمن القومي إلى المفهوم الأعم والأشمل للأمن البشري أو "الإنساني"، من خطر الجريمة و، حرب المخدرات، وانتشار مرض الإيدز و ،تدني التربة ،وارتفاع مستويات التلوث والخوف من فقدان الأفراد لأعمالهم، ومن دواعي قلق كثيرة تظهر حين يتفكك النسيج الاجتماعي.

[1]- فريدة حموم، الأمن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر،2004/2003، ص45.

[2]- أمينة دير،أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في افريقيا : دراسة حالة - دول القرن الافريقي -، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 44.

أما في الأمم الفقيرة فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد المستمر الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود المأوى تضاف إليها التهديدات نفسها التي تتعرض لها البلدان الصناعية.[1]

❖ علاقة مفهوم الأمن الانساني بحقوق الانسان:

ينصرف تعبير حقوق النسان الى مجموعة قواعد القانون الدولي التي تستهدف الحفاظ على كرامة الأفراد و حمايتهم في حالات السلم و النزاع المسلح. وكذلك هي المعايير الأساسية التي يمكن للفرد أن يعيش دونها بكرامة كبشر و تتمثل في مجموعة من الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي يستوجب احترامها لإتاحة المجال لتنمية الفرد و المجتمع تنمية كاملة. [2] يوفر مفهوم حقوق الإنسان - جنبا إلى جنب مع القانون الإنساني وقانون حماية اللاجئين - الأساس المفاهيمي والمعايير الصحيحة لضمان الأمن الإنساني. و تمثل انتهاكات حقوق الإنسان تهديدا للأمن الإنساني بالإضافة إلى كونها من الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والعنف والصراع، و من جانب أخر فإن احترام حقوق الإنسان يمنع انعدام الأمن.[3]

يمثل احترام حقوق الإنسان لب حماية أمن الإنسان ويشدد إعلان فيينا لحقوق الإنسان الصادر في 1993م على عالمية وترابط حقوق الإنسان لجميع الناس ، لذلك فحقوق الإنسان وأمن الإنسان يعزز كل منهما الآخر ، فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها ، وحقوق الإنسان تجيب على أطروحة تعزيز أمن الانسان.[4]

❖ علاقة مفهوم الأمن الانساني بالتنمية الانسانية:

ان التهديدات المختلفة التي عرفها العالم مع بداية التسعينات و التي أعاقت مسار التنمية الانسانية خاصة في البلدان النامية التي كانت تعاني من اضطرابات اقتصادية و اجتماعية و سياسية حادة نتج عنها حالات لا أمنية خطيرة أثرت عل مستوى التنمية

[1]- وليد عبد جبر،الأمن الانساني و التنمية المستدامة " العراق نموذجا"،مجلة كلية التربية، العدد 6، 2016، ص193.
[2]- عمر سعد، معجم في القانون الدولي، مرجع سابق، ص206.
[3]- أمينة دير مرجع سابق، ص 44.
[4]- محمد المهدي، تحولات الامن الانساني، تاريخ النشر: 11جويلية2011، تاريخ الزيارة 2017/6/2، http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html.

الانسانية بهذه المناطق مما اثار انتباه الباحثين و المختصين خاصة من الامم المتحدة من خلال برنامجها الانمائي المتبني لهذا المفهوم، الذي بين أن هناك علاقة تفاعلية بين التنمية الانسانية و أبعاد الأمن الانساني، كما أن تقارب الأمن الانساني و المسائل التنموية أصبح الشغل الشاغل لجميع دول العالم دون استثناء خاصة النامية منها و المنظمات الدولية كذلك فهذا الاهتمام ليس ناتج فقط من ازدياد اهتمام قيادات المنظمات ذات الهيمنة العالمية بل بصفة خاصة تأثر الانسانية بشكل مباشر بالتنمية و ارتباطها بالنواحي الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية مما جعل ارتباط التنمية الانسانية بالأمن الانساني أمرا أساسيا.[1]

❖ علاقة الأمن الإنساني والتدخل الإنساني:

يمكن تعريف التدخل الانساني بأنه كل ضغط تمارسه حكومة دولة ما أو مجموعة من الدول على حكومة دولة أخرى قد يصل الى استعمال القوة و أخذه طابعا عسكريا من أجل أن يكون تصرف الدولة الأخيرة مطابقا للقوانين الانسانية و فرضه لاحترام الحقوق الأساسية للفرد.[2]

من الملاحظ الاختلاف بين التدخل الإنساني والأمن الإنساني لأن الأول يكون في حالة انتهاك الفادح للحقوق البشرية بشكل تعسفي أي انه يكون كحل أخير بعد حدوث الخطر ، أما الأمن الإنساني فهو اشمل يحاول عدم الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من خلال ضمان كل احتياجات البشر لتحقيق السلم العالمي، كما أن التدخل الانساني قد يكون غطاء ووسيلة للتدخل في شؤون الدول.[3]

[1]- حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الانساني، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر2011،2012/03، ص57.

[2]- عمر سعد، معجم في القانون الدولي، مرجع سابق، ص115.

[3]- محمد المهدي، نفس المصدر.http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html

المطلب الثاني: مرتكزات وأبعاد الأمن الانساني

- **أولا مرتكزات الأمن الانساني:**

يرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية و كرامة الانسان، وكذلك تلبية حاجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، و الذي يمكن تحقيقه من خلال الأخر و الاقتراب من اتباع سياسيات تنموية رشيدة، و ان التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد، لكن يمكن أن يأخذ شكلا أخر مثل الحرمان الاقتصادي، و انتقاص المساواة، و عدم وجود ضمانات كافية لحقوق الانسان، و المساواة الاجتماعية و سيادة حرياته، و الحكم و القانون، و من منطلق تحقيق هذه المرتكزات سنتعرض لمرتكزات الأمن الانساني من خلال ثلاث مستويات، محلية اقليمية و عالمية:[1]

- **المستوى المحلي**:

نظرا لارتباط أمن الأفراد بأمن الدول لابد من التوصل لاطار يمكن من خلاله التوفيق بين متطلبات الامن الانساني و أمن الدولة، لأن تحقيق أي منهما لا يتم بمعزل عن الأخر.

وعملية اعادة بناء نظام الدول و اقتصادها يجب أن تتبع من اقتراب انساني، وأن تكون موجهة نحو خدمة و تحقيق أمن الأفراد من خلال خلق المؤسسات الكفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الانساني و الرفاهية الانسانية.

وضرورة اتباع سياسيات تنموية رشيدة على المستوى المحلي سيستلزم خلق نوع من التوازن بين متطلبات أمن الأفراد وأمن الدولة، و من خلال التوازن بين الانفاق على الصحة و التعليم من جهة، و الانفاق العسكري من جهة أخرى.

- **المستوى الاقليمي:**

يعد التعاون الاقليمي ملائما لمواجهة مصادر التهديد الأمن الانساني و خاصة في قضايا مثل قضي اللاجئين.

[1]- فداء محمود مصطفى شيب، انعكاسات الخطط الاصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الانساني (2005/2011)،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2013، ص 34،33.

- **المستوى العالمي:**

يجب ادخال بعض الاصلاحات على نظام الأمم المتحدة، بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الانساني مثل انشاء لجنة للأمن الانساني لدراسة أوضاع الأمن الانساني، و من ناحية أخرى التوصل الى ادارة الزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية في اطار الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الانسان.

يتطلب تحقيق الأمن الانساني نموذجا جديدا للتنمية البشرية، و تحقيق هذا النوع من التنمية البشرية يحتاج الى درجة عالية من التعاون العالمي لتحقيق التنمية، أي تشكيل نظام جديد للتعاون التنموي ليلائم التزامات الأمن الانساني.[1]

- **ثانيا أبعاد الأمن الانساني:**

- **الأمن الاقتصادي:**

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني و أول ما تطرق إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994، نظرا لأهميته. فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظلّ اقتصاد سليم. إن الحديث عن الاستقرار الاقتصادي يأخذ أبعادا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق. ففي ظلّ العولمة أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة بعضها مع بعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على اقتصاد دولة أخرى[2]. بالإضافة الى أن الأمن الاقتصادي يرتبط بتقديم المساعدة في حالة الطوارئ الى المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة، و تقديم المساعدة المادية الى الاشخاص المحتجزين لارتباطهم بالنزاع واستعادة مصادر رزق المجتمعات المتضررة من النزاعات المسلحة من خلال احياء المشاريع الاقتصادية (زراعية / صناعية)، و انماء مخططات إدرار الدخل النابعة من المجتمع.[3]

- **الأمن السياسي:**

ان الأمن السياسي قائم على فكرة الوعي الانساني، وهو محور ادراك مبدأ الشرعية السياسية التي يرتكز عليها النظام السياسي، و الذي يرتبط بالسلوك الانساني ويتخذ منه

[1]- عبد الحكيم الشرجبي، الفقر التحدي الرئيسي للأمن الانساني:دراسة حالة للمجتمع اليمني، التنمية البشرية و أثارها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، مصر، 2007، ص45.

[2]- أمينة دير مرجع سابق، ص 50.

[3]- عمر سعد، معجم في القانون الدولي، مرجع سابق، ص77.

محورا له. فهو عبارة عن مجموعة من العمليات مرتبطة بالسلطة، الوظيفة، النفوذ و الصلاحيات التي تتفاعل و تتشابك في اطار بنائي و تنظيمي معين، يتضمن أنماط متداخلة متعلقة بحياة المواطن و بعمليات صنع القرار السياسي و ادارة الأنشطة السياسية داخل المجتمع؛ أي أنه يبني مرتكزاته على أمن المواطن باعتباره كائن حركي واعي قابل للتغيير و التطور و مدرك لشرعية المطالبة بحقوقه وحرياته.[1]

- **الأمن الصحي:**

يتمحور الأمن الصحي حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تترصد بهم، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة أمنة صحيا وأكثر استقرارا .وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته الرعاية الصحية، ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن الحؤول دونها[2]. ويعني توفير الخدمات الصحية، و منع سهولة انتقال و انتشار الأمراض كالإيدز. فالصحة تشكل شرطًا مسبقًا للاستقرار الاجتماعي و المكون الأساسي لحماية حياة الإنسان.

- **الأمن الغذائي:**

و يعبر عن حالة تنشأ حينما يتمتع كل الناس، في كل الأوقات، بالقدرة المادية والاجتماعية، والاقتصادية على الحصول على أغذية كافية، و مأمونة تلبي احتياجاتهم التغذوية للتنعم بحياة ماؤها الصحة و النشاط، وهو ناتج أساسا عن ندرة المياه والكوارث الطبيعية والجفاف مما يؤدي إلى النزوح والحروب والمجاعات التي ازدادت بشكل ملحوظ.[3]

- **الأمن البيئي:**

يتمحور الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسة التي تهدد الكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري، والتلوث الهوائي، والنفايات الصناعية الخطرة، والمطر الحمضي، وتناقص طبقة الأوزون، وتلوث البحار والمحيطات والأنهار، والضباب الدخاني، وظاهرة

[1]- سلمى مشري، الحق في الأمن السياسي، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2009، ص 20.
[2]- أمينة دير مرجع سابق، ص 51.
[3]- عمر سعد، مرجع سابق، ص78.

التصحر وتدمير الغابات الاستوائية، وينصرف الى الحيلولة دون خطر الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.[1]

- **الأمن الشخصي:**

يقصد بالأمن الشخصي حماية الإنسان من التعرض للأذى و العنف الجسدي و مختلف التهديدات المتزايد بسبب العنف المفاجئ و غير المتوقع الناشئ عن الحرب والجريمة و انتهاكات حقوق الإنسان مثل التهديدات من الميليشيات المسلحة ،و طرق التعذيب الجسدي من قبل قوات الأمن والشرطة ، التهديد من الإرهاب الدولي، التهديد من أفراد العصابات، والتهديدات الموجهة ضد المرأة، وإساءة معاملة الأطفال. وينصرف الى منع انتشار الجريمة المنظمة، و التي أصبحت تستخدم أحداث التكنولوجيا الحديثة. [2]

- **الأمن الجماعي:**

ويقوم على أساس التزام عالمي بالسلم و الأمن الدوليين يضطلع به باعتباره التزاما قانونيا لجميع الدول، وهو المحاولة الأولى لإضفاء الطابع المؤسسي على سيادة القانون الدولي و انفاذ هذه السيادة لتعزيز أمن جميع الدول و ينطوي الأمن الجماعي على اعتراف بأن الأمن كل لا يتجزأ فهو يوفر الأمن للمصالح الوطنية و السيادة الوطنية بطريقة جماعية و يؤدي الى تعزيز الأمن الدولي.[3]

[1]- أمينة دير مرجع سابق، ص ،51،52.
[2]- عمر سعد، ، مرجع سابق، ص78.
[3]- عمر سعد، ، مرجع سابق، ص77.

المبحث الثالث: أثر التحولات الهيكلية في العلاقات الدولية على بناء أجندة الأمن الإقليمي

لقد عرف عالم ما بعد الحرب الباردة تحولا هيكليا تجلى في غياب الاستقطاب الثنائي مما أدى الى التأثير على مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية، بل وتعدى الى تحول الاهتمامات في السياقات الأمنية حيث ان انتفاء التنافس بين المعسكرين أدى بطبيعة الحال الى تقلص الاهتمام في مستواه العالمي لان الصراع قد حسم لصالح الولايات المتحدة الامريكية فلم يعد هناك قوى توازيها او تشكل لها تهديد صريح.

وقد كان لهذا التحول في النسق الدولي الأثر البارز في بناء اجندة الامن الإقليمي، حيث أصبحت الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية بعدما كانت مرتبطة ومتصلة بأحد اقطاب الصراع ابان الحرب الباردة.

فالمنظور الأمني الجديد الذي يسيطر عليه الإقليم انبثق من تغير النظام العالمي، حتى وان لم يكن توصيفه عسكري بحت لان الهيكلة النسقية في فترة الحرب الباردة والاستقطاب الحاصل بني على أساس المساعدات اقتصادية للدول المنظمة لاحد القطبين إضافة الى الحماية العسكرية واللوجستية.

وبهذا تبلور نظام امني إقليمي مكرس للتعاون ومرسخ للبنى الأمنية بين دول الإقليم، كما انه دافع الى التركيز على التعاون في المجال الاقتصادي من اجل الرفاهية التي تصبح هدف هذه الوحدات الإقليمية.

المطلب الأول: ماهية الامن الإقليمي

الامن الإقليمي لا يعدو ان يكون مستوى من مستويات الامن المتعددة ولقد تعددت تفسيرات ابعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد اعتبره البعض" اتخاذ الخطوات المتدرجة تهدف الى تنسيق السياسات الدفاعية بين اكثر من طرف، وصولا الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها" وكذلك هناك من يراه " سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد تسعى

الى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة اجنبية من التدخل في هذا الإقليم"[1]

ويعرف باري بوزان "الامن المركب": الذي يمكن اعتباره مطابق للأمن الإقليمي على انه" مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن المترابطة الى درجة ان مشاكل امنها الوطني لا يمكن ان تحلل عقلانيا او تحل بطريقة منفصلة"

كما يمكن تعريفه على انه عبارة عن سياسة مجموعة من الدول، تنتمي الى إقليم واحد وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري – امني لدول الإقليم لمنع اية قوى اجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية". [2]

ويمكن القول بان الامن الإقليمي لا يتأتى الى عبر توافق القناعات وتجانس الارادات بين الوحدات الإقليمية التي تكون في اطار واحد والتي لها مصالح مستمرة وقضايا مشتركة بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف.

وهناك من يعتبر ان الامن الإقليمي هو مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم ولا يمكن للأمن الإقليمي ان يكون منفصلا عن الامن الدولي لاشتراكهما في نفس الوحدات [3]

وبالتالي فان الأنظمة الأمنية الإقليمية تتشكل لتحقيق اهداف الدول المنطوية تحت إقليم واحد والتي يمكن تلخيصها في:

- تنمية القدرات العسكرية من اجل الدفاع المشترك.
- خلق منظومة إقليمية تحدث الى ترسيخ الاستقرار في العلاقات بين الدول التابعة لنفس الإقليم.

[1]- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية للمفاهيم والاطر).ص 19.

[2]- خليل حسين، نظام الامن الإقليمي في القانون الدولي العام. متوفر على الرابط darkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/plog-post-1982.html. تاريخ الدخول: 2017/04/03على الساعة :19:00.

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة على السياسة، الأردن، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004. ص79.

- العمل على تحقيق التكامل بشتى مستوياته وهذا راجع الى قدرة الدول الإقليمية على تفادي معضلة الامن وتحقيقها لقدر كبير من التعاون الأمني.
- توحيد الإرادة في مواجهة الخطر المشترك.
- تحقيق الأهداف المشتركة ضمن الاطار الإقليمي مما يؤدي الى التوافق والتوازي الاستراتيجي.

وحدد benjamin millor في دراسته " متى وكيف تصبح الأقاليم سلمية" ثلاثة مستويات للسلم الإقليمي:[1]

- **السلم البارد cold peace** : يتمثل بغياب الحرب وغياب التهديد باستعمال القوة بين دول الإقليم وهنا القضايا الرئيسية للنزاع الإقليمي تكون في حالة هدوء رغم انها لم تحل بشكل نهائي، اما العلاقات فتكون أساسا على المستوى الحكومي وليس على المستوى العبر الوطني أو الغير حكومي.

- **السلم العادي normal peace :** من خلاله معظم ان لم يكن كل القضايا الجوهرية للنزاع تم حلها الى ان هذا لا ينفي اهتمام قيام حرب، فهي ليست بعيدة تماما عن الواجهة وهنا تبدأ العلاقات بين الدول في التطور بعيدا عن المستوى البين الحكومي.

- **السلم الدافئ (المعتدل) warm peace:** وفقا لهذا المستوى استعمال القوة هو شيئ بعيد تماما كخيار اما طبيعة العلاقات فهي علاقات عبر وطنية واسعة وذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل الإقليمي.

وبالتالي فان الامن الإقليمي في مفهومه العام يتحدد عبر ما جاء به المفكر بن جامين ميلر في تحديده للسلم الدافئ في الإقليم بحيث ان الدول لا تفكر في خيار الحرب بوجود بناء امني وعلاقات يحكمها الاعتماد المتبادل والبراغماتية الجماعية للوحدة الإقليمية مما يجعل هذا المفهوم يتكرس على ارض الواقع.

[1]- جصاص لبنة، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الامن الإقليمي، لدراسة حالة رابطة الدول جنوب شرق اسيا، ماجيستير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، بسكر، ص52.

المطلب الثاني: نظام الامن الإقليمي

يقصد بالنظام الإقليمي مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد، وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة والولاء =، بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشور الذاتي بالتميز والتعاون، وربما التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الامن والاقتصاد والاجتماع وكافة المجالات الاخرى[1]

ويقوم نظام الامن الإقليمي على اتفاقيات إقليمية يتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرق الدولي بوصفها اقليما وترتبط في ما بينها بروابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الامن في هذا الإقليم بيد انه لابد من خصائص معينة يجب توافرها للحصول على تعاون أمني يؤدي الى إقامة منظومة امنية مؤسساتية، وللوصول الى ذلك اشترط البعض توافر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا الاتفاق الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق، ثم وجود رأي عام ضاغطا لتحقيق هذا التعاون، وأخيرا وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الامني[2]

وبهذا فان التكامل الإقليمي في المجال الأمني يعتبر حائط صد للأخطار الأمنية المتصاعدة والعابرة للدول، كما انه ضرورة ملحة في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي اتسم بالتشابك والتعقيد لانتفاء الانتظام الذي ارساه القطبين العالميين في فترة سابقة.

ويوجد معايير أساسية في تحديد نظام إقليمي ابرزها: [3]

- إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي، التي بدورها شكل أساس التمييز بين النظام الإقليمية، فالدول المتقاربة جغرافيا " اكثر تفاعلا " بغض النظر على الدول الكبرى التي تتجاوز هذه الفرضية لاعتبارات استراتيجية عسكرية اقتصادية، وهو ما برز في نموذج الإقليمية الجديدة.

[1]- هاني الياس خضر الحديثي، صراع الارادات في آسيا، (سوريا، مركز الشرق للدراسات. ط1، 2007).ص37.
[2]- حسن أبوطالب، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط "السياسة الدولية ،العدد 123. جانفي 1996. ص71.
[3]- جصاص لبنة، المرجع السابق، ص29-30.

- اعتراف عالمي بان الإقليم يشكل حالة متميزة عن النظام العالمي.
- وجود عناصر مشتركة ثقافية واجتماعية تحدد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي.
- وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية بين دول الإقليم يتحدد في ضوئها المصالح الإقليمية المشتركة واتجاهاتها، على ان يتم ذلك باستقلالية عن ضغوطات النظام الدولي، وهذا لا ينفي التفاعل بين هذا الأخير والنظام الإقليمي.

كما انه لا يمكن اغفال الصلة بين قيام نظام إقليمي وتواجد مؤسسات إقليمية تمكن من التنسيق والتعاون وتوجه الارادات السياسية نحو العمل وضمان الامن والسلم في الإقليم، فهيكلة النظام لا تتحدد في اطارها القانوني وانما في قالبها العملياتي المتمثل في المؤسسات.

ونفي المجال الأمني تفترض الإقليمية المؤسساتية بان المؤسسات الإقليمية تعمل على التغلب على عدم قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الإقليمية، باعتبارها ان العديد من تهديدات الامن المعاصرة تشتق من فشل الدول[1]

وفي هذا السياق فان عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية الى أخرى، ومن مشكل ترتيب امني الى آخر، وفقا لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، ونمط التفاعلات السائدة بين اطرافه وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي، بيد ان ادبيات العلاقات الدولية قد أوردت مجموعة من الركائز والمقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي حيث يمكن حصر بعض منها كالآتي: [2]

- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم اثارة القضايا الخلافية، وحلها والطرق السلمية والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديد الامن وسيادة الإقليم.

- تخلي الدولة عن استخدام القوة العسكرية في سعيها الى تغيير الوضع الراهن والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

[1] -Stefania Penebiancce, "volatile Region alisum in the medi terranean avea" L'european Formation, N° 356. Ete 2010. p154.

[2]- سليمان الحربي، المرجع السابق. ص22.

- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية عبر اقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من اجل التمتع بمزايا الامن الجامعي.

- سيادة الادراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلا من الاعتماد على الموازنة الغير منظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على الصعد كافة، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.

- احترام حقوق الانسان والحريات العامة، واشتراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، باقي ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.

- اتبار الامن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الامن الدولي.

بناءا على ما سبق فان نظام الامن الإقليمي يعمل على زيادة أواصر الثقة والتعاون والعمل المشترك من اجل إحلال السلام، وقد نشأ مواكبة لمظاهر التغيير الهيكلي في النسق العالمي وزيادة مظاهر العولمة والاعتماد المتبادل، ويمكن القول بأن نشوءه يكون وفقا للتقارب الجغرافي بين مجموعة من الدول التي تشكل وحدات إقليمية إضافة الى تماثل هذه الوحدات من الناحية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كما انه من الممكن ان ينشأ وفقا لوجود علاقات تفاعل بين الدول.

المبحث الرابع: أثر التحولات القيمية في العلاقات الدولية على دور متغير الهوية في الدراسات الأمنية

أدت نهاية الحرب الباردة الى تراجع دور العامل الأيديولوجي في الصراع وبروز توليفة فكرية تقضي بالقول ان الصراع سيكون ثقافيا وفكريا ومن اجل فرض الهوية التي تتحدد بالاختلاف والتناقض، وهذا ما ذهب اليه صامويل هانتغتون في مقاربته الصدامية التي عنونها باسم "صدام الحضارات"، وبهذا تشكلت النزعة الداعية الى رفض الآخر الذي يعتبر مصدر الخطر فتداعى صرح الحكومة العالمية التي لطالما دعى اليها أصحاب النظرة المعيارية.

إضافة الى انفجار النزاعات الاثنية الذي غزته التصورات المبنية على تعريف الذات وتمييز الآخر وكذا التمركز حول القوميات، وكذا انتشار ظواهر كالعولمة التي شطرت العالم الى مؤيد لها بقوله انها تنويع للحضارة يرى فيها الغزو الثقافي والاستعمار في جليه الفكري.

وقد أدى هذا الى الاهتمام بالمجتمع كموضوع مرجعي للأمن وهنا حصلت النقلة في حقل الدراسات الأمنية التي انفتحت على اتجاه فكري يتبنى فكرة الامن المجتمعي، ويرى التأثير المحوري في العلاقات الدولية سواءا في جانبها الصراعي أو التعاوني لأن النظام الدولي نتاج لمحصلة الفكر الإنساني وهذا ما يجسد التذا تانية.

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن الامن المجتمعي

لقد برز هذا المفهوم وفقا لإسهامات مدرسة كوبنهاغن التي دعت الى تجاوز الطرح التقليدي الذي يربط الامن بالجانب العسكري بصفة دائمة وهذا ماأفرزته تطورات الوضع الدولي والظروف السائدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد ظهرت تهديدات جديدة تمس بالمجتمع بالدرجة الأولى.

ففي الاطار مدرسة "كوبنهاغن" ينظر الى الحقل الاجتماعي المجتمعي على انه المصدر الأكثر خطورة لعوامل الامن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فتنامي الفسق المجتمعي والمشاكل الاجتماعي، النمو الديمغرافي الكبير، والهجرات المتزايدة من الجنوب نحو الشمال، كلها تعتبر من صميم موضوع الامن المجتمعي فنغير الموضوع المرجع من

الدولة الى المجتمع، أدى بشكل مباشر الى تغيير علامة "الامن القومي" الى الامن المجتمعي" ويعتبر "B.Bugan" واحد من بين الذين حاولوا تقديم صياغة متكاملة لمفهوم الامن المجتمعي، والذي تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة بل اكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقليدية[1]

ويعرف "اول ابيفر" الامن المجتمعي على انه:

قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية[2]

ويرى ويقر انه بفعل جملة من الظواهر كالعولمة والعرقيات القومية في أوروبا الشرقية، تدفقات الهجرة، الظواهر العابرة للحدود، تحكم مصالح اجنبية في الثورة الوطنية، الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية.

فان المجتمع اصبح مهدد اكثر من الدولة فهذه الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة، وبالتالي فمن الآن فصاعدا فإن الخوف المرتبط بانعدام الامن، بالسلوكيات غير المدنية، بالآخر، بالهجرة، بضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة.... هو الذي يشغل الافراد اكثر، ويرى أن الاعتداءات على الأجانب في أوروبا التصويت ضد معاهدة ماستريخت في الدانمارك، التطهير العرقي في يوغسلافيا، المسابقة، امثلة تؤكد هذا الخوف[3]

يستمد الخطر الرئيسي للأمن المجتمعي من ما يعرف بـ "معضلة الامن المجتمعي " والتي تجسد في واقع مفاده ان "امن مجموعة واحدة هو فترة انعدام امن الآخرين"، وبالتالي فكل فريق يعتمد ان رفاهيته مشروطة بوجود عيوب في المجتمعات الأخرى، والعكس بالعكس، فان رفاه الفئات الأخرى يمثل مساوئ للمجموعة نفسها ولا يقتصر الوضع على ما

[1]- حجار عمار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، الاستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. ماجستير. جامعة باتنة. 2002.ص69.

[2]- Ayse ceyhan "analyser la sécurité". Dillonmaner. Williams et les antres. "po. Cit.

[3]- بن عنتر عبدلون، البعد المتوسطي للامن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر المكتبة العصرية. 2005. ص25.

هو عليه بل يؤمن كل مجموعة بتفوق ثقافتها وقيمتها وترفض الآخرين كافة، كما تعمل بناءا على هذا الاعتقاد بغرض ايديولوجيتها على المجموعات الأخرى، وقد تلجأ من اجل تحقيق ذلك الى استعمال العنف المادي المنبه للعديد من الصراعات[1]

ومنه فالدراسات الأمنية تحتاج الى تبني فهم "ثنائي" للأمن، بمزج بين امن الدولة الذي يدوى حول السيادة والامن المجتمعي المتعلق بالهوية فالبقاء بالنسبة لأية دولة يختصر في حمايتها لسيادتها، في حين يمكن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس[2]، ومنه ازدواجية امن الدولة والامن المجتمعي، بذلك الامن المجتمعي لا يزال يحتفظ بوصفه قطاعا من امن الدولة، لكن الآن هو أيضا الموضوع المرجعي للأمن، احد أسباب هذا التحرك هو ان العديد من الجماعات التي اما لا تكون، أولا تتناسب سواءا جغرافيا أو سياسيا أو كليهما مع الدول القائمة لهذا السبب بشير وايفر دولة) هي أيضا حقائق سياسية هامة، وردود افعالها على التهديدات ضد هويتها ستكون ذات مغزى سياسي[3]

مما سبق ذكره، نجد ان المجتمع وهويته معنى بالتهديد وبالتالي فان الاطار القيمي يجب امنته باعتبار ان المجتمع هو المشكل الرئيسي للدولة وبالتالي فان امنها نابع في الأساس من امن مجتمعها الذي يعتبر بقدرا من الاستحالة انتقاله في تعريفنا للأمن.

المطلب الثاني: النظرية البنائية

تقوم المقاربة البنائية على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وتعتبر الهوية الحجز الأساس في تحليلاتها وصياغتها لتصوراتها حول الوقائع والاحداث الدولية.

كما تعتبر وجها جديدا في دراسة العلاقات الاجتماعية مهما كان نوعها انطلاقا من فرضية ان الكائنات البشرية هي كائنات اجتماعية، وهي في مجال العلاقات الدولية تركز بشكل عام على ما اسماه، جون سيرل "ب" الحقائق الاجتماعية "بمعنى ان مواضيع كالسيادة

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول الحرية الثقافية في عالمها المتنوع" تبوبوزل. 2004. ص47.
[2]- سقوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الامن غير منظمات العلاقات الدولية، ماجستير، جامعة الجزائر 03. 2010. ص118.
[3]- قوجيلي سيد احمد، الحوارات المنظورية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، رسالة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية وع د، كلية ع س والاعلام، جامعة الجزائر. 2011. ص127.

والحقوق ليست بحقائق مادية ولكنها موجودة بفعل أن مجموعة من الناس يعتقدون بوجودها ويتفاعلون على اساسها[1]

وقد ركزت النظرية البنائية على متغير الهوية Identity الذي اهملته جميع النظريات التفسيرية السابقة بل الأكثر من ذلك ان فشل بعض النظريات يعود أساسا الى هذا الإهمال مثلها يشير الى ذلك فشل الواقعيين في فهم الاشكال الجديدة من النزاعات، خاصة الداخلية منها باعتبار ان اغلبها نزاعات يضبطها ويغديها عنصر الهوية، وهذا الأخير الى جانب الأفكار والادراك و المعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة، والاتجاه الذي يتخذون ضمنه سلوكياتهم الدولية اما تنافسا أو تعاونا من جهة اخرى[2]

وفي ضبطه للتصور الأمني اعتمد المنظور البنائي على متغير الهوية بحيث ان فهم التفاعلات الاجتماعية للدول يجعل من الممكن استيعاب مخرجاتها وردود افعالها، كما ان تحديد هوية الآخر وفقا لمعطياته الاجتماعية يفسر حدود التفاعل معه.

ورغم اشتراك البنائين مع الواقعيين البنيويين في تبين النظرة الفوضوية للعلاقات الدينية، إلا ان مفهوم الفوضى لا يحتل نفس المكانة والقيمة التحليلية لكليهما، فوضوية النظام الدولي ليست سبب كل شيئ كما يعتقد الواقعيون فالنسبة الاجتماعي وادراكها الجماعي هي فقط القادرة على ادراك او تأويل نتائج او آثار فوضى النظام، لذا يعتبر البنائيون ان الفوضى هي اقرب من ان تكون مزيجا "مهيكلا ناتجا" عن ممارسة الفاعلين انفسهم[3]

وعليه فالعالم هو ناتج ما نفعله نحن فلا وجود للحتمية – كون الدول والفوضى هي معطى مسبق يشكل بمعزل عن الفواعل بداخله، فالترتيب والتوزيع المادي للعالم بشكل بفعل الأفكار والمعتقدات، فالفوضى إذا هي نتاج ما وصفته الدول وليست قانون مسبق، فحسب Anarchy in vlet, Take make Awendtويؤكد السياسيون على انه حتى في ظل فوقى النظام، فإننا نحن الذين نتبع قواعدنا ومنظومتنا ونحن الذين نغير في ممارسات من سبقنا أو نتبع خطابهم[4]

[1]- مارتن غريفيتش وتيدي أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مادت (البنائية) مرجع سابق. ص108.
[2]- معمري خالد، التظير في الدراسات الأمنية، لفترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق. ص119.
[3]- عمار حجار، المرجع السابق. ص43.
[4]- الكسندر ويندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، (جبر صالح العتديبي)، الرياض. النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع. 2006.

كما ان المقاربة البنائية للدراسات الأمنية قائمة بالأساس على علاقة الهوية بالمصلحة والامن وكيف يدفع ذلك الى تشكل السلوكات الأمنية المقاول وليست الفوضى كما تقربه الواقعية عن طرحها للمعضلة الأمنية، فتركيز البنائية على متغير الهوية الذي اهملته جميع النظريات والمقاربات التفسيرية السابقة، بل ان اكثر من ذلك فشل بعض الطيان يعود أساسا الى هذا الإهمال، مثلما يشير ذلك الى فشل الواقعيين في فهم الاشكال الجديدة من النزاعات، خاصة الداخلية منها باعتبار اغلبها يضبط ويقدى عن طريق عنصر الهوية، وهذا الأخير الى جانب الأفكار والادراك والمعايير التي تحدد طريق تشكل مصالح الفواعل من جهة، والاتجاه الذي يتخذون منه سلوكاتهم الدولية إما تنافسا او تعاونا من جهة أخرى.

ويؤكد البنائيون بأنه مادام الواقع ذو طبيعة "تذاتانية" وموجود نتيجة للاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم، أي ان الواقع المادي والواقع الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفواعل، فالإدراك او الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنى يساهم على تكوين الواقع، الامر الذي ينسحب على الواقع الأمني وتحديد مفهوم الامن، والذي يخضع لنفس الاعتبارات التي يخضع لها الواقع الاجتماعي الذي يعتبر جزء منه[1]

ونلخص اطروحات المنظور البنائي حول الامن في النقاط التالية:

- البنائية لا تقبل مسلمة فوضوية النظام الدولي بل تشكلها، فهي [2] غير معطاة بل تحاول مناقشتها لان الدول هي التي تحدد البنية بالرجوع الى القيم والسلوك، فالوصف الدولية هي تكوين وبناء ذاتي.

- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والأيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا.

- يدعو البنائيون وبالتحديد" ايمانويل ادلار" إلى خلق جماعات امنية لغرض احتواء النزاعات عن طريق فواعل دولية أو اقليمية، ويكون بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي.

[1] -Maceleod Alei ,Just defending national unterest: identityfrmation, journal of inbrnalional nelations, 2004, p165.

[2]- جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، تحويته شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، المرجع السابق. ص45-47.

من خلال هذا الطرح يتضح أن المنظور البنائي اقام الجسر الرابط بين النظريات العقلانية والتأملية في مجال الدراسات الأمنية كما انها تنظر لها على انها منظومة تفاعلية اجتماعية ولا تختصرها في جانبها المادي وفقط، والحالة الأمنية لا تدرك الى عبر البحث والتقصي في التكوينات الاجتماعية للدول وتعريف الهويات لبعضها البعض فالعامل الاجتماعي بالنسبة للمقاربة البنائية هو المؤسس المبنى الأمنية الدولاتية والعالمية.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد كان لتحولات العلاقات الدولية التي أفرزتها فترة ما بعد الحرب الباردة الأثر الواسع في انعكاسها على الاسهامات النظرية حول موضوع الأمن الدولي، أهمها التحولات التي طرأت على العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية و دورها في توسع خقل الدراسات الأمنية اضافة الى تراجع دور الدولة كفاعل وحيد في الساحة الدولية على حساب بروز الفرد كفاعل في العلاقات الدولية و ضرورة اعادة التركيز على أهميته كمرجعية و كموضوع للدراسات الأمنية، الأمر الذي استدعى انبثاق مفاهيم جديدة تجسد متطلبات هذه المرحلة تتمثل فيما يعرف اليوم بالأمن الانساني.

لقد أفرزت الحرب الباردة تحولات هيكلية و قيمية أدت إلى توسيع البيئة و إعادة تعريف مفهوم الأمن، و أثرت على صياغته بحيث تولد لدينا ما أسمته ادبيات العلاقات الدولية بالأمن الإقليمي الذي حل محل الأمن العالمي بسبب انتهاء صراع الْأقطاب مما أثر على هيكلية النسق الدولي كما أن الصراع الحضاري الذي خلف الصراع الإيديولوجي حوّل الاهتمام بالماديات إلى الأفكار و الهويات بصفة كبيرة فظهر لدينا الأمن المجتمعي و تم البناء النظري في المقاربة البنائية على أساس الهوية التي مثلّت بعدا تفسيريا في مجال الدراسات الأمنية.

الخاتمـــــة

الخاتمة

من خلال تحليلنا لما سبق من نظريات العلاقات الدولية ، نستنتج مدى تطور مفهوم الأمن و كيفية تأثره بتطور حقل التنظير في العلاقات الدولية ويمكن أن نلخص ما وصلنا إليه في النقاط الآتية:

1- أن النظريات التقليدية أو ما يعرف بالعقلانية اختزلت مفهوم الأمن وعالجته في مستواه الضيق ،فالمنظور الواقعي الكلاسيكي ركز في بناءه الأمني على علاقات القوة والمصلحة والتهديد الذي يكون مصدره العامل العسكري ومنبعه خارج الحدود الوطنية ما شكّل لنا الأمن القومي الذي يُعنى بأمن الدولة من الأخطار الخارجية ذات الطابع الحربي.

2- قدمت الواقعية الجديدة نموذجها التحليلي المتمركز والمؤسس على البنية الفوضوية للنسق الدولي مما يجعل الدول في صراع دائم على القوة التي تعتبر الضامن الوحيد للبقاء في وضع آمن من خلال تكريس نظام توازن القوى.

3- جاءت الليبرالية بمعطى الاعتماد المتبادل وذهبت إلى إعطاء الصبغة التعاونية للعلاقات الدولية عبر المؤسسات التي تمثل همزه الوصل والاتصال بين المصالح المختلفة للدول مما يكرس الطابع التعاوني بينها وركزت أيضا على دور العامل الديمقراطي في تعزيز السلام وحوار المجتمعات النابذة بطبيعتها للحروب.

4- أما المنظور المثالي الحامل للمعيارية في تصوره فقد أسس إلى الفكر التوافقي العالمي وإقامة نموذج الحكومة العالمية والأمن الجماعي الذي تضمنه بدورها هذه الحكومة.

5- لقد فرضت نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية في حقل العلاقات الدولية نتج عنها واقع مغاير تماما لما كان عليه الحال أثناءها، ورغم وصفها بالباردة إلا أن الآثار المترتبة عنها و نتائجها كانت جد ثقيلة و وخيمة و الدليل على ذلك

- التحولات التي مست بنية النسق الدولي من خلال سقوط الثنائية القطبية و بروز الهيمنة الأمريكية كقطب أحادي مسيطر على النظام الدولي.

- التطور شامل المجالات خاصة في الجانب التكنولوجي

– الاقتصادي و المالي.

- بروز فواعل متعددة ذات تأثير و فعالية كبيرة تباينت بين منظمات دولية و شركات متعددة الجنسيات و استعادة التركيز على الفرد كفاعل في المسرح الدولي، كان ظهورها على حساب تقلص دور الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية.

- التحول الذي طرأ في موضوع الأمن، فالتحول كان من الدراسات الأمنية الإستراتيجية المتعلقة بالجانب العسكري، إلى الدراسات الأمنية متعددة الأبعاد.

هاته التحولات هي التي أدت إلى إعادة مراجعة كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، خاصة فيما يخص التحول الذي طرأ على طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية، إضافة إلى بروز عوامل مؤثرة (العامل الاقتصادي/العامل العلمي و التكنولوجي) على حساب تراجع عوامل أخرى، إذ لم يصبح العامل العسكري هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، فالدولة أصبحت تواجه أنماط عديدة من مصادر التهديد و التي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، نتيجة لبروز دور عوامل مؤثرة أتاحت المجال لتعدد مظاهر التهديد و تنوعها. الأمر الذي استدعى ردة فعل عالمية تهدف إلى إعادة مراجعة لكل من مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه النظام الدولي بشتى أنواعها .

لقد أفرزت الحرب الباردة تحولات هيكلية و قيمية أدت إلى توسيع البيئة و إعادة تعريف مفهوم الأمن،و أثرت على صياغته بحيث تولد لدينا ما أسمته أدبيات العلاقات الدولية بالأمن الإقليمي الذي حل محل الأمن العالمي بسبب انتهاء صراع الْأقطاب مما أثر على هيكلية النسق الدولي كما أن الصراع الحضاري الذي خلف الصراع الإيديولوجي حوّل الاهتمام بالماديات إلى الأفكار و الهويات بصفة كبيرة فظهر لدينا الأمن المجتمعي و و إسهامات المقاربة البنائية بالاعتماد على متغير الهوية التي مثلّت بعدا تفسيريا في مجال الدراسات الأمنية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. اريك كازدين ،اصري زيمان ، ما بعد العولمة، (أميرة احمد امبابي)، ط1، القاهرة: مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2016.

2. ادريس بوكرا ،مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990 .

3. إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، بيروت ، لبنان ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 2008.

4. آنور محمد فرج : النظرية الواقعية في العلاقات الدولية - دراسة نظرية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة - مركز كروستان للدراسات الإستراتجية ، السليمانية -2007

5. الجنرال روبرت سميث، جدوى القوى: فن الحرب في العالم المعاصر،(مازن جندلي)، ط1 ،بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون،2008 .

6. بن عنتر عبدلون، البعد المتوسطي للامن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر المكتبة العصرية. 2005. ص25.

7. جون بيليس، " الأمن الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة " في- عولمة السياسة العالمية - (مركز الخليج للأبحاث) .

8. جيمس دورتي ، روبرت بالتسفراف : النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ،(وليد عبد الحي)،كاظمة للنشر والتوزيع 1996.

9. جوزيف بن ناي(الابن)، مفارقة القوى الأمريكية، (محمد توفيق البجيرمي)، ط1، الرياض: المملكة العربية السعودية:مكتبة العبيكات، 2003.

10. جزيف فرانكل، العلاقات الدولية، (غازي عبد الرحمان القصيبي)، ط2، جدة المملكة العربية السعودية، تهامة، 1984.

11. جوزيف بن ناي(الابن)، مفارقة القوى الأمريكية، (محمد توفيق البجيرمي)، ط1، الرياض: المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكات، 2003.

12. جوانيتا إلياس ودكتور بيتر ستيش ،أساسيات علم السياسة،ترجمة أ د محي الذين حميدي ،الطبعة الأولى 2016 دار الفرقة.

13. عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والذكريات التكوينية الجزائر ، دار الحلدونية للنشر والتوزيع 2007 .

14. عامر مصباح ، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، 2010.

15. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الحزء الأول بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1981 .

16. ناصر سيد أمين ، مفهوم الأمن الجماعي، أكتوبر 2011 .

17. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

18. عبد العظيم الجنزوري ، الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، القاهرة: مصر: دار المعارف ، 1998.

19. عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، عنابة: الجزائر. دار العلوم للنشر والتوزيع. 2007.

20. عصام الدين محمد حسن .التقارير الحكومية وتقارير الظل : مصر ..و الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان .مركز القاهرة لحقوق الإنسان .القاهرة . 2008.

21. ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط ، ط2 ، الجزائر، دالا ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

22. رضا عبد الواجد أمين، الاعلام والعولمة، ط1، القاهرة: مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

23. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، الجزائر، مؤسسة الشرق للإعلام والنشر، 1994.

24. فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، (حسن أحمد أمين) ، ط1.القاهرة: مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993.

25.سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ، ط5، القاهرة: مصر ، شركة العاتك لصناعة الكتاب، 2010.

26. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، الكويت، عالم المعرفة، 1995.

27. سوسن العساف، استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، افريل 2008.

28.سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية للمفاهيم والاطر). ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علي السياسة، الأردن، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

29. هاني الياس خضر الحديثي، صراع الارادات في آسيا، (سوريا، مركز الشرق للدراسات. ط1، 2007).

30. هابل عبد المولى طشطوش، "مقدمة في العلاقات الدولية"، اليرموك، الأردن، 2010.

31.حسن أبوطالب، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط "السياسة الدولية ،العدد 123. جانفي 1996.

32.الكسندر ويندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، (جبر صالح العتديبي)، الرياض. النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع. 2006.

33. صامويل هنتنغتون،، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، (طلعت الشايب) ، ط2 ، بغداد: العراق : سطور النشر ، 1999.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Andrew Moravcsik . Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics. International Organization 51, 4, Autumn 1997
2. Arnaud Blin et Gérard Chalinand .Dictionnaire de stratégie. Perrin .Paris.1998
3. Bernard Jouve et Yann Roche. Des flux et territoires : vers un mondes sans états ?. PUQ .Québec . 2006.
4. Burry Buzan &Lene Hansen. Evolution of internatioanl security studies .Cambridge . New york . 2009 .
5. cecilia Bailliet. What is to become of the human rights international order in an age of neo-medievalism? In :non state-actors ,soft laws and protective regimes. Cambridge . New York. 2012 .
6. Encyclopedia Britaninica ; Balance of power , available in – of power. dake of access 04/04/2017
7. Françoise Massit-Folléa . La régulation de l'internet : fictions et frictions. . In Maryse Carmes et Jean-Max Noyer (dir.) LES DÉBATS DU NUMÉRIQUE . Presses des Mines. Paris.2013.
8. Gidem rose " neocalassical realismand theories therories of forerign policiy " world policitics , vol 51 .
9. Georges Asch et coll. Acquisition des données : du capteur à l'ordinateur. 3e édition. Dunod.paris.2011.
10. Jean-claude Mallet (modérateur) .l'état et les monopoles régaliens : défense, diplomatie, justice, police ,fiscalité. cycle de conférence du conseil d'état français (2013-2015).6e conférence. mercredi 9 juillet 2014 .
11. John Williamson. A short history of Washington consensus .in: narcis Serra & joseph Stiglitz the Washington consensus reconsidered: towards a new global governance .oxford press. New York. 2008..

12. Phillipe Marchesin. Introduction aux relation internationales .karthala .paris . 2008..

13. Joseph Migga Kizza .a guide to computer network security. Springer.london.2009.

14. jvrg martin gabriel - world views and theories of international realtions . GB - macmillans press LTD . 1994

15. jean – jack rache . theorieies des realtion internatioannal – 5eme

16. Jean-Yves Dufour .Intelligent Video Surveillance Systems. ISTE &John Wiley.london.2013.

17. Valérie Peugeot ,Les Communs, une brèche politique à l'heure du numérique. . In Maryse Carmes et Jean-Max Noyer (dir.) LES DÉBATS DU NUMÉRIQUE . Presses des Mines. Paris.2013.

18. Lawrence Lessig .code :version 2.0 .Basic Books .New York.2006..

19. Lacène Beddiaf. Vidéosurveillance : principes et technologies .Dunod.paris.

20. lloyd AXWORD, «La sécurité humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation ». Politique Etrangère, N° 2,1999.

21. Maceleod Alei ,Just defending national unterest: identityfrmation, journal of inbrnalional nelations, 2004.

22. Mark Andrejevic ,WikiLeaks, Surveillance, and Transparency . International Journal of Communication 8 (2014).

23. pauld –williams- security studies: an introdnciton published in the USA and canada- knowledege -2008 .

24. Purvis, S. 'Managing Murdoch': How the regulator that became a problem then became a solution. Journal of Applied Journalism & Media Studies, 1(2).2012 .

25. Peter hough .food security .in :International Security Studies .theory and practice.Routledge .New York . 2015.

26. shiping tang : the securtiy dilemma : A conce ptral Analysis : Futuan university , shanghlai china .

27. seyon brown . international relation in changing global system - west view press , 1992 .

28. secode burchill , anad anthors , theories of international reltions , balgrve acdameic , 2005 .

29. Stefania Penebiancce, "volatile Region alisum in the medi terranean avea" L'european Formation, N° 356. Ete 2010.

30. waltz (kenneth) ; Theory of internationnal politics, newyork mac- Graw-Hill- 1979 .

31. waLT- Stephen M-(1991)- "The Renaissance of security studies " Intornational studies Quartorly / 35.

الاطروحات:

1. أمينة دير،أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في افريقيا : دراسة حالة - دول القرن الافريقي -، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

2. حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الانساني ، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر2011،2012/03.

3. فداء محمود مصطفى شيب، انعكاسات الخطط الاصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الانساني (2005/2011)،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2013.

4. سلمى مشري، الحق في الأمن السياسي، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2009.

5. جصاص لبنة، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الامن الإقليمي، لدراسة حالة رابطة الدول جنوب شرق اسيا، ماجيستير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، بسكر.

6. حجار عمار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، الاستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. ماجستير. جامعة باتنة. 2002.

7. سقوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الامن غير منظمات العلاقات الدولية، ماجستير، جامعة الجزائر 03. 2010.

8. قوجيلي سيد احمد، الحوارات المنظورية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، رسالة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية وع د، كلية ع س والاعلام، جامعة الجزائر. 2011.

9. ثامر كامل الحزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتجية ادارة الازمات ، ط 2005.

10. مارتن عرنقيش وتيري أوكالاهان : المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة، دبي ،2008.

11. عبد السلام يخلف، مختصرة التبويب النظري للعلاقات الدولية عند ستيفن وولت ،قسم العلوم السياسية – جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

12. مصطفى علوي ،مفهوم الامن في مرحلة مابعد الحرب الباردة: قضايا الأمن في أسيا مركز الدراسات الأسيوية ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،مصر 2004.

13. جويدة حمزاوي ،التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط ،ماجستير .منشورة : جامعة الحاج لخضر باتنة 2011 ، ص 23..

14. خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة دراسة في خطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، ماجستير– جامعة الحاج لخضر باتنة 2008

15. سمير باهي، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية- دراسة للنموذج الليبي- مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010 /2011.

16. عليلي موني ، السياسة الأمريكية في منطقة شمال افريقيا بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر،2002/2001.

17. ابراهيم تيقمومين، "المغرب العلابي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي الامريكي نموذجا"، ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر، 2005.

18. عقيلة عباس، الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والافاق، ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009/2008.

19. عبد الله عاشوري، فواعل السياسة العامة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة، ماجستير، قسم العلوم السياسية: جامعة الحاج لخضر- باتنة- 2014/2013.

20. زكريا ازم وعبد الفتاح ولد حجاج، العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، شهادة الاجازة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول سطات، المغرب 2014/2013.

21. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الاوروبي من منظور أقطابه – التحديات و الرهانات، مذكرة ماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011/2010.

22. فريدة حموم، الأمن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر،2004/2003.

المواقع الالكترونية:

1. شبكة صنياء للمؤتمرات والدراسات ، سياسة توازن القوى بين روسو ومورغانتو، المتاح في الموقع الالكتروني ، بتاريخ 04/04/2017(dia-net-/6378) .

2. أسس توازن القوى، www.moqatel.com/open share / behoth / siasia 21 / tawlonkiw / seco3

3. لينة زيدان : ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟، الحوار المتمدن ، العدد 6 في :

4. www.ahewar.org/debat/show-art.asp?aid=98771.

5. معتصم صديق عبد الله، معطيات العلاقات الدولية: السلام الديمقراطي (السلام الليبرالي) مصر المدينة في : www.civie58023; p? / gypt.pypte.org

6. آند ري مورافسيك ، الاتحادية والسلام – متطور اليبرالي ـ ينوي ترجمة داول زقاغ – موقع سياسة مؤخرتي : http//www. Politics-ar.com/arlincden

7. Htpp/premalim/ct

8. تاكايواكي ياماموراً ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية / ترجمة عادل زقاع في :

9. http // www.geocities.com / adel zeggah/IR.html

10. عبد الجليل زيد الحرهون قراءة معاصرة المفهوم الأمن الجماعي في :

11. www.ingdz.het t ? php . vb show thred / : 58659

12. محمد محمدي السعيد ، مفهوم الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية، www.policemc.gov .bh

13. شادي عبد الوهاب، التفجير من الداخل: الملامح الأساسية لـ <<دوامة العنف>> في حروب الجيل الخامس، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 2014.

14. حوسين بلخيرات، محمد السادس و الجيل الخامس:عن الاستراتجية المغربية تجاه الجزائر،2016/12/17، تاريخ الاطلاع: 2017/05/29، 16:30، http://www.noonpost.org/content/15683

15. خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، شبكة إمارات نيوز - قسم الدراسات .

16. محمد المهدي، تحولات الامن الانساني، تاريخ النشر: 11جويلية2011، تاريخ الزيارة 2017/6/2، http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html.

17. عبد الحكيم الشرجبي، الفقر التحدي الرئيسي للأمن الانساني:دراسة حالة للمجتمع اليمني، التنمية البشرية و أثارها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، مصر، 2007.

18.خليل حسين، نظام الامن الإقليمي في القانون الدولي العام. متوفر على الرابط darkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/plog-post-1982.html. تاريخ الدخول: 2017/04/03على الساعة :19:00.

19.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير حول الحرية الثقافية في عالمها المتنوع" تبوبوزل. 2004..

ملخص الدراسة

الملخص:

لقد تم التركيز في هذه الدراسة على أثر التحولات التي مست البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة في اعادة تعريف و صياغة مفهوم الأمن، دون اغفال الرؤية النظرية التقليدية للأمن و التي اتسمت بمنظورها الضيق و هذا ارتباطا بالواقع الدولي في تلك الفترة الزمنية و قد كان للتحولات الهيكلية للنظام الدولي الدور الرئيسي في بناء أجندة الأمن الاقليمي حيث أصبح الاهتمام بالمواضيع الأمنية يتم على مستوى الأقاليم و هذا لغياب الصراع بين الأقطاب، كما أن تغير الصراع و تضمنه المعنى الحضاري و بروز الأفكار و الهويات كمؤثر محوري في مجمل العلاقات الدولي أدى الى تبني نظرة جديدة للأمن تمثلت في الأمن المجتمعي و تم ادراج الهوية كمتغير أساسي في التحليل على مستوى حقل الدراسات الأمنية.

و زيادة على ذلك فان تزايد الاهتمام بالأفراد كفواعل في العلاقات الدولية جعل من المنظرين يصفون مفهوم الأمن الانساني الذي ينصرف معناه الى صون الكرامة البشرية و من ناحية أخرى فان العامل العسكري لم يعد الطاغي على المعادلة الأمنية في هاته الفترة فالتطور التكنولوجي ألزم الدول على اعادة حساباتها و هذا لوجود تأثير تكنولوجي كبير يمس المستويات الأمنية.

Abstract

abstract

This study has focused on the impact of the transformations that affected the post-cold war international environment on the definition and formulation of the concept of security, without losing sight of the vision of traditional theory of security which has been characterized by a narrow perspective that has reflected that period of time . The structural transformations in the international system played the main role in the formation of the regional security agenda where the focus of the security topics became on the level of regions due to the absence of conflict in the multipolar world. As the change of the conflict including the concept of civilization and the emergence of ideas and identities has played a crucial role in the overall international relations and has led to the adoption of a new look for security in the form of societal security and identity.and the latter has been included as a main element of analysis in the field of security studies.

Furthermore , the growing interest in individuals as factors in international relations made theorists describe the concept of human security, as a means to preserve human dignity and on the other hand, the military factor is no longer dominant in security equation in this period because the technological development, which has affected the security issues, has obliged States to review their policies .

الفهرس

Sumário

مقدمة..... 1

الفصل الأول: الاتجاه التقليدي في الدراسات الامنية

تمهيد 8
المبحث الأول: التيار الواقعي 9
المطلب الاول : الأمن القومي..... 9
المطلب الثاني: المعضلة الأمنية 12
المبحث الثاني: التيار الليبرالي.....17
المطلب الأول: السلام الديمقراطي 17
المطلب الثاني : دور المؤسسات قي تحقيق التعاون (مؤسساتية).....19
المبحث الثاني : التيار المثالي.....21
المطلب الاول: الحكومة العالمية.....22
خلاصة الفصل الأول.....25

الفصل الثاني: تحولات العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

تمهيد 27
المبحث الأول: تحولات بنية النسق الدولي.....28
المطلب الأول: التحولات الهيكلية لبنية النسق الدولي 28
المطلب الثاني : التحولات القيمية للنظام الدولي 31
المبحث الثاني: تحولات في الفواعل الدولية 34
المطلب الأول: الدولة.....34
المطلب الثاني : الفرد.....36
المطلب الثالث: المنظمات الدولية.....43
المبحث الثالث: التحولات في العوامل المؤشرة في العلاقات الدولية 45
المطلب الأول: العامل العسكري.....45
المطلب الثاني: العامل الاقتصادي.....47
المطلب الثالث: العامل العلمي والتكنولوجي 48
خلاصة الفصل الثاني 50

الفصل الثالث: انعكاسات تحولات ما بعد الحرب الباردة على الاسهامات النظرية حول موضوع الامن الدولي

تمهيد 52
المبحث الأول: اثر التحولات في العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية على تطور مفهوم الامن 53
المطلب الأول: ارتباط مفهوم الأمن بالعامل العسكري.....53
المطلب الثاني: أثر العامل الاقتصادي على الدراسات الأمنية 56
المطلب الثالث: دور العامل التكنولوجي في انتعاش الدراسات الأمنية 60
المبحث الثاني: أثر التحولات في الفواعل في العلاقات الدولية على بناء أجندة الأمن الانساني 67
المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني وعلاقته بمفاهيم أخرى.....67
المطلب الثاني: مرتكزات وأبعاد الأمن الانساني.....72
المبحث الثالث: أثر التحولات الهيكلية في العلاقات الدولية على بناء أجندة الأمن الإقليمي 76
المطلب الأول: ماهية الامن الإقليمي.....76
المطلب الثاني: نظام الامن الإقليمي.....79
المبحث الرابع: أثر التحولات القيمية في العلاقات الدولية على دور متغير الهوية في الدراسات الأمنية 82
المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن الامن المجتمعي 82
المطلب الثاني: النظرية البنائية 84
خلاصة الفصل الثالث 88
الخاتمة 90
قائمة المراجع 93
ملخص الدراسة
الفهرس